

ابنة الشاطئ

قِصَّةُ الْفِيلِ

الناشر
مكتبة النهضة المصرية
١٥ شارع المدايق بمصر



اهداءات ١٩٩٩

مكتبة

أ.د محمد الحميد بدوي

القاضي بمحكمة العدل الدولية

ابنة الشاطئ

قَصَّةُ الْفِيلِ

الناشر: مكتبة النهضة المصرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

في سبيل الفلاح أطلق هذه الصيغة العالية لعلها توقف
الضمير الإنساني، فيرد إلى الفلاح حقوقه الشرعية ، التي سلبته
لماها العصور والأجيال

ابنة الشاطئ

تمهيد

كل كلمة من هذا الكتاب قد اشترك في خلقها قلبي
وأعصابي ودمي ، فهي صدق لما يحمل القلب للفلاح ، وهي
في الوقت نفسه صدق لما شاهدت العين من شقاء الفلاح .



عاش الكتاب في قلبي قبل أن يخرج للناس ، ليعلم قضية
جذبة ملايين من الأدميين ، سلبوا حقهم الشرعي في الحياة
الإنسانية منذ فجر التاريخ ، وكان طول اتهامهم للشقاء مبرراً
لإهمالهم والتغافل عنهم وهم من يؤسهم وذلمهم أحياء أموات !



ولا أزعج أن هذه الصيحة قد تطعم من الفلاحين
جائعاً ، أو تكسو فيهم عارياً ، أو تداوي من بينهم مريضاً ،
لكنني أزعج أنها قد تفلح في إثارة صدق الشعور بشقاء
الفلاح ، وصدق التقدير لحاجتنا إلى الفلاح ، وصدق الاهتمام
بإصلاح الفلاح .



لقد أساء الناس فهم قضية الفلاح ، فظنوا أنها تنشد امتيازات
جديدة لهذا المخلوق التعس ؛ ومن شأن هذا الكتاب أن

يصحح هذا الوضع الخاطيء ، ليضع القضية حيث يجب أن تكون : قضية استرداد حق شرعى مسلوب لا قضية طمع في امتياز جديد .



وأخطأ الكثيرون في فهم قضية الفلاح ، لحسبوا أنها تطمع له في حياة مثالية لا طاقة للدولة بها ولا قدرة للبيزانية عليها ؛ ومن شأن هذا الكتاب أن يصحح ذلك الفهم الخاطيء ، فيحدد مطالب الفلاح المتواضعة التي تنشد الظفر بحياة بسيطة متواضعة ، ولا تطمع في مثل عليا خيالية .



ولقضية الفلاح أعداء يخشون أن يدفعه النهوض ، إلى الثورة على الجهاد الشاق الذي نريده منه ، والحياة الحثثة التي نريدها لها ؛ ومن شأن هذا الكتاب أن يكسب هؤلاء جميعاً أنصاراً للقضية العادلة ، فيقدم لهم الضمان الكافي لبقاء الفلاح في القرية وتعلقه بأرضها .



وكانت سياسة مصر تتجه في كل العهود إلى حماية الإنتاج بعيداً عن المنتج ، تصلح الإنتاج وتجمد الفته الغالبة بعندها

وحرقتها ونصيبها في الثروة العامة ؛ ومن شأن هذا الكتاب
أن يثبت خطر ذلك الاتجاه ، فيبين مركز الفلاح في الدولة
ومكانه من الإنتاج .



إن مأساة الفلاح هي نقطة الضعف في الحياة المصرية ،
وهي وحدها كافية لتدمير كل ما تشيد مصر الحديثة من حصون
النهضة والكرامة والعزة ، لأن الفلاح هو عنصر الجهاد وعدة
المستقبل ، فإن شامت مصر الإنسانية ألا تبذل المال لترد إلى
هؤلاء الضحايا حقهم الشرعي ، وتعيدهم إلى حظيرة الإنسانية .
فلتبذل مصر الزراعية لتشتري به بضعة ملايين من العمال
المجاهدين الصابرين ، وتردهم إليها رجالا أقوياء قادرين على
خدمتها .



إن هؤلاء الضحايا معروضون في سوق الإنسانية للبيع ،
أقروض مصر أن تدفع أى ثمن لتسترد ذلك الجيش المهائل
من أبنائها الشرد الضالين ، تدعم بهم نهضتها وتؤمن
بهم مستقبلها ؟

اللهم إن قضية هذه الملايين الجائعة المحرومة، أهم وأخطر
من كل شئ. حتى قضية الاستقلال، وليت شعري ما تضع وثيقة
الزعفران حين يصيح الشعب الجائع: نريد نمبراً؟!



دليل

الكتاب الأول

فضة الفروع

عرض وتحليل

٢٤ : ١

٣	تاريخ القضية
٢١	أسباب التأخر في إدارتها
٢٣	أسس القضية



الكتاب الثاني

الفروع والبروز

٦٨ : ٢٥

٢٧	السياسة الزراعية
٣٦	أثر انحطاط الفلاح في الأمة
٤٣	واجبات الفلاح
٤٩	حقوق الفلاح



الكتاب الثالث

المسألة الريفية

١٦٦ : ٦٩

صفحة	
٧١	الفناء المادى للفلاح
٧٦	الشقاء النفسى والأدى
٨٠	أعداء النهضة الريفية
٨٤	نظام الإصلاح
٩٥	إصلاح القرية
١١٠	إنهاض الفلاح

الكتاب الرابع

قضية الفموج

بين الطوائف والهشيات

٢٢٢ : ١٦٨

١٦٩	قضية الفلاح وصلتها بقضية العمال
١٨٣	الأغنياء وقضية الفلاح
١٩٧	رسالة الشباب في الريف
٢١٥	أين نواب الفلاحين ؟

الكتاب الرابع

أهل الفموج في العهد الجديد

٢٣١ : ٢٢٣

دليل الصور

صفحة	
١	١ — الجمال العائم — أصدقه الفلاح
١٦	٢ — القرية النموذجية الكبرى
٢٢	٣ — عودة القطيع
٢٦	٤ — المنتج الأعظم
٤٨	٥ — مساكن الفلاحين في أبسط وأجل مظاهرها
٦٤	٦ — نورث يا قطن النيل
٧٠	٧ — كل الآثام في دار المنتج الأعظم
٧٤	٨ — الشفاء المبكر
١٨٦	٩ — القرية النموذجية الصغرى
١٩٨	١٠ — أشباح وظلال
٢١٠	١١ — حاملات الجرار
٢٢٢	٢١ — حولة الذهب



الجمال العائم... أو (أصدقاء الفلاح)

تصوير المتحف الزراعى

الكتاب الأول

قضية الفلاح عرض وتحميل

- تاريخ القضية .
- أسباب التأخر في إثارتها .
- أسس القضية .

تاريخ القضية

ليست قضية الفلاح شبيهة بتلك القضايا التي تعرض على المحاكم وترافع فيها المحامون ويبت فيها القضاة بالقول الفصل ، ولكنها مأساة أكثر منها قضية ، أو هي قضية تحمل في ثناياها أروع مأساة في تاريخ مصر الزراعية ! ولعل من العجيب حقاً أن يتأخر عرض هذه القضية إلى اليوم ، ولكني أزعّم أنها — بالرغم من ذلك التأخير — ليست وليدة هذا العصر ، إنما نشأت هذه القضية منذ دبت الحياة في وادي النيل ، ومنذ بدا المصريين أن يعيشوا على الزراعة ، وأن يستغلوا الحياة الكامنة في ماء النيل الذي يغذى الوادي الأمين .

وشاء الله أن يكون الفلاح هو الأداة المسخرة لذلك الاستغلال ، وأن يكون هو المخلوق الذي يمزج تلك المياه الساحرة بالتربة المصرية ليخلق من ذلك المخلوط العجيب جنة

ناضرة في صميم الصحراء القاحلة الجرداء ، وأن يضيف إلى
المزيج من دماثة وعرقه وقوته ما تطلبه الأرض ، وما يقتضيه
تحقيق معجزة وجود الجنة المصرية بين ذراعين ملتبنتين من
الرمال التي تغلي الدم وتصهر العظم .

قال أحد ولاة مصر : « إذا طلبت في مصر الذهب فانبش
الأرض ، ولقد كانت هذه الخطوة سياسة مصر منذ فجر التاريخ
وكان عبء نبش الأرض واقعاً كله على كاهل الفلاح .



تعاقب الحكام على مصر والفلاح هو هو ضحية تعسة
صائمة للأغنياء وللمصر وللغاصب المحتل ! يعمل نصف عارفي
الحقل تحت لهب الشمس المحرقة وفي قسوة البرد العاتى ثم
لا يظفر ببعض حقه الشرعى في الحياة الإنسانية .

فى عهد الفراعنة ، كان الفلاح — مثله اليوم — يعيش
عيشة وضیعة فى بیوت حقيرة مع دوابه ومواشیه ، وكانت
الأمة مقسمة إلى ثلاث طبقات :

طبقة الكهان الذين عرفوا كيف يختصون أنفسهم بحقوق
وامتيازات واسعة النطاق ، وأضافوا إلى ذلك ما فرضوه من
المبالغ الفادحة رسوماً للقيام بالطقوس الجنائزية ، وكانت

أَمَلَا كَهِم الكَثِيرَة وَأَرَا ضِهِم الوَاسِعَة مَعْفَاة مِّن الضَّرَائِب .
وَيَقُول أدَوَار جَوَان فِي كِتَابِهِ (مِصْر فِي الْقَرْن
التَّاسِع عَشْر) « إِنْ أَوَّلَكَ الشَّرْهَيْن بَعْدَ أَنْ ابْتَزَوْا الْأَمْوَال
مِن الْأَحْيَاء ، ابْتَزَوْهَا مِّن الْأَمْوَات ، ففَرَضُوا عَلَى أَهْلِهِم
إِتَاوَة سَنَوِيَّة فِي مَقَابِلِ إِنْزَالِ جَثَمِهِم فِي الْكَهَوفِ مَحْنَطَة فِي
التَّوَايِيت . وَكَانَ إِذَا نَزَلَتْ بِالْأَمَة مَجَاعَة فَوَقَعَتْ فِي الضِّيقِ
وَالضَّنْكِ بَاعَ الْفَلَاحُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا لِّسَدِّ الرَّمَقِ بِشَيْءٍ مِّن
الْخُبْزِ بَيْنَا كَانَ الْكَهَانُ فِي طَيْبٍ مِّن الْعَيْشِ لَا نَفْتًا لِّخَيْرَاتِ تَرْدٍ
عَلَى أَبْوَابِهِمْ لَيْلَ نَهَارٍ »

وَالطَّبَقَة الثَّانِيَة هِيَ طَبَقَة الْجُنْدِ ، تَقُومُ الْحُكُومَة عَلَى نَفَقَتِهَا
يَبْذُلُ وَسْخَاءً ، وَتَمْلِكُ الْأَرَا ضِي الزَّرَاعِيَّة مَعْفَاة مِّن الضَّرَائِبِ
وَالرُّسُومِ .

وَتَبْقَى طَبَقَة الشَّعْبِ مَحْرُومَة مِّن النُّورِ ، تَذِيبُ أَجْسَادَهَا
وَقَوَاهَا لِقَلَاءِ بَطُونِ الْمِيَاسِيرِ مِّن أَهْلِ الْمَدِينِ وَرِجَالِ الدِّينِ
وَالْجَيْشِ ! »

وَمَضَى عَهْدُ الْفِرَاعَةِ ، فَتَمَاقَبَ عَلَى مِصْرِ الْفِرَاةِ وَالْفَاتِحِ نَ
وَكَانَ لِكُلِّ مِنْهُمْ دَافِعُهُ الْخَاصُّ الَّذِي يَغْرِيه بِاِغْتِصَابِهَا ، لَكِنِ
النتائج بالنسبة إلى الفلاح كانت واحدة : غزاها قمبيز لينتقم

وغزاها الرومان ليكسبوا عرشا ، وغزاها عمرو ابتغاء المجد والشهرة ، وتأميناً لفتوح العرب في الشام وأملاكم في الحجاز ، وغزاها نابليون ليغيظ الانجليز ، وبقي الفلاح في كل هذه العهود يعاني آلام الجهل والظلم والخراب ، وحسبك أن تعلم أن أحد ولادة مصر وافى قيصر الروم في أحد الأعوام بضرائب تفوق ما اعتيد تحصيله في الأعوام الغابرة ، فكتب إليه القيصر : « الذي أريده هو أن تجزأصواف نعاजी لأن تسلخها » .

ولم يكن المجد الذي تمتع به المصريون في عهود القواد الحريين العظام إلا خدعة استناموا إليها وتوهموا أنها أن لهم مكاناً على مائدة الحياة العزيزة الحرة مع أنهم كانوا أشبه بالقطيع يقوده الحاكم إلى المجازر التي تسمى حرباً ، ليحموا له استقلاله وينتقموا من أعدائه ، وليجهزوا بلحومهم موائد قصوره العامرة ، ويقدموا من دماهم ثمناً لشهرته في السيادة والاستقلال الذي لا نصيب لهم في خيراته .



ولكى نفهم الارزاح التي كان الفلاح ينوء بحملها في عهد الممالك ، يكفي أن نعرف أن فرسان أحدم كان عدده

بين اثني عشر ألفاً وخمسة عشر ألفاً ، يكلف كل واحد منهم
مصر ألف جنيه في العام ، وكان ثمن خنجر على بك الكبير
وحده مائتي ألف جنيه ، أما حملتهم إلى سوريا فقد كلفت
مصر مليون جنيه ، أفكان غريباً إذن أن يقسو محمد على عليهم
فيذبهم كالحوانات في قسوة وعنف ؟

يقول الدكتور أمير بقطر في كتابه School & Society
in the valley of the Nile : « في الفترة الأخيرة من عهد
المماليك ، لم يكن لهؤلاء هم إلا تسليط جباة الضرائب على
الفلاحين الأشقياء ، يسلبونهم حبوبهم وقطنهم ، وينزعون
اللقمة من أفواههم ، ولا يتركون شيئاً — ولو تافهاً — لهؤلاء
البؤساء الذين يستغلون الأرض .

وجاء محمد على « فزاع ملكية المماليك ووزعها سعيد باشا
على الفلاحين ليفلحوها فكان نصيب الواحد من ثلاثة أفدنة
إلى خمسة ، لكن حروب محمد على اضطرت له لفرض ضرائب
ثقيلة لم تكن وطأتها أخف قسوة من تبذير المماليك ، فان
وكلاءه لم يتركوا قرشاً للفلاح البائس الذي لا حيلة له ، وكان
تجنيد الفلاحين أقصى من (كرباج الجباة)
« وجاء عهد اسماعيل مبشراً بنهوض قومي رائع ، لكن

الفلاح ظل كما كان ضحية تعسة ، فقد كانت مشاريعه الهائلة تحتاج إلى مال أكثر مما يستطيع الفلاح أن يقدمه ،



وافتح الملك فؤاد رحمه الله عصر النهضة الحديثة ، وكادت الإنسانية تبرأ من هذه الضحايا المنكودة التعسة ، وكاد الفلاحون يظفرون بحظ من الحياة الصالحة يعيدهم إلى حظيرة الإنسانية ، فإن الملك فؤاد شاء مخلصاً أن ينهض بهم ويرد إليهم بعض ما سلبوه ، ويردهم إلى مصر كراماً أقوياء قادرين على حمايتهم ، ولكنهم أبقوا بعيداً عنه ، وأبقيت الحقيقة مقبورة في أغوار الريف المهجور بعيداً عن القصور ، وحين كان الملك يزور الريف ، كان السادة الموظفون المنعمون هم الذين يستقبلون جلالتهم ، فأنشوا بأناتهم وترفهم ستاراً زائفاً أمام الملك المصلح ، حجب عنه رؤية شقاء الأغلبية المستجدة من شعبه . وحكام الأقاليم حريصون عادة عند زيارة العظماء لأقاليمهم ألا تشهد عيونهم تلك الأجسام الريفية الخشنة القدرة ، وألا يلوثوا معدات الاستقبال الفخم بتلك المخلوقات التعسة التي تبدو وكأنها غريبة عن البشر ، ولو أنصف السادة الموظفون في الأقاليم ، تركوا جموع الفلاحين الحفاة العراة يستقبلون

العظام في الريف ، وقد حمل كل فلاح فأسه وضم ثيابه على كية من الأمراض . لو أنصفوا لتركوا الفلاحين يطالعون الحكام والعظام بوجوههم الصفراء وأجسامهم القذرة المهتمة وبؤسهم البادى الآليم حتى يقتربوا من قلوب الحكام . ويشربوا فيهم الرثاء لهم والرغبة في إسعادهم .

شاء المغفور له الملك فؤاد أن ينهض بالفلاح ولكنه أبقى بعيدا عنه ، وحين وضع مشروع السنوات الخمس سنة ١٩٣٥ ، طلب اعتماد مبلغ ستة وثلاثين مليوناً من الجنيهات للإصلاح القروى ، وحسبنا يومئذ أن المسألة الريفية بدأت تأخذ شكلاً ثابتاً ولكن الوزارة تكلمت باعتماد ٨٠٨,٠٠٠ جنيه فقط لهذه السنوات . . من بينها مهابا الموظفين وأجور العمال ، وحمل هذا القرار في ثناياه موت المشروع .

وكان الكسب الوحيد الذى ظفرت به القضية في عهده . هو إثارة الشعور بشقاء الفلاح والاعتراف بوجوده ، فقد بدأت صحفنا تنطلق فى الجو فى مثابة وانتظام منذ يوم ١٨ - ٦ - ١٩٣٥ حيث أطلقت الصيحة الأولى ، وأعقبها إلى اليوم صحف عاليات ، تعلن شقاء الفلاح وتكشف الستار عن مأساته .



ولاننسى - ونحى نؤرخ قضية الفلاح - أن نسجل هنا
الكسب المادى المنظم الذى ربحته القضية من جهود الجمعية
الزراعية الملكية فى خدمة الفلاح ، فقد مهدت لمزارعيها
حياة مثالية صالحة ، وعنايتها اليوم بالفلاح لاتقل عن عنايتها
بالإنتاج الزراعى ، فهى تشرف إشرافا منظما على حياة الزراع
وتهىء لهم سبيل الاندماج فى البيئة الصحية الجديدة اندماجا
يتيح لهم الانتفاع بها ، وفى إدارة الجمعية قسم خاص بشئون
الفلاح أنشئ حديثا فى سنة ١٩٣٨ لرعاية المنتج وتهئية
وسائل الحياة الصالحة له .



بصر المعاصرة

أعلن استقلال مصر فى معاهدة الزعفران (أغسطس
سنة ١٩٣٦) وآن لمصر أن تنهض من سبات طويل
فرضته عليها القوة أمدا طويلا ، وأن تفتح ذراعيها للنور
والحياة !

لم تكن مصر هازلة حين أعلنت ثورتها على الأوضاع
السياسية الشاذة التى توالى عليها منذ عهد البطالسة حتى اليوم ،
وحين أعلنت أنها ستمت هذا اللون من الحكم الظالم الذى

يميت الشعوب ويقتل فيها نزعة التسامى والنهوض !
 لم تكن هازلة حين خرجت على العالم باحتجاجها الصارخ
 على سياسة الحكام الذين تعاقبوا عليها من رومان وعرب
 وطولونيين وإخشيديين وفاطميين وأيوبيين ومماليك وأتراك
 وفرنسيين وإنجليز، وهى سياسة كانت تتجه فى أكثر الاحايين
 اتجاهاً خطراً وترى إلى الحرص على بقاء المصريين فى عزلة عن
 العلم والعالم، حتى لا يفتنوا إلى الحالة الشاذة الاليمية المفروضة
 عليهم ، وحتى يظلوا مقيدين فى أماكنهم المظلمة لا يبرحونها .
 بينما الأرض تدور ، وعجلة الحياة دائماً فى مسير !



أمسك محمد على ومصطفى كامل وسعد زغلول ، فى أيديهم
 المباركة ، شعلة الحياة . ثم ساروا فى مقدمة الراكب الذى ظل
 يتعثر فى مشيئته لا يعرف مسالك الدرب ولا يجد من
 يهديه إليه !

وعلى ضوء هذه الأشعلة المقدسة عرف المصريون أن لهم
 ماضياً مجيداً أنبعث فيه نور الحضارة من منف وطيبة ، والعالم
 يتخبط فى ظلمات الجهل ويتهاوى على موارد الهلاك ، وعللوا
 أنهم أمة مظلومة طردت من الجنة قبل أن تتم رسالتها ، لتعيا

على هامش الحياة منبوذة مسلوبة الكرامة !
أضأت لهم الشعلة طريق الحياة فاستيقظوا جازعين ،
ووقفوا على أدبار ليلهم المظلم يشهدون فصول المأساة التي
مثلت على مسرح الوادى ، فأدركوا أخيراً أن حياتهم كانت
أكنوبة ، فكثيراً ما سخرُوا من قبل لإشباع شهوة الحكام
الاجانب ، ولم يكن الاستقلال الذى تمتعوا به فى عهود القواد
الحريين العظام ، إلا خدعة استناموا اليها وتوهموا أثناءها أن
لهم مكاناً على مائدة الحياة العزيزة الحرة ، مع أنهم كانوا أشبه
بالقطيع يقوده الحاكم الى المجازر التى تسمى حرباً ، ليحموا
له استقلاله ، وينتقموا من أعدائه ، وليجهزوا بلحومهم موائد
قصوره العامرة ، ويقدموا من دمايتهم ثمناً لشهوته فى السيادة
والاستقلال .

أجل لم تكن مصر هازلة حين ثارت على هذا الوضع
من الحكم وذلك اللون من الحكام ، ولم تكن مغرورة
متهورة تجهل الثمن الفادح الذى يتطلبه الغضب لكرامتها ،
وتقتضيه المطالبة بحريتها المسلوبة المنتهبة ، فقد دفع
أبناءؤها هذا الثمن من دمايتهم العزيزة التى ارتوت بها أرض
الوادى ، وكلما أصاب الرصاص مقتلاً من صدورهم .

الكريمة ، أصاب في قلوبنا الموت السياسى الذى ابتلانا به
الحكام الأجانب ، ومعنى الشهداء يعبدون للأمة طريقاً إلى
المجد ، يستعذبون في سبيله التضحية ويحلون لهم القداء !
ومنذ ذلك الحين ، والمصريون ينتظرون يوماً ينجون
فيه ثمرة تضحياتهم ، وثمان الدماء التى بذلوها في كرم ونبل ،
وتوَجَّ الله جل شأنه هذا الجهاد بالنصر ، فاعتصب المصريون
احترام الغاصب المحتل . وإعجاب العالم المتمدن ، ونسوا في
نشوة الانتصار ، كل ما عانوه من قسوة الجهاد وعذاب التضحية
ومرارة الشك والانتظار .

على أن انكثرا لم تمنحنا المستقبل ولم توقع وثيقة مجدنا
ونهوئنا ، ولكنها اعترفت بأتنا أهل لذلك كله ، وقد أزعجتنا
صرخاتنا ودماء شهدائنا في الوقت الذى تفتقر فيه إلى حسن
السمعة ! فأعطتنا الفرصة كما تعطى لآى إنسان ، وإنها لتتوى
أن تقف متفرجة لترى مدى انتفاعنا بهذا الوضع السياسى
الجديد !

لم يته بعد عهد جهادنا ، ولم تحمل عنا المعاهدة عبء ذلك
الجهاد ، ولكنها ردت علينا كرامتنا ، ثم ألقت على كاهلنا عبئا
جديداً ... شاقا .

انتهى دور المطالبة، وجاء دور الاختبار والانتقال وهو
أصعب الأدوار في تاريخ الأمم المتطلعة إلى الحياة .



فإذا كان الستار قد أسدل على آخر فصول المأساة الالهية،
وودعت مصر عهد الجهاد والتضحية، فإن عليها أن تهني نفسها
لاستقبال عهد جديد، تجاهد فيه متفانية متحدة الأجزاء،
لثبت للعالم كله أنها كانت جادة حين طالبت الحرية ونادت
بالاستقلال، وأنها جديرة بكل ما تتطلع إليه من عزة ومجد .
وإذا كانت المعاهدة قد ردت علينا كرامتنا القومية فقد
كان علينا أن نصل بهذه الكرامة إلى صميم الريف، وأن نفذ
بها إلى صدور الفلاحين ذوى الحلايب الزرقاء .

مصر أمة زراعية، وستظل هكذا ما عبد الله في الأرض
سواء رضينا أو كرهنا، فجدوها المستقبل يجب أن يأتي عن
الفلاح، بمنحه حقه من العزة والكرامة والحياة الإنسانية،
وكل تفكير بغير هذا الوضع خاطئ مردود .



استردت مصر استقلالها فإذا فعلت للفلاح المسكين

فكرت وزارة الصحة في إنشاء قرى مثالية للفلاح البائس، ثم أوقف هذا المشروع بعد توقيع المعاهدة، وقد شعر الفلاحون وأصدقاؤهم بشيء من الخيبة والمرارة لهذا الفشل، ولست من أنصار هذه الفكرة حتى أدافع عنها، كما أنى أعرف. أن الفلاح لا يتحمس لإنشاء قرية نموذجية بقدر ما يتحمس للظفر بجرعة من الماء النقي.

إنما الذى يؤلنا أن تولد هذه الفكرة منذ عام، مصحوبة بشيء من التهليل أغرانا بكتان تشاؤنا وحس رأينا فيها حتى نرى نتيجة التجربة، ثم تمنح هذه الحركة الحماسية عن نتيجة مضطربة مبتورة الأعضاء! وعن مأساة الئمة لست أدرى كيف غفل القوم عنها!

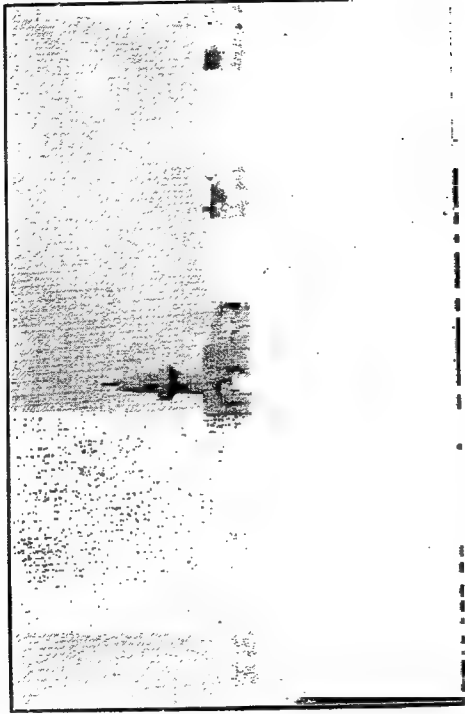


لقد سجلنا مطالب الفلاح المتواضعة التى لا تعدو أن نجود على هذا المسكين بأبسط وسائل العيش الصالح. ولم نطالب بإنشاء قرى أمموزجية، لأننا نعرف أن الفلاح قد يقتله الداء فيموت موتاً بطيئاً ويظل ينتظر نهايته الالئمة، ثم لا يبرح قريته وحقله إلى قرية مثالية من القرى الخمس

المقترح إنشاءها في القطر كله ، ، ليرى المثل الطيب الصالح
للسكن المتمتع بالضوء والتورا ، وإذا كان المقصود من
هذه القرى إرشاد كبار الملاك إلى المثل الصالح حتى
يقتدوا به في قراهم الخاصة ، فحلا يكفي وجود قريتي بهنيم
النموجيتين وقد أنشأتهما الجمعية الزراعية الملكية لهذا
الغرض ؟ وهل ترى يعمت وجود هذه القرى ، روح
الإصلاح في نفوس الملاك بقدر ما يدفعهم إليه وجود قانون
حازم ، يوجب عرض تصميم العربة ، على وزارة الصحة قبل
البناء ؟

لو أن الوزارة أعرضت عن هذه الفكرة ، وحوّلت
الاعتماد المخصص لها ، إلى إنشاء الوحدات الطبية
وتوفير المياه الصالحة للشرب ، لكان لنا أن نتبج ، لانا
واقفون أن المال المنصرف على هذه القرى محسوب على
الفلاح ، ولن يؤثر في إصلاحه تأثيراً عاجلاً مباشراً ،
ومادمنا نرى أن فكرة القرية النموذجية لا يعدو أثرها
الإرشاد للمثل الصالح ، ومع تقديري لفائدتها ، أرى أن
الفريق أحوج إلى الإيقاظ منه إلى استماع الموعظة والإرشاد ،
بل أعتقد أننا نسمو بالفلاح إلى ما فوق بشريته حين نطالبه

القرية النموذجية الكبرى في مزارع الجمعية الزراعية ببيتهم



بالنظافة ومراعاة شروط الصحة ١ وأى إنسان يمكن أن يفكر
فى حقوق نفسه وهو جائع ؟

أجل لو أن فكرة القرية النموذجية قد ماتت — وهى بعد
وليدة — لتفسح المجال لمشروع ذى أثر مباشر فى حياة الفلاح
لما كان لنا أن نتألم أو نحزن ، أما أن تتمخض هذه الفكرة
عن مأساة جديدة تقرر مبدأ جديداً فى العهد الجديد ، فهذا
ما يصدمننا ويشعرنا بالحيرة والمرارة .

قبل فى هذا الصدد : • كان ملحوظا أن الوزارة قد
جعلت موضوع القرية النموذجية جزءا من برنامجها
الإصلاحى الذى تضمنه خطاب العرش ، ومن أجل ذلك
كان عليها أن تمضى فيه برأ بوعدها ، ولكن لوحظ إلى
جانب ذلك عامل مهم طرأ على سياسة الدولة ، وألزم القائمين
بالأمر التفكير فيه ، ومنحه ما يستحق من العناية . أما هذا
العامل فهو الواجب الجديد الذى ألقى على كاهل الحكومة
لأثر توقيع المعاهدة ، واقتضاها الملايين من الجنهيات ، ولذلك
ترى الحكومة قصر تنفيذ المشروع فى الوقت الحاضر على
إنشاء بضع قرى فى جهات مختلفة ، يتراوح عددها بين ٧٠٥
قرى • (الأهرام ١٠ — ٩ — ١٩٣٦)

ونحن نحتمل كل شيء إلا هذا.. نحتمل أن يظل الفلاح
شقياً بائساً محروماً متخبطاً في ظلمات المجاعة والمرض والشقاء ،
ونحتمل أن يتغافل الناس عن الحياة الشقية التي يجيها ،
ونحتمل أن يكون عليه كل الواجبات ثم لا يظفر بشيء من
الحقوق ، ونحتمل أن يظل المسكين — كما كان — ذبالة
تحترق لتضيء لنا طرق الحياة نحتمل هذا كله ،
ولكننا لا نحتمل أن يقال إن الفلاح ذهب ضحية
المعاهدة !

من تظنون الفلاح ؟ إنه إنسان مثلنا تماماً ، لقدرته حد
معقول ، ولا حتماله نهاية لا بد آتية ، فإذا رضيت أنفسنا أن
تركه يحترق حتى يتلاشى ، فيجب على الأقل أن نحصى المعاهدة
من مسئولية شقاء الفلاح !

إننا لا نجعل مدى التكاليف الجديدة المرهقة التي اضطلمت
بها مصر بعد المعاهدة ، ولكننا نعلم أيضاً أنه إذا لم يكن هناك
بد من اقتطاع أكثر من نصف دخل الفلاح للدولة ، فيجب
أن نمنحه حقه من الحياة المعقولة ، ثم فلنقتطع نصف دخل
التجار والموظفين والأطباء والمحامين ومن إليهم ، ليستمتع
المسكين بعدل المساواة في الظلم ، وحسب هؤلاء جميعاً أن

يمتازوا عليه بالحياة النظيفة الآمنة المشرفة ، التي تهدها لهم
الحكومات في المدن !



لقد هطلنا للمعاهدة وكبرنا ، وهلل لها الفلاح وكبر ، فإذا
لم نحترم شقاء الفلاح وضعفه ، فلنحترم تلك الوثيقة
التاريخية ، ولست أجد مطوراً سوداء تشوه صحتها أكثر
من أن يقال :

• لقد همت مصر بالتححرر من الرياء ، وكادت تدرك أن
يجدها لن يأتي عن غير إنهاض الفلاح ، فوضعت خطة لاصلاحه
ثم أوقفت تنفيذها لتتفرغ للمعاهدة !

لقد دفع الفلاح ثمن نهوضنا ، وكان على الدوام قرباناً
لمجد الأمة وعظمتها ، أفن قدر للأمة أن تنجي ثمرة هذا الجهاد
تسكننا لهذا المخلوق ، وطلبنا إليه وإلى زملائه أن يحملوا
تكاليف الاستقلال على أكتافهم الهزيلة المريضة ؟



هذا هو المشروع الذي برز في الجو بعد المعاهدة مبشراً
الفلاح بحياة نموذجية لن يظفر بها يوماً ما . وهذه هي النهاية
الآلئية لمشروع أحبط بكثير من الإعلان والتهليل ، وإلى

جانب هذا قيل إن هناك مشروعا لنظام الحكم في القرية ،
وقيل إن هناك تفكيراً في الإصلاح الاجتماعي والصحي ،
وقيل غير هذا كثير ، ولكن شيئاً من هذا لم يبرز إلى النور
لنلمحه ونراه بالعين ، وبحزنتي أن هذه الجهود كلها ، وتلك
الوعود السخية كلها ، لم تضاف حبة واحدة من القمح إلى مخزن
رجل الحق !



وهكذا بين كل فترة وأخرى . كان يلعب في الجو برق
كاذب لمشروع يشغل الأذهان حيناً ثم يخبر ... يولد
مصحوباً بشيء من الحماس والتلهيل ، ثم يحاط بالدعاية
والضجيج ... ثم يفتر الحماس ويتضاءل الاهتمام فينكش
المشروع وتآكل أطرافه ، وينتهي به المطاف إلى المكاتب
حيث يرقد هناك رقعة طويلة هادئة لا تنزعها الأحلام ...
ومن ثم كانت ثروتنا الإصلاحية واضحة في الأوراق
أكثر من وضوحها في الحياة العملية ، ولنا أن نفخر برصيد
كبير من المشاريع التي لا تتجاوز حدود الورق والكلام ،
تضخم بها رصيدنا الكلامي إلى حد غير معقول .
أجل بين كل فترة وأخرى كان يلعب في الجو برق كاذب

لمشروع يشغل الأذهان حيناً ثم يخبو... ومضت الأيام
والفلاح هو هو الشقى المنبوذ ، والقرية هي هي المقبرة
المهجورة ، وما أدري بعد ذلك هل تكون لنا بعد اليوم قدرة
على الأمل فترحب بمشروع حديد أو نهتف لوعد جديد ؟
أخشى أن تكون الأيام قد حطمت شيئاً في قلوبنا فسلبتنا
ما يشعر به الأحياء من قدرة على الطمع والرجاء



هكذا نشأت قضية الفلاح منذ الفترة التي اصطلح
المؤرخون على تسميتها « بتاريخ ما قبل الأسر » ، وكان من
الممكن أن تثار في أى وقت من تلك الحقبة الطويلة ، ولكنها
لم تثر ولم تتحرك ، وقضى لها أن تظل محفوظة في أدراج
الزمن بضعة آلاف سنة ، حتى جثت اليوم أثيرها رائحة دامية ،
وأبعثها من مرقدها الطويل صارخة باكية !



أسباب التأخير في إثارة القضية

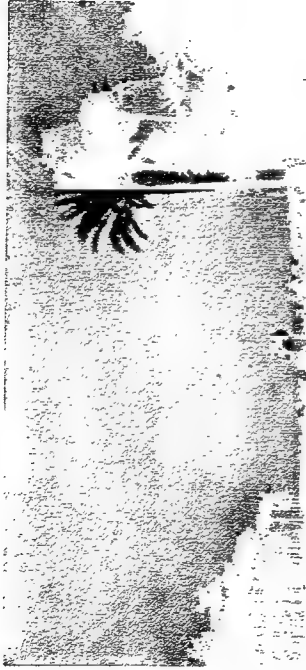
أجل نشأت هذه القضية منذ عهد قديم متوغل في القدم
ولكنها لم تثر حتى الآن... لماذا ؟ قد يكون لأنها نشأت في
أرض بطلت الغيرة فيها على المظلومين ، لطول ما شغل

المصريون فيها بمصائبهم عن مصائب الآخرين ، ولطول
ماشغل الزعماء بمحاربة الفاعب المحتل عن الالتفات إلى قضية
الفلاح .

وقد يكون لأن أصحاب هذه القضية لم يملكوا وسيلة
إعلانها ، فهم يرسلونها صيحات خافتة لاهثة ، من حناجرهم
المنهوكة التي أضعفها المرض وذهب بقوتها الشقاء ، فلا تصل
هذه الصرخات إلى آذان أولى الأمر لأنهم عنها في شغل .
ولأن الفلاحين لا يملكون من الوسائل ما يساعد على
إبلاغ صرخاتهم إلى الرأي العام ، قوية عالية ، فيها قوة الحق
ومرارة الاحتجاج ودوى الشقاء !

وقد يكون لأن استعادة الحق أشق من إضاعته ، وقد
فقد الفلاحون حقوقهم وانتهوا إلى وضع من الحياة شاذ
عجيب ، ثم مرت السنون والقرون ، فاكسب هذا الوضع
صفة الرسوخ والخلود ، وصار جهادهم في سبيل استرداد
حقوقهم أشبه بالجهاد في اكتساب إحقاق جديدة لم تكن
الدولة يوما ما مستعدة لمنحها لإياهم ، أى أن قضيتهم تحولت
من استرداد حق مألوف إلى اكتساب امتياز جديد وشتان
ما بين الوضعين !

عودة القطيع ١



ما هي قضية الفلاح ؟

ولكن ما هي تلك القضية ؟ ما هي أغراضها وعلى أي شيء تعتمد ؟

قضية الفلاح هي قضية بضعة ملايين من المزارعين في مصر الزراعية ، يريدون فقط أن يعيشوا ، وأن تمنحهم حقهم من حياة معقولة تسمو بهم عن المعيشة الشقية المظلمة التي يعيشونها على هامش الحياة ، رازحين تحت أعباء تقال من المرض والذلة والفقر .

وهي تعتمد :

- أولا — على حق الفلاح الشرعي في بعض ما ينتجه .
- ثانيا — على بعض ما يجب له في مصر الزراعية التي تعتمد في ثروتها على الزراعة .
- ثالثا — على الحق الطبيعي في الحياة الإنسانية المعقولة لبضعة ملايين من أبناء مصر . يحترفون الحرية الرئيسية فيها .
- رابعا — على حق مصر الزراعية في إنقاذ المجاهد الذي حمل مجدها على أكتافه ، كي يقوى على جهاده مع التربة والمياه والجور ، ومع الأمراض والآفات والفقر ، ليحمي

ثروتها ، وليمهد لها العيش الآمن المستقر كما فعل من قبل وكلاء
يفعل الآن !

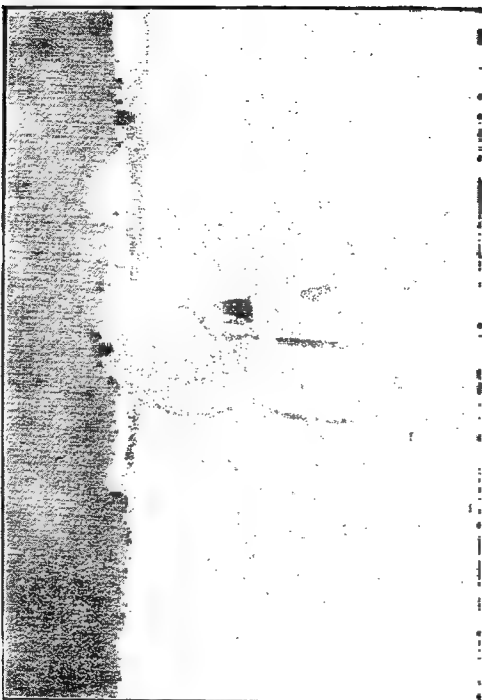
إنها قضية مصر بأسرها ، لأن من غير المعقول أن
تهض مصر الزراعة ، وفي جسمها هذه الأعضاء المريضة
المهدمة ، وأن تسير القافلة وفيها بضعة ملايين من القرويين
يحيون حياة مظلة ، أخشى أن نصبح ونمسي فإذا بها تحمل
الدوامل الهدامة في مجد مصر الذي قام على أسنة الفتوس .

الكتاب الثاني

الفلاح والدولة

- ١ - السياسة الزراعية.
- ٢ - أثر انحطاط الفلاح في الأمة.
- ٣ - واجبات الفلاح.
- ٤ - حقوق الفلاح.

الحمد لله



السياسة الزراعية

كانت سياسة الدولة منذ فجر التاريخ إلى العهد الحاضر تسببه إلى إصلاح الإنتاج وإغفال المنتج ، وإنها لتهم بدودة القطن أكثر مما تهم بجراثيم الأمراض التي تفتك بزراع القطن ، ولا يزعجها أن تفقد مليون جنيه في العام لمحاربة الحشرات الزراعية حماية للإنتاج ، في الوقت الذي تضيق فيه بإففاق شيء حماية للمنتج ، وأن تبذل ملايين الجنيهات لإقامة القناطر والسدود بينما تبخل بالمئات منها على الآلات الأدمية التي نخدمنا في صمت أليم .

ولقد شهدت مصر الكثير من البرامج الإصلاحية الزراعية ، فكانت العناية بشئون الري موضع اهتمام الحكومات دائماً ، وكان بناء القناطر والسدود وحفر الترعة ، سياسة أساسية عند كثير من الفراعنة ، فحول مينا مجرى النيل قرب منفيس في القرن الثالث والثلاثين قبل الميلاد ، وأنشأ أمنمحات الثالث خزان بحيرة موريث في القرن التاسع عشر قبل الميلاد ، وأدخل المغفور له محمد علي باشا زراعة القطن

والقنب سنة ١٨٢٠ م ، ثم شرع في بناء القناطر الخيرية في
أواخر عهده سنة ١٨٤٣ ، وفي سنة ١٨٥٢ أصدر المغفور له
سعيد باشا قانون الاراضى الشهير الذى أصبح به الفلاح
لأول مرة ، مالكا لما يفلحه من الأرض .

وحضر المغفور له اسماعيل باشا كثيراً من الترع والقناطر
وأصلح من الأرض نحو مليونى فدان ونصف مليون وحضر
الترعة الابراهيمية سنة ١٨٧٣ ثم أنشئ خزان أسوان
سنة ١٩٠٢ م وأقيمت قناطر أسيوط فى نفس السنة للارتفاع
بزيادة المياه فى ترعة الابراهيمية ، ثم قناطر زقى سنة ١٩٠٣
وقناطر إسنا سنة ١٩٠٨ ، وأعقب ذلك تلية خزان أسوان
للمرة الأولى سنة ١٩١٢ ، ثم مشروعات الرى المعجبة التى
تمت فى عهد المغفور له الملك فؤاد الأول ، وفى مقدمتها
إنشاء قناطر نجع حمادى ، وخزان جبل الاولياء (١٩٣٥ :
١٩٣٧) وتمت التلية الثانية لخزان أسوان فى سنة ١٩٣٤ ،
وأنشئت الشبكة الكهربائية الكبيرة التى تبتدىء من بحيرة
المنزلة شرقا إلى بحيرة مريوط غربا وهى أعظم مشروع للصرف
فى مصر ، وقد بلغ عدد المحطات الموزعة فى هذه المنطقة ثمانى
عشرة محطة وقوتها ١٦,٠٠٠ حصان .

وفي الوقت الحاضر ، تتجه السياسة الزراعية إلى تنمية الإنتاج دون المنتج ، والاهتمام بدراسة كل عوامل الإنتاج إلا العامل الأول والأهم وهو الفلاح . فلوزارة الأشغال سياسة مائية ترمى إلى الانتفاع بزراعة ١,٣٦٠,٠٠٠ فدان في شمال الدلتا هي الآن مناطق بور لا تزرع ، لأن ما يلزمها من وسائل الري والصرف لم يتوفر لها حتى الآن ، وقد شرع فعلا في تنفيذ مرحلتها الأولى وهي إعداد الري والصرف لمساحة مقدارها ٤١٠,٠٠٠ فدان من هذه المناطق في العشرين عاما القادمة ، ولمصلحة الأملاك رغبة ظاهرة في الانتفاع بهذه المناطق عن طريق عملية الاستصلاح ذاتها .

وتتجه سياسة وزارة الأشغال أيضا إلى تحويل مساحة قدرها ٥٢٥,٠٠٠ فدان في الوجه القبلي إلى نظام الري الصفي في خلال عشرين عاما ، ليتم لنا استغلال هذه المناطق التي تروى بالحياض .

وسياسية وزارة الزراعة تنحصر في إجراء البحوث والتجارب المؤدية إلى تحسين الإنتاج — بعيدا عن المنتج — كفحص التربة واختيار الأسمدة وانتقاء البنور وتهذيب أساليب الزراعة ومحاربة الآفات ، وقد بدأت تهتم بزراعة

الفاكهة فاستكثرت الملايين من الفراس في مشاتها وعنت
في الوقت نفسه بالمشاتل الأهلية ، فبلغت مساحة الأرض
المزروعة فاكهة في ١٩٣٥ نحو ٥٧,٠٠٠ فدان بعد أن كانت
٣٠,٨٤٠ فداناً في سنة ١٩٢٢ .

وليس يعني الآن أن ندرس نواحي النقص والضعف
في تلك الجهود التي تعتبر ضئيلة بالنسبة إلى هذا العمر الطويل
الذي عاشت فيه مصر أمة زراعية ، إنما نشير إليها لنقول إن
السياسة الزراعية في مصر قامت على أساس خاطئ ومنطوق
غير معقول . فغايتها الوحيدة إصلاح الإنتاج ، وهي تسلك
إلى هذه الغاية سبلًا شتى غافلة عن أقوم سبل ، مهمة أهم
عامل من عوامل الإنتاج في مصر وهو الفلاح المنتج .

شهدت مصر هذه البرامج الإصلاحية الزراعية منذ أقدم
العصور ، ولكن ماتم منها كان يقصده زيادة الإنتاج
لا بطريقة معقولة ، وإنما على حساب الفلاح المسكين ، فلا
نكاد نجد بين المشروعات التي تمت في خمسة آلاف سنة ،
مشروعاً جدياً يتناول حياة المنتج بالإصلاح ، وينهض بها
إلى مستوى معقول ، فكانت النتيجة أن ظل الفلاح قروناً عدة
يرزح تحت أعباء ثقال من انحطاط يصعب وصفه وتصوره .

لقد بلغ ما أنفقته مصر في مشروع زيادة الإيراد المائى بعملية خزان أسوان وإنشاء خزان جبل الأولياء وملجقاتهما، نحو خمسة وأربعين مليوناً من الجنيهات ^(١)، دفعتها الخزينة المصرية راضية كريمة، وكان واجباً عليها أن تدفع، ولكن أعجب العجب أن تطلب ستة عشر مليوناً من الجنيهات لمشروع السياسة المائية الخاصة بإمداد القرى بالماء الصالح، وإنقاذ تسعة ملايين آدمى من أبر أبناء مصر وأقدمهم على خدمتها، فتشكو الخزينة من العسر المائى، وترفض أن تدفع هذا المبلغ لتنفيذ المشروع الإنسانى ! ذلك لأن الدولة تعودت أن تسقط الفلاح من حسابها، وإن استصلاح عشرة آلاف أفدنة خير عندها من استصلاح عشرة ملايين عامل من بنى الإنسان ! وقد يكون من وراء استصلاح الأرض ضرراً أكيد بالفلاح المنتج فلا تتردد الحكومة برهة لتفكر فى حماية الفلاح من هذا الضرر ؛ فتحويل أراضى الحياض إلى نظام الرى الصفى مثلاً يستتبع حتماً زيادة مرضى البلهارسيا والإنكلستوما بنسبة هائلة، وحسبك أن تعلم أن نسبة المرضى كانت ٥ ٪

(١) معاضرة معالى حين سرى باشا فى المجمع المصرى للتأفة الطبية

عن (الرى فى مصر) سنة ١٩٣٤ .

حُطِّطَ قبل تحويل بعض أراضي الوجه القبلي والفيوم إلى نظام الري الصفيق فارتفعت مع التحويل إلى ٨٠ ٪ ، وقد أثبت الدكتور محمد خليل عبد الخالق بك أن هذا الارتفاع كان نتيجة حتمية لنظام الري الصفيق بواسطة الطلبات الكهربائية. حتى قرية بنيان بمديرية أسوان مثلاً ارتفعت النسبة من ٢ ٪ إلى ٧٤ ٪ ، ولو كان لنفوس الفلاحين الأدميين سعر في سوق الدولة ، لرفضت وزارة الأشغال أن تنفذ مشروعات الري قبل أن تطلب إلى وزارة الصحة تحصين هؤلاء الضحايا ضد الخطر الأكيد المنتظر ، أو لاضافت إلى قائمة النفقات في ذلك المشروع ، مبلغاً معقولاً لإنشاء مستشفيات قروية في تلك المناطق ، تقام مع منشآت الري في وقت واحد .

واسمعوا ما هو أعجب من هذا في سياستنا الزراعية والمالية !

تطلب وزارة الزراعة في كل صيف ، اعتماداً مالياً — ضخماً — لمحاربة دودة القطن وغيرها من الآفات ، فيلبي الطلب سريعاً ويصرف لها المبلغ قبل أن يجف مداد الورق الذي طلب فيه ! وفي ذلك الوقت نفسه تحدث مأساة بشرية هائلة ويطلب ألفان من الجنيهات لإنقاذ تسعة آلاف

نسمة من خطر الموت فتدور بشأنه المخابرات الحكومية الطويلة ثم لا يصرف المبلغ !

وضع معهد الأبحاث تقريراً رسمياً عن تلك النكبة ، فذكر أن قرية بمديرية القليوبية عدد سكانها ٩٠٠٠ نسمة ، يموت أكثر أهلها - ولا سيما الشبان - بسبب ترعة أنشأتها وزارة الأشغال في الجهة الشرقية ، وقد حاول معهد الأبحاث تطهير الترعة بوضع سلفات النحاس ولكن العمال الفقراء لم يتقنوا من الخطر ، يصاب أحدهم بإسهال شديد لمدة أسبوع ثم تسوء حاله ويموت بعد شهرين يعانى فيها أقصى العذاب ! علمت وزارة الصحة بالنكبة فطلبت من وزارة الأشغال تحويل مجرى الترعة ، وبعد مخابرات حكومية طويلة قبلت الأشغال أن تحولها إذا دفعت لها الصحة ٢٤٠٠ جنيه تكاليف التحويل ، ولكن الصحة رفضت قائلة إن الترع والمجاري من شئون وزارة الأشغال ولا شأن للصحة فيها ، وانهت المسألة بحفظ المكاتبات في ملفات بمخازن الأرشيف . . . وأغمضت العيون على تسعة آلاف نسمة يعيشون في خطر الموت لأن إحدى الوزارتين لا تحب أن تشتري حياتهم بألني جنيه !



حدثت هذه المأساة في سنة ١٩٣٧ ، وفي شهر مايو من السنة نفسها صرف اعتماد إضافي قدره ٣٥٣,٣٨١ جنيه لتسوية التجاوز في مصروفات وزارة الأشغال ، واعتماد إضافي آخر قدره ١١,٦٣٠ لتسوية التجاوز في مصروفات الجمارك ، واعتماد إضافي ثالث قدره ١٠,٨٣٥ لتسوية التجاوز في مصروفات ديوان العموم بالحرية ، (وصرف كل هذا في يوم واحد هو ١٠/٥/١٩٣٧) واعتماد إضافي رابع قدره ٣٧,٠٠٠ جنيه لتسوية التجاوز في باب المكافآت والمعاشات بالمالية (٢٧/٥/١٩٣٧) وغير هذا كثير .^(١)



وليس أدل على التوجيه الحالي لسياستنا الزراعية من دراسة مشروع الميزانية ، ففي سنة ١٩٣٧ : ١٩٣٨ مثلا ، ربط لفرع الري وحده بوزارة الأشغال نحو خمسة ملايين (٤,٨٨٦,٩٧٦ جنيه) منها ٣,٦٠٠,٠٠٠ للأعمال الجديدة ، والباقي للمأهيات والمصاريف العمومية . وربط لوزارة الزراعة كلها مبلغ يقل عن ثلاثة أرباع المليون الواحد (١٩٢,٧٢١ ج.)

(١) بلغت الاعتمادات الإضافية في الأشهر الأربعة الأولى من سنة ١٩٣٨ ٢٢١٨٩٥٢ جنيه — حضر جلسة الشيوخ يوم الاثنين ٢٨/٧/١٩٣٨ .

وأعجب العجب أن هذا المبلغ يصرف للباهيات تقريبا ،
فقد وزع على أساس ربط (٧١٧,١٦٠ جنيه) ماهيات
ومصاريف ، والباقي وقدره (٤٠٣٢ جنيه) فقط ، للأعمال
الجديدة ، وهو مبلغ لا يكفي لإقامة (قبلا جملة في الدق) .
فما أعجب وزارة تنفق ميزانيتها في الماهيات والمصاريف !
ووكالة الصحة للرافق القروية ، ربط لها في الميزانية
أقل من نصف مليون جنيه وهي في بدء عهدها تحتاج إلى
مشاريع ضخمة ، فتصيبها من ميزانية ١٩٣٧ : ١٩٣٨ مبلغ
٤٧٩,٠٠٠ بتخفيض ٤٣,٥٨٠ عن العام السابق ، من هذا المبلغ
١١,٩٦٢ جنيه للرتبات بزيادة ٩٩٢ جنيه ، أما الأعمال الجديدة
فقد خفض منها ٤٥٠٠ جنيه !



تلك هي السياسة المالية والزراعية في مصر ! وهي سياسة
محزنة حقاً في أمة زراعية ، تحمي الإنتاج فتجحد الفئة الغالبة
بمدها وحرقتها ونصيبها في الثروة العامة !

أثر انحطاط الفلاح في الأمة

لو أن المزارعين كانوا أقلية ضئيلة ، لاستطعنا أن نخفف في صدورنا لطفة العطف عليهم ولقلنا في شجاعة متكلفة : لا بأس... فمة قليلة تشقى لتسد الأكرين ، إذا كانت سعادة المجموع لا تأتي إلا بشقاء البعض وتضحية البعض ، وإذا كنا نحن أنانيين بطبيعتنا ، فقيم التألم هذه الأقلية تضحي ثمناً لإسعاد الأكرية ؟ ولكن القرويين هم الأغلبية الساحقة في مصر الزراعية . بضعة ملايين تشقى وتتخبط في ظلمات مرضها وعوزها لتسد الآخرين ، فلو أفاها الشقاء كان في فئائها هلاكنا جميعاً !



وأثر انحطاط الفلاح في الأمة واضح ، نلسه في ضعف اليد العاملة ، وقلة الإنتاج ، والزواج إلى المدن ، فالفلاح يذل في عملية زراعية من الجهد ، أضعاف ما كان يبذله لو أنه قوى صحيح الجسم ، فليس عجيباً أن تستورد مصر الزراعة ، الدقيق والارز والقمع والجنين والسكر بملايين الجنيهات^(١)

سنويا، وهى محاصيلات زراعية كان فى استطاعة الفلاح أن يمدنا بها لو أنه يحيا حياة صالحة وليس عجيبا أن ينزح الفلاحون إلى المدن وفيها عيش وماء نقى وهو ميسور .

هجرة الفلاحين إلى المدن .

وإذا كانت هجرة الأغنياء إلى المدن ، قد أزعجت أحد حضرات الشيوخ المحترمين فطلب إلى الحكومة منح إعانة للأعيان^(١) ، فقد يحلولى أن أتحدث عن الخطر القاتل الذى يكمن فى هجرة آلاف الفلاحين إلى المدن ، سعيًا وراء لقمة ذليلة متواضعة !

إن فى القاهرة وحدها ، مئات الآلاف من أبناء الريف الأشداء ، يحترفون أتقاه المهن : يخدمون فى البيوت ، ويدللون الأطفال ، وبيعون الفجل والخيار وورق النسيب . ولقد فكرنا طويلا فى جيوب الأجانب ، تلتهم الثروة المصرية ، فجاهدنا فى تشجيع الصناعة المحلية ، وفكرنا طويلا فى البحر الأبيض المتوسط ، يفرغ فاه فيلتهم ماء النيل

(١) جلسة يوم الخميس ١٠/٦/١٩٣٧ . مجلس الشيوخ للوقر .

أخرج ما نكون إليه ، فأنشأنا الخزانات وأقنا القناطر
والسدود .

وفكرنا في المخدرات ، تنقد ناراً وقودها ثروة أبناء
مصر فتبخر قواهم وعقولهم وحيويتهم ، فأنشأنا مكتب
المخدرات ، تساعده مصالح الحدود وخفر السواحل والطيران .
وفكرنا في كل شئ إلا شيئاً واحداً هو مع الأسف
أخطر الأشياء .

لم نفكر في المدن تجتذب شبان الريف ، لأن انحطاط
مستوى المعيشة في القرية ، يفري أبناءها بالزواج إلى المدن .
لم نفكر في الأعمال الحفيرة ، يشتغل بها أقوى شبان
الريف وأقدرهم على خدمة مصر .

لأنهم يدللون الأطفال ، ويخدمون في البيوت فهل يسمع
من يهمهم الأمر ؟ وهناك في الريف أرض خصبة غنية تحتاج
إلى سواعدهم ، وثروة مخبوءة في الأرض ، تريد أبناء الريف
الأشداء .

وإذا مضينا في تفاقمنا عن هذا الخطر فنل للقرية والزراعة
إذن ؟ ألا فاسمعوها كلمة صريحة ، إن استمرار نزوح
الشبان من القرية واحترافهم أبسط المهن في المدينة ، سيؤدي

بنا إلى المجاعة ، ولن يشفع لنا حيثئذ خصب الأرض المصرية
وسحر ماء النيل .

لأنهم لا يخسرون شيئاً ، حيث يعيشون في المدن عيشة
إن لم تكن أفضل من معيشة الريف فلن تنحط عنها ، ومصر
هي التي خسرت وتخسر ، ونحن عنها لاهون .

لقد زاد عدد سكان القاهرة وحدها ربع مليون نسمة
في عشر سنوات (١٩٢٧ - ١٩٣٧) . من هذا العدد الضخم
خمسون ألف نسمة فقط نشأت عن زيادة المواليد ، والباقي
وقدره مائتا ألف نسمة نشأ عن الهجرة من الريف ! وليس
سهلاً أن تصور نزوح هذا العدد الهائل من القرى وتدفعه في
مدينة واحدة .

فإذا كان نزوح الأغنياء إلى المدن يحرم الريف من عنصر
حقيق قد يهذب خشونة العيش فيه ، فإن نزوح فقراء الفلاحين
إلى المدن يحرم مصر من سواعد قوية تفلح الأرض وتسهر
على الإلتاج الزراعي ، ويحرم مصر من عامل نشيط قنوع
هو وحده القادر على أن يحيل أراضينا الزراعية بإذن الله
ذهباً نضاراً . وليس سهلاً أن نجرؤ على التفكير في مصيرنا
المخزن ، لو ظل هؤلاء العمال الزراعيون ينزحون إلى المدن .

فذكروا أولاً في هؤلاء المزارعين الذين يفرون من
القبور المهجورة الكثيرة تاركين الأرض التي لا تثمر شيئاً
بدون سواعدهم القوية الصابرة !

فذكروا في الخطر الداهم الذي يمكن في هجرة الفلاح إلى
الحضر ، حين تتجه له الحياة الريفية وتقسو عليه إلى
حد الإرهاق .

لقد طلب أحد الأعيان الشيوخ إعانة للأعيان ممناً
لإقامتهم في الريف^(١) ، ويحلو لي أن أطلب بإعانة للفقراء
الفلاحين ، وأن أستجدي لهم شيئاً من التشجيع على الحياة
البائسة التي يمارسونها في قبور الأحياء المجاهدين .

وأحسب أن لنا شيئاً من الحق في مطالبة الأغنياء بأن
يتأخروا إلى الوراء ، ريثما يتقدم الفلاحون الأشقياء ليتناولوا
(الصدقة !) والإحسان البخس الضئيل الذي نسأل مصر
الزراعية أن تجود به على مجاهديها العاملين القانونيين !

يقول السير هوريس بلانكت Sir Horace Plunkett
زعيم التعاون الزراعي في إيرلندا^(٢) : « يجب أن نضمن بقاء

(١) جلسة يوم الخميس ١٠/٦/١٩٣٧ — بمجلس الشيوخ اللوفر .

(٢) انظر حديثاً مستفيضته في الجزء الأول من كتاب التعاون الزراعي .

للدكتور إبراهيم رشاد بك حامل لواء الحركة التعاونية في مصر .

الفلاحين فى تلك الأرض بقاء يدفعهم إليه جبههم لها وتعلقهم
بترابها ، أما إذا ترك الأمر كما هو الآن ، فالنتيجة المحتمة تعاقب
الهجرة إلى الحواضر فيخلو الريف من أحسن أهله ، وفى هذا
الشر كله . فالواجب إذن أن يعمل لبقائهم فى بلادهم بطريقة
ناجعة ، ولن يكون ذلك باستعمال القوة ، وإنما ينحصر العلاج
فى إيجاد مدنية غير المدنية السائدة الآن ، تلك هى المدنية
الريفية ، وذلك لاعتقادى أن المدنية لن تكون آمنة ثابتة حتى
يكون أساسها شاملا الريف وأهله ، أما إذا هى بقيت محبوسة
فى المدن يخاطبها كثير من عناصر الضعف ويجهلها السواد
الاعظم من الشعب فإنها تبقى عرضة للزوال ، إذ لا سبب
يدعو أولئك الذين لا ينالون منها إلا القليل ، إلى التضحية
بانفسهم فى سبيلها والبقاء بمعزل عنها فى الحقول والمزارع ،
يزرعون لأهل المدن ، ويحصدون ويطلعون ، وهم عالمون
أنهم محرومون من تلك الطيبات التى يرونها فى المدن .

• أما إذا أشركوا فى هذه المدنية وأخذوا من طيباتها ،
فإنهم يعملون من تلقاء أنفسهم لصونها من أسباب التداعى
ويوسعون من نطاقها ويخففون عنها عبء العيوب التى تتضمنها

الديمقراطية الحديثة ، تلك العيوب المركزة في المدن التي تشهد
بأن خيرات البلاد العميمة يتمتع بها أقلية ممتازة من الشعب
دون السواد الأعظم منه . »

واجبات الفلاح

واجبات الفلاح المصرى هى الواجبات المفروضة على أى
مرد فى مصر ، وتتلخص فى :

١ — إطاعة القوانين والإخلاص للصلحة العامة بإتقان
العمل الفردى .

٢ — دفع الضرائب لتمكين الحكومة من إدارة البلاد
وعمل المشروعات التى ترقى الوطن وتسعد أفرادہ .

٣ — الخدمة العسكرية ليدافع الأفراد عن استقلال
الوطن وسلامة أراضيه .

٤ — التعليم ليرتقى الوطن برقى أفرادہ .
ولننظر الآن فى مدى قيام الفلاح بواجباتہ .

فأما عن طاعة القوانين وإتقان العمل والإخلاص
للصلحة العامة ، فلست أعرف فرداً فى الدولة يودى هذا
الواجب كما يوديه الفلاح ! إنه يسهر على خدمة الدولة وحماية
الإنتاج صابراً قانعاً أميناً .

فالفلاح المصرى هو ساعد مصر وعضدها الأقوى وابنها
القنوع البار ، هو اليد الكريمة العمياء فى كرمها ، تعمل

وتشقى حتى تنتج أشهى الخيرات ثم تنثرها على بنى وطنها
الجاحدين ، ولا تنظر هل فى من يتمتع بثمره كدحها عدو
جاحد ! هو النشاط الذى لا يستقر ولا يهدأ ، والآلة التى
تعمل ولا تقف .

يصحو الفلاح مع الفجر لبدأ عمله اليومى الشاق الذى
لم يتغير منذ فجر التاريخ . . . يحرق الأرض ، ويسقى الزرع ،
ويحارب الحشرات ويكافح الظلم والموت فى الحقل ليسلم
الإنتاج الزراعى ، وإن جسمه الهزيل المريض ليرتفع وينحنى
مع حركة القأس تحت لهب الشمس المحرقة ، وإن يديه
وقدميه لتجمد فى ماء الشتاء القارس القاسى ، فلا يشعر
المسكين بإنسانيته بل يتغافل عن آلامه وحقوقه ، مستسلماً
لرغبة الناس فى جعله آلة تعمل ، ولكن دون أن تحس
أو تشعر .

وما أجر هذا العمل المضنى طول النهار وجزءاً من الليل ؟
أجره لقمة ذليلة مغموسة فى الدم والذل والمرض ، يتناولها
المسكين قانعا صامتا .



الضرائب

وأما عن الضرائب فليت شعري كيف يكون حال مصر إذا حذفنا من إيراداتها تلك الملايين التي يدفعها الفلاح مباشرة أو يدفعها الملاك بمجهود المزارعين؟ إننا نعتد في حياتنا كلها على ضرائب الفلاح والرسوم الجمركية لتجارة محصولات الفلاح، ورسم الإنتاج لمنتجات الفلاح.

ولا يقول أحد إن ضرائب الأتبان يدفعها الملاك، فما يستطيع المالك أن يستثمر بنفسه شبراً واحداً من الأرض، وما يستطيع أن ينتج حبة من القمح... إنه الفلاح! يأخذ أرض المالك قاحلة سوداء فيعمل فيها ساعديه، ويرويه بماء النيل ممزوجاً بعرقه، ويضع من حق البدن والولد والأهل ليسلم المحصول... هو وحده الذي يفرش أرض الوادي بذلك البساط الأخضر الناضر، وهو وحده الذي يحقق معجزة النيل فيخلق تلك الجنة المصرية الخضراء بين ذراعين ملتئمتين من الرمال التي تغلي الدم وتصر العظم، هو وحده الذي يعرف كلبة السر لاخراج الذهب من كنوز الأرض السوداء!

أجل لا تقولوا إن هذه الضرائب قد دفعها الملاك ، فإن
الفلاح وحده هو الذى استخرج الذهب من الأرض ،
ثم دفع بعضه للدولة ، وبعضه للملاك الأغنياء ، وكان نصيبه
من هذا كله ، آثار العمل المضنى فى بدنه المحطم الهزيل
وبشرته الملفوحة السمراء ، وقواه الخائرة الذاهبة .

الخدمة العسكرية

وأما عن الخدمة العسكرية فلوست فى حاجة إلى الإطالة
فى شرح ما نعرفه جميعاً من كون الريف هو الذى يمد جيش
الدولة سنوياً بأكثر من ٩٠ ٪ من شبان القسرة ،
الذين بلغ عددهم فى حفا عام (١٩٣٧) ثمانية عشر ألف
شاب . ذلك لأن نظام البدل النقدى يتيح للأغنياء والمقتدرين
وخدم ، فرصة اقتداء أولادهم من الخدمة العسكرية ، ومنهم من
تأدية واجهم العسكرى . أما الفلاح الفقير الذى لا يكاد يجد
ما يتبلغ به ، أما العامل الزراعى الذى يشتغل بقرشين وثلاثة
قروش فى اليوم وليته يشتغل طول السنة ، أما الفلاح الذى
لم تبق له ضرائب الدولة وديون المرابين شيئاً يفتدى به

أبنائه ، أما الفلاح الذى قد تميز الشهور دون أن يتمتع بلس
النقود الفضية ، أما هذا الفلاح البائس الفقير فيرسل أبنائه
إلى الخدمة العسكرية فى صمت أليم ، دون أن تساعد ظروفه
المادية العسيرة على تمثيل مهزلة البدل النقدي .



التعليم

ويبقى واجب التعليم ، وكلنا يعرف أن أبناء الريف
يمتلأون المدارس المصرية على اختلاف أنواعها . والفلاح
المصرى متى ساعدته ظروفه المادية ، لا يتردد لحظة فى إرسال
أبنائه إلى المدارس والایفاق عليهم فى كرم ملحوظ ، ولو كلفه
ذلك حرمان نفسه وأسرته من أسباب العيش الطيب ، فإن
عجز عن إرسال بنيه إلى المدارس فهو يقيم للعمل فى الحقل ،
كى يحملوا بعده عبء الإنتاج ، وهو لو عرفنا أشق وأسمى
واجب نحو مصر الزراعة .



وبغض الفلاح للتعليم الإلزامى ليس تقصيراً منه فى
تأدية واجبه الثقافى كما يتوهم البعض ، وليس عداوة

للتجديد كما يتوهم آخرون ، ولكن الفلاحين يرون أن نظام
التعليم الراهن مضيعة للوقت، مفسدة للطفل، وستعرض لبيان
ذلك إن شاء الله .



(مساكن الفلاحين - في أبسط وأجمل مظاهرهما)

تصوير الجمعية الزراعية

حقوق الفلاح

حق في الحياة الإنسانية الصالحة .

هذه هي واجبات الفلاح نحو الوطن يقوم بها كما لا يفعل
سواه ، فهو يطيع القوانين ، ويدفع الضرائب الفادحة ، ويتقدم
إلى الخدمة العسكرية ، ويعمل نهاره وليله ليملأ أسواقنا
بالخيرات وخزانة الدولة بالمال .

فأما حقوقه ، فأما واجباتنا نحوه ، فعبثاً نعر على شيء
منها لنملأ به هذا المكان .

لا يزال الفلاح يعيش اليوم العيشة الشقية المظلمة المريضة
التي كان يحياها آباؤه وأجداده منذ عهد الفراعنة ، وكل ذنبه
أنه يحترف الفلاحة التي تحتقرها وهي أساس عظمتنا ومجدنا ،
وأنه يعيش في الريف المهجور الكئيب ، الريف الذي لا تعرفه
الحكومة إلا حين ترسل صرافها يجبون الضرائب ،
وينتزعون اللقمة من أفواه هؤلاء المرضى الجياع !

ماذا يأكل الفلاح ؟ لقمة جافة ذليلة تتمثل غالباً في « الخبز
والمش » ، وتورثه أمراضاً قاسية في مقدمتها البلاجرا ، وتضعف

مقاومته للأمراض . وهو غالباً لا ينوق اللحم إلا في المواسم
إن توفر لديه بعض المال ، وقد لا يملك أن يشتري إلا اللحوم
الرخيصة التي تملأ القرى من المواشى المسممة والمحتضرة ، تلك
اللحوم التي تباع علناً للفلاحين البائسين ، والتي أعرف يقيناً
أن ضحاياها كثيرون ، وأكثر منهم من قاوموا السم فلم يموتوا
ولكن بقيت لهم العلة تسلبهم قواهم وتهلكهم هداً !

وماذا يشرب الفلاح ؟ يشرب من التربة كما تشرب
البهيم والدواب وكما تشرب الأرض ، ومن المياه الراكدة
التي تحمل القطرة منها ملايين الجراثيم والديدان ، يخرج أغلبها
مع براز المصايين بالبلهارسيا والانكلستوما — وهم جل أهل
القرى باعتراف مصلحة الصحة — فتعوم على سطح الماء
وتتمكث هناك في تحفر وترقب وانتظار ، حتى إذا ما أحست
بحمارة أجسام إخواننا الفلاحين وأخواتنا الفلاحات ،
التصقت بها تنشد الدفء وتطلب حقها من الحياة ، وفي بطنها
تتخرق جلودهم الضعيف في طريقها إلى الأمعاء ، حيث تكمن
هناك ، تتوالد وتتكاثر ، وتتغذى بدماء الفلاح المسكين بينما
لا يجد هو ما يغذيه .

«وهم»^(١) يعلمون يقينا أن جرعة الماء تحمل إلى أجسامهم لداء ولكن ماحلتهم وأين المفر؟ لم يخلق بعد ذلك الإنسان الذى يموت ظمأً وأمامه ماء ملوث يرفضه ، وهم قبل كل هذا بنو إنسان يحملهم التشبث بالحياة والحرص على البقاء ، على قبول آلام الحياة ومتاعب البقاء .

وبهذه المياه القذرة الملوثة ، يسلمون أعين أطفالهم ، فتحمل كل ما فيها من فتنة وجمال ، وتصطلىح مع الذباب والغبار المتصاعد دواماً من طرق القرية ، على إصابة تلك الميؤن ، وبالفداحة الألم حين يلح الإنسان أطفال الريف البرآء ، يفتك بعيونهم الرمء ، ويفترسها الصءىء ويذهب بهآئها الماء القذر ، وبنورها العمى الحزين !

وهكذا أصبحت مصر بلد العميان ، لأن أمتها عن الفلاح عمية .

كما اقترست البلهارسيا والآنكلستوما ملايين الأجسام المصرية القوية القادرة على خدمة مصر ، لأننا نضن عليهم بجرعة ماء ! فما أنس مصر بآبائها الفلاحين الأشقياء هؤلاء .

(١) ص ١٩ من الريف المصرى للمؤلفة

الذين لو منحوا الفرصة ليعيشوا حياة ممكنة لأمدوا مصر بامتن
ثروة وأقوى حياة ،



وأين يسكن الفلاح وكيف ينام ؟ في تلك القبور المظلمة
المهدمة ، يأوى إليها هو ودوابه وأولاده جميعاً ! تلك الأبنية
الطينية الواطية المسقفة بالقش والغاب ، والتي لا يرتفع
أكثرها عن سطح الأرض إلا قليلاً ، ولا تعرف الشمس
ولا الهواء سيلاً إلى داخلها ، اللهم إلا شعاعاً ضئيلاً من النور
ينفذ من كوة صغيرة في الجدار ، ليلقي الضوء على ما يخفى
الجدار من تعاسة وعوز ومرض وشقاء ، يحتملها الفلاح صابراً
صامتاً ، لا ين ولا يجأ بالشكوى والاحتجاج ، بينما تسير
بنا الأيام إلى مستقبل محزن رغم ما يكتنفه من غموض ،
وإلى نهاية أليمة ، إذا ظل ولاة الأمور يتجاهلون وجود
الفلاح ، ذلك الاسم الذي يجب أن يصبح رمزاً للشقاء
والحرمان ، لا كناية عن بقرة حلوب لا يفرغ اللبن من
ضرعها ، تملأ خزانة الدولة مالا وأسواقها خيرات وغذاء
شياً طيباً !



هكذا يعيش الفلاح المجاهد ، لا يعرف من الطعام
إلا ما يسد الرمق ولو لم تتوفر فيه عناصر التغذية ، ولا من
الشراب إلا ما يطفى الظمأ ولو كنت فيه جراثيم أمراض
تقتله وتفتك به ، ولا من الملابس إلا ما يستر العورة ولو لم
تكن فيه النظافة الواجبة له كإنسان ، ولا من المسكن ،
إلا المكان الضيق المظلم الذى يأوى إليه مع دوابه ،
ولو لم يتوافر فيه ما يجب للسكان من ضوء وهواء
نقى واتساع !

حرم المسكين من حقه فى الحياة الإنسانية المعقولة لأن
سياسة مصر كانت حتى اليوم تتجه إلى إصلاح المدن ، وإهمال
الريف ! فهل تكون القرية جزءاً خارجاً عن الحدود المصرية ؟
أهى من القلة والتفاهة بحيث لا يؤثر شقاؤها ومرضها فى جسم
الامة ، ولا يعوق سير القافلة ؟ أم قد فرض الدستور حقوقاً
لسكان المدن وواجبات على القرويين ؟ ! إنشاء المدارس ،
وتوفير المياه النقية للشرب ، والسهر على الأمن العام ، وتمييد
الطرق وتنظيفها ، هذا كله من حق المدن وحدها ، أما الريف
فعلیه كل الواجبات !

من الضموم في الحكم العالم .

أول ما نلاحظه في هذا الصدد ، أن التمثيل الحكومي معدوم في القرية ، فليس هناك من يمثل السلطات العامة إلا حلاق الصحة الجاهل المغرور الذي جنى على الفلاحين وتعاون مع الظروف على إرهابهم ، وإلا صراف المالية الذي يدخل دور الفقراء فيدخل معه المرابون و مندوبو بنوك الرهن ، ثم يخرج هؤلاء جميعاً مخلفين وراءهم ذل الفقر وعار الخراب .

أما السلطة الحكومية كلها ، فقد شامت الدولة أن تريح نفسها من إدارة القرى فتركت فيها العمد وتركت لهم ما يشاؤون من سيادة وتحكم ، فعرضوا على الريف نظاماً هو اليوم أعجوبة الانظمة في القرن العشرين ؛ أى بعد مرور ثلاثة قرون على صرخة المصلحين أمثال موليير وموتسكيو وفولتير بأن الحاكم الصالح هو خادم الشعب .

نظام الحكم في القرية .

يخضع الفلاح اليوم لنظام شاذ من أنظمة الحكم ، فليس

لله رأى مباشر أو غير مباشر فى اختيار حاكمه ، وليس له رأى فى خلع هذا الحاكم إن أساء استعمال سلطته ، وصلة الفلاح الفقير بالعمدة أشبه بصلة العبد بالسيد ، لأن العمدة حاكم مطلق ، يهتم ويحكم ويعاقب بالغرامة والحبس ، ويفصل فى منازعات الرى والمساق والمصارف ، ويتحكم فى فقراء الفلاحين كما يتحكم فى خدمه وعبيده !

والعمدة لا تجرى عليه نظرية فصل السلطات التى تجرى على الوزراء وكبار الحكام ، فى يده سلطة الاتهام والحكم والتنفيذ والتشريع أيضاً ، والحكومة لا تعلم عن هذا شيئاً كثيراً لأن صفار القرويين لا يجرون على الشكوى والصراخ خشية الاضطهاد والإهانة ، ينأى لا يجد كبار المزارعين ما يشكون منه لأن العمدة يكلف الفلاحين الأجلاف بدفع ثمن سكوت السادة الأغنياء ! فرجال تنقية دودة القطن فى زراعات العمد والأعيان هم الفلاحون الفقراء ، وواضعوا قوانين الإهانة فى القرى هم الفلاحون أيضاً ، وتذاكر التمثيل والجمعيات التى يتبرع حضرات العمد والأعيان بتوزيعها ، تحصل أثمانها من فقراء الفلاحين ، وتطهير مساقى الأعيان ، وتسهيل الطرق لسياراتهم داخل قراهم ، وفعلة مياهم وخدمة

منازلهم ومزارعهم هم الفلاحون التعماء الذين إن اشتكوا
أهينوا وإن صرخوا عذبوا.

ونرى أنه قد آن لحضرات العمد أن يفهموا أنهم وصغار
المزارعين سواء أمام الحق والعدل ، وأن أكرم الأفراد على
الوطن أكثرهم قياما بواجبه ، وهم لن يفهموا ذلك إلا إذا
حال بين الفلاح وبين استبدادهم قانون حازم ، يوقف كل فرد
عند حده لا يتعداه ، ويحمي الفلاح المسكين من قسوة الظلم
وقاحش الاستغلال .

ولنا عودة في هذا الموضوع إن شاء الله .



من الفروع في التعليم الصالح .

ليس لنا أن نكرر أن في ميزانية وزارة المعارف بابا
للإتفاق على التعليم الإلزامي ، ونصيب القرية في هذه المدارس
نصيب معقول لا يمحذ ، ولكن هذا المال محسوب على الفلاح
الذى ييغض المدرسة الإلزامية ، وينظر إليها نظرة كارهة
لا تتناسب مع عظم النفقات التى تبذلها الحكومة في هذا

السييل ، ولا تبشر بتحقيق الغاية السامية التي تبتغيها من وراثتها .

وقد حدثني كثير من القرويين عن بعضهم للتعليم الإلزامي وأقسم لي أحدهم أن أخذ ولده إلى « الجهادية » أهون لديه من اقتياده إلى المدرسة الإلزامية ، وأغلب الأهالي هناك ينظرون إلى هذا النوع من التعليم نظرة متشائمة ولو تركوا لأنفسهم لما ذهب طفل إلى المدرسة .

ولم ؟ يتوهم الكثيرون منا أن السبب في فرار القرويين من التعليم يرجع إلى عداوتهم للتجديد ، وفي هذا الزعم كثير من الخطأ منشؤه جهل للقائلين به بالحياة الريفية وعقلية الفلاح .

نسبوا فرار الفلاح من التعليم الإلزامي إلى جهله وعداوته للتجديد ولم يفكر أحدهم في تبرته الفلاح والتماس السبب من نظام التعليم نفسه .

عيوب التعليم الإلزامي .

إذا كان القرويون يفضلون ظلام الجهل على نور المدرسة الإلزامية فليس هذا التفضيل منهم ثورة على التجديد ،

ولكنهم كما قلت يرون أن نظام التعليم الراهن مضيعة للوقت
مفسدة للطفل .

ينشأ الطفل في بيئة زراعية فقيرة ، فيسوقه رجال الإدارة
إلى المدرسة الإلزامية ، فإن أبى الآباء عليهم ذلك عوقبوا
بالغرامة ، وهي لو علمت أقصى العقوبات على الفلاح المسكين
الذى قد لا ينعم برؤية النقود شهورا عدة ، وهناك في تلك
المدارس يقضى الطفل خمس سنوات هي أخطر سنى حياته
— لأنها عهد التوجيه — في خمول على المقاعد المدرسية ،
حيث يحول إلى آلة تشتغل بأسلوب مصطنع يسلبه طفولته
ويخلق ميوله الريفية والابتكارية تحت ضغط منهج نظرى
يخضع له أطفال القرى على السواء . فيستمع إلى معلميه وهم
يحشون ذهنه بمعلومات لا صلة بينها وبين البيئة الزراعية التى
سوف يحيا فيها ، ويشغلون وقته بمذكرات طويلة ونظريات
علية لا تقربه من بيئته ، فإذا أتم الدراسة خرج إلى الحياة مسلحا
بشيء من الغرور يعث به ويفسد عليه حياته ، فهو قد أصبح
متعلما ، يعرف التاريخ والجغرافيا والهندسة والنحو ، وهو
يرى نفسه أهلا لأرفع المركز فيرتفع عن مهنة آباءه وأجدده
ويكون مع أمثاله عنصرا خطرا نلوه عنه لأنه في طوره

البدائي ، ويفرض على أبويه ما يطيقان وما لا يطيقان في سبيل
إرساله إلى المدرسة التحضيرية ومدرسة المعلمين في المدينة ،
ليكون (أفنديا) لأن من العار على من درس الهندسة
والتاريخ أن يمسك بالفأس ويحراث الأرض ويسقى الزرع .
فإذا ما حاول أبواه رده إلى حظيرته الأولى ، ألغى نفسه
عاجزا عن مواولة الزراعة التي لم يستعد لها ، وللزراعة
لا يستسيغها من لم يتعود عليها ، وهي مهنة قاسية إن لم يتدرب
عليها الطفل صغيرا لم يستطيع معها صبرا .

غرور التعليم الناقص

مثل هذا التعليم المشوه الناقص يخرج لنا كل عام آلافا
من الجهلة المغرورين المعجزة ، مثلهم كمثل الغراب الذي قن
بالطاووس ، ففطى جسمه بالريش البديع ، واندس بين أسراب
الطاووس ، فأهاجها حتى ذلك الدخيل المفتون وأرغمته
على الخروج من حظيرتها ، فلما حاول الرجوع إلى حاله الأولى
كان قد نسى مشيته وعوائده ، فظل معلقا بين السماء والأرض :
لا يقوى على الصعود إلى سماء الطاووس فيبدأ غروره ، ولا
يذكر طريق النزول إلى أرضه فيستريح .

مثل هذا التعليم المشوه الناقص ، يفقد الطفل بساطة الحياة الريفية ويملأ ذهنه بأوهام نظرية لا تشابه بينها وبين الواقع ، وقد أكد لي أحد الباشوات العظام أمام سعادة مدير الجمعية الزراعية الملكية ، أنه لم يعرف حامل الجورب إلا من أحد تلامذة المدرسة الإلزامية في إحدى ضياعه بالقرية . وأذكر أنى سألت أطفالا في السنة الثانية بمدرسة إلزامية بالقلوبية عما ينوى كل منهم عمله بعد أتمام الدراسة ، فكان الجواب الساذج المثل : (ألبس أفندى وأروح مصر) .

كان مصر قد فرغت من مشكلة هجرة أغنياء القرية ومتعطلها الذين ينزحون إليها في كثرة غريبة ، حتى نسّم أفكار النشء الجديد بعلوم نظرية من شأنها تحجيب الهجرة إليهم ، ليضيفوا صعوبة جديدة إلى مشكلة الهجرة التي بلغت في القاهرة وحدها نحو مائتي ألف نسمة في ظرف عشرة أعوام . ونحن نقسو على الأطفال حين نفرض عليهم تعليما ياعد بينهم وبين بيتهم فنحملهم صراعا هائلا بين غرور التعليم الناقص وبين الحياة الفقيرة القادرة المضنية التي تنتظرهم في القرية .



هذا هو رأينا في التعليم الإلزامي ، أعلنه مجملا في
المباراة الرسمية سنة ١٩٣٦ ، وفي المؤتمر الزراعي الاول
سنة ١٩٣٦ ، ثم بسطناه مفصلا في محاضرتنا عن ، التعليم في
القرية وكيف يجب أن يكون ، بقاعة يورت في ١١ مارس
سنة ١٩٣٧ . فلقى هذا الرأى من اهتمام المتصلين بالريف نصيباً
يحمل على التشجيع ويبعث التفاؤل ، فقد اتهم بعض حضرات
النواب المحترمين فرصة عرض ميزانية وزارة المعارف
في الجلسة التاسعة والثلاثين بمجلس النواب (١٩٣٧/٦/٩) ،
فهاجموا التعليم النظري الذى تفرضه على أطفال الريف
بالمدارس الإلزامية .

قال حضرة النائب المحترم الأستاذ عوض أحمد الجندى :
« لا تنتظروا مطلقاً من الطفل الذى يتعلم في المدارس
الإلزامية ويلبس الطربوش بعد أن يشب ويكبر ، أن يعمل
في الحقل ، ويحمل الفأس ويشغل بالطنبور . ولو تركنا
الأمور تجري في مجراها الحالى لعرضنا كيان القرية إلى خطر
كبير جداً . وإذا فكر الفلاح في أن يهجر القرية بمجرد أن
يأخذ قسطاً من العلوم فهناك تكون الطامة الكبرى . فاهو
العلاج لهذا الخطر ! يجب أن نفكر في هذا الأمر ، وأن

تفكر فيه وزارة المعارف تفكر تفكيراً جدياً لأن بلادنا ليست صناعية ، بل هي بلاد زراعية ،

« هناك مسألة أخرى أريد أن أوجه إليها نظر وزارة المعارف العمومية ، وهي أن اليوم الذى يضع فيه الفلاح الطربوش على رأسه ، يصعب عليه بعد ذلك أن يمسك القأس بيده ، وهذه مسألة خبرناها ،

وقال حضرة النائب المحترم السيد محمد البدرأوى باشا :
« ويلبس حمالة شراب »

فاستأف حضرة النائب المحترم الأستاذ عوض أحمد الجندى حديثه وقال : « نعم . يلبس حمالة شراب وحذاء ، وهذا لا فائدة منه ، بل هو فى متهى الخطورة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد . إننا لم نشعر بوطأة الضرر بعد لأن التعليم الإلزامى حديث العهد ، ولم يعم بلاد القطر ، ولكن إذا استمر الحال على ما ترى ، وجدنا أنفسنا أمام خطر كبير ،

« لهذا أرجو أن تعنى وزارة المعارف العمومية بدرس هذا الموضوع حتى يظل الفلاح محباً للحقل طول حياته »



وبعد فهذه هي الناحية الوحيدة التي تهتم بها الحكومة فيما يختص بالريف ، ونرى مع شديد الأسف أن الفلاح لا يستفيد منها شيئاً ، كما أن البلاد ينتظرها ضرر كبير من وراء ذلك النوع من التعليم .

إن المسألة ليست مسألة تخفيض نسبة الأمية في البلاد تخفيضاً صورياً ، ولكن للتعليم غاية أسمى من ذلك وأجل ، نرجو أن نوفق إلى إيضاحها عند كلامنا عن التعليم الصالح للقرية في القسم الثالث من هذا الكتاب .

من المفرد في حماية القانون .

لعله أمر غريب في بابه أن تخلو قوانين الدولة من كل ما يتعلق بحماية الفلاح ، والسر في هذه الغرابة هو أن الفلاحين يكونون الأكثرية المطلقة ، ومهنتهم هي المهنة الرئيسية في أمة زراعية ك مصر ، وليس من السهل أن تتصور قصور القانون عن حماية فئة الأغلبية .

ماذنب الفلاح حتى يحرم من حماية القانون ؟ أليكون لأنه يحترف الزراعة ؟ أم يكون لأنه يدفع من الضرائب ما يعادل

٥٩ ٪ من ريع الفدان كما جاء في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب سنة ١٩٣٢

إن أول ما يصد من الإنسان من قانونى رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ لحماية النساء والأحداث ، هو المادة الثانية التى تنص فى كل منهما على أن الحماية لا تسرى على أعمال الأراضى الزراعية واستغلالها ، ولسنا نقصد طبعاً أن نطبق هذه الحماية على نساء القرى وأحداثها ، ولكن على المشرع أن يفكر فى حماية القرويين عن طريق آخر ، والمتنظر طبعاً أن يخلو مشروع حماية العمال الذى سيصدر قريباً ، من كل إشارة إلى حماية الفلاح ، مع أن هذا الفلاح عامل كبقية العمال ، وكل ذنبه أنه يعمل فى استغلال الأرض واستثمار خيراتها !!

من الفروع الشرعية فى بعض ما يتوجب :

رأينا كيف أن الدولة أهملت واجباتها نحو الفلاح منذ آلاف السنين ، ولم تمنحه حقه فى الحياة الواجبة لكل مصرى عامل ، فهى تضن عليه بأبسط الحقوق ، وتجاهل القرية تاركة للعمد حرية التصرف فى الأهلىن ، والناحية الوحيدة



نوّرت يا قطن النيل !

تصوير للتحف الزراعي

التي تهم بها الدولة هي نشر التعليم الإلزامي ولكنه مع شديد
الأسف لا يفيد الفلاح في شيء، ومضاره أكثر من نفعه

وعجيب أن يكون هذا موقف الأمة الزراعية من مزارعيها
ولكن أعجب منه أنهم محرومون من حقوقهم الشرعية في بعض
ما ينتجون ! يقتلهم الجوع وهم ينتجون أشياء الطعام وأحلى
الثمر، ثم لا تستشيرنا حالهم، نحن الذين تكلف الآسي والحزن
حين نردد قول الشاعر:

والعيس في اليباء يقتلها الظما

والماء فوق ظهورها محمول !

بل قد نرى الفلاح يسوق الحمار ناقلا السباخ تحت لهب
الشمس المحرقة، وفي قسوة البرد العاتق، فنشور للحمار أثقله
الحمل، ولا ثور للفلاح أرهقه الفقر والمرض، حتى لقد
أنشأنا جمعيات للرفق بالحيوان قبل أن نفكر في إنشاء جمعية
واحدة للرفق بهذا المخلوق الشقي، فما أعجب ريانا ! الحمار
أكرم لدينا من الفلاح ؟ والحيوان ينال من رحمتنا ما لا يناله
أخوانا الإنسان !

لقد يمضي النهار طويلا بطيئا كأنه عمر من الشقاء، وكل

ما يناله الفلاح المسكين قُرْصان من أرغفة الذرة الجافة، وبضعة
أعواد من حشائش الأرض !

اذهبوا إلى الريف !

وانظروا كيف تنفجر الأرض بالحياة وكيف تبدو الأشجار
في عنفوان شبابها وقوتها مثقلة بأثمارها الشبية الحافلة بذخر
حلاوتها . وفكروا في الثمن الذي دفعه الفلاح ليخلق هذه
الدنيا الحافلة بالروعة ، وتلك الحياة الممتلئة بالحياة !

« لقد ^(١) تثرر الأرض أشهى الثمرات وأطيب الفاكهة
وأغذى الطعام ، فيجمله الفلاح وبنوه ويذهبون به إلى
الأسواق لا إلى الدار ويتعاضد المسكين عن نظرات بنيه الجائعة
المحرومة تحمق في ثمرة جهادهم في لهفة وعجب بالقين !

وقد تعبت أيدي صغاره بالثرر الشهى وتحديثهم نفوسهم
الطفلة بتنوقها فيمنعهم أبوم متكلفا الجد ، متغافلا عن الشهوة
المختلجة في عيونهم ، وفي قلبه حسرة أليمة لولا المدارة
لانفجرت نائرة هدامة . وفي عينه دموع حبيسة لولا الحياة
لانهمرت غزيرة ملتبة !»

والفلاحة في دارها أيضا ! تصنع الزبد والسمن والجبن

(١) ص ١١ من كتاب «الريف المصرى» للمؤلفة .

وتربى الطيور وتعتنى بالبيض ، حتى إذا ما حان موعد سوق القرية ، جمعت هذه الأشياء في حسرة أليمة ظاهرة — لأنها تعلم مبلغ اشتهاؤها فيها لهذه الأطلعمة ، وليس للمرأة الضعيفة مثل جلد الرجل ومداراته — وخرجت تبيعها في السوق لتستبدل بها كمية أوفر من الشحم الرديء والزيت الرخيص ، كما يبيع زوجها القمح في سبيل مقدار أوفر من الذرة ! وهكذا يحرم الفلاح أبسط حقوقه في بعض ما ينتجه فهو يزرع ليحصد ، ولكن لكل الناس إلا له ولأولاده ، إنه يحجز الوليمة دائما لنا ، لا لبطنه الجائع المحروم !



نصيب التاف من عطفنا اللفظي :

على أتى أسجل هنا أن الفلاح يظفر بنصيب من عطفنا اللفظي ، فقد جاد عليه الكثيرون — وأنا منهم — بهذا العطف الضئيل ، وتبرع الكثيرون قديما بالوعود لا نقاذه ، واشتملت برامج الإصلاح على مشروعات براقة للنهوض به من الحياة الشقية التي يتخبطه ظلامها ، ولكن هل كتب على المسكين أن يعيش على السراب ، وأن يكون كل نصيبه منا ومن الحياة عطفًا ورتاء ، وقلبا يثمر الرثاء اللفظي خبزا وجبنا ؟ !

أموال محسوبة على الفروع

ولا يخدعنى — فى معرض الحديث عن حقوق الفلاح —
أن الدولة تنفق ملايين الجنيهات لمشروعات الرى ، ومقاومة
الحشرات وفى مقدمتها الجراد ودودة القطن ، لا يخدعنى ذلك
الكرم ، لأن كبار الملاك هم الذين يستفيدون من ذلك الاتفاق !
أما العمال الزراعيون والاجراء والمستأجرون فلا أرض لهم
تنتفع بمشروعات الرى وتحمى من الحشرات وإن كان عددهم
يربو على أربعة ملايين !

هؤلاء لا يستفيدون شيئاً من الملايين التى تنفق فى هذا
الصدد ، وهم بعد يظفرون بالنصيب الأوفر من متاعب حماية
الزروع من الحشرات ، ويعانون متاعب أخرى كثيرة من
نظام الرى ، ولا يظفرون بحقوقهم فى المساواة بالأغنياء فى
مياه الرى .



الكتاب الثالث :

المسألة الريفية

- ١ - الشقاء المادى للفلاح .
- ٢ - الشقاء النفسى والأدبى .
- ٣ - أعداء النهضة الريفية .
- ٤ - نظام الإصلاح .
- ٥ - إصلاح القرية .
- ٦ - إنهاء الفلاح .



كل الأناث في دار المنتج الأعظم !
أف غرفة يارب أم أنا في لحد ؟ أأشدَّ ما ألقى من الزمن الوغد ؟

الشقاء المادى للفلاح

الفئة التى تتحدث اليوم عن شقتها هى فئة العمال الزراعيين الذين لا يملكون شيئا من الاراضى وعددهم نحو خمسة ملايين ، ومعهم فئة صغار الملاك الذين يملكون أقل من فدان وعددهم ١,٦١٨,٤٩٩^(١) يملك الواحد منهم ٣٩ ٪ من المتوسط ، و ٥٥٩,٥١٨ يملك الواحد منهم فدانين ونصف فدان فى المتوسط .

هذه الفئة تعاني من أسباب الشقاء المادى ما يسببها شعورها الإنسانى وينحط بها إلى مستوى البهم والدواب ، فالعامل الزراعى الذى لا يملك شيئا ، يبلغ دخله السنوى نحو ثلاثة جنيهات يعول بها أسرة كاملة ، ولا يدرى إلا انه كيف ا معنى هذا أن العدد الضخم من العمال الزراعيين لا يكاد يجد ما يتبلغ به فى الوقت الذى نرى فيه نحو اثنى عشر ألفا من السكان يملكون نحو نصف الاراضى الزراعية فى أمة يعيش ٩٠ ٪ من سكانها على الزراعة مباشرة وغير مباشرة .

وصغار الملاك يزرعون أرضهم ، ويستخدمون فى ذلك

(٢) هنا العدد يقرب من ٧٠ ٪ من مجموع الملاك .

أبناءهم ومواسيهم ، ليدفعوا نصف دخلها لخزينة الدولة وإن
المحصول ليصاب بأفة جوية تهلكه ، أو ظمأ يقتله ، أو حشرة ،
تذهب به ، ثم لا تعفيهم الدولة من ضريبة الأطيان ، بل
تسلط عليهم محاصيلها ينزعون اللقمة من أفواههم ليمثلوا بها خزينة
دولة زراعية تدفع ٤٠٪ من دخلها مرتبات للموظفين .

يحصل هذا في وقت قدست فيه حقوق الإنسان واحترمت
الناحية البشرية في كل مخلوق آدمي . . . يحدث هذا في القرن
العشرين المسمى عصر الحرية والنور ، ومنذ أكثر من مائة
عام أعفى د الوالى محمد على ، الملاك المزارعين من دفع الخراج
إذا هاف المحصول .

صدر هذا الأمر العالى فى ٢٠ من جمادى الأولى سنة ١٢٣١
هـ ، ١٨٣٣ ، وهذا نصه :

« صار العفو عن مال المحصول الهايف تماماً بقدر
ما تكون فيه الأطيان ، فإذا كان أحد المحاصيل فى زمن
يسنبل ويربى الحب ثم يهيف من تأثير ريح سموم أو يغلبه
الهاولك فبعد التحقق أنه حقا هاف لا يؤخذ الخراج المفروض .
« وأما إذا كان هيفان تلك المحاصيل لم يكن من قبل الله
تعالى على الوجه المحرر بل بداعى نقصان خدمة الأرض .

كما يجب من إهمال صاحبها ، فلم يحصل نجيب أى عطاء
ثم ثم تلف ، فمثل هذه الحالة يلزم أخذ المال حيث لا يدخل
فى حكم الهاف ولا يلزم العفو عن ماله .



تصوروا فلاحا يملك فدانا من الأرض - شأن مليونين
من المصريين - يشتغل هو وبنوه ودوابه فى خدمتها عاماطويلا ،
فيتج الفدان ثلاثة قناطير ونصف قنطار - كما حدث فعلا
فى صميم المنوفية - وكمية من البرسيم لغذاء الدواب ، يبيع
القطن بمبلغ تسعة جنيهات - وهو سعر طيب - يدفع منها
ثلاثة جنيهات ثمنا للبذر والسماد ، وجنيها رابعا لمقاومة
الدودة ونفقات الري والجنى - حسب تقدير متحف القطن -
فيخلص له خمسة جنيهات ، يدفع منها جنيهاين ضريبة
الاطيان ومجالس المديرية ، ويبقى له ثلاثة جنيهات هى
دخل أرضه ، وهى فى الوقت نفسه أجر له ولبنه ! أجر تراه
النبوة عادلا معقولا فى الوقت الذى تدفع فيه خمسين جنيها
فى الشهر لموظف متوسط أجرا لبضع ساعات يقضيها على
مكتبه لمقابلة زائريه وإصدار أوامره ونواهي !

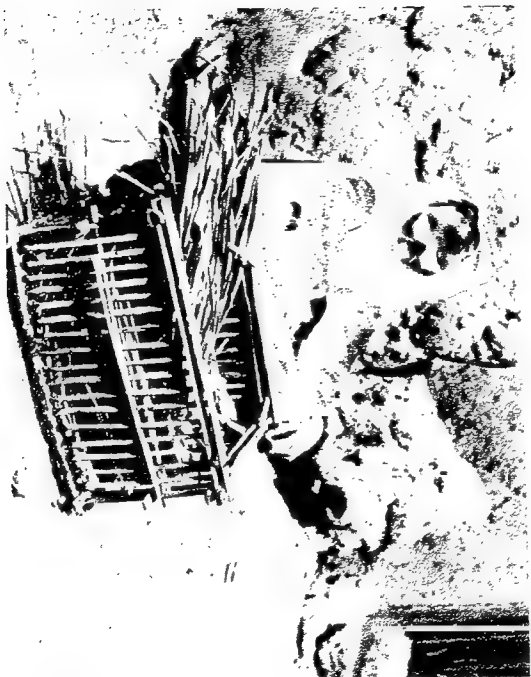


على أن هذا الجوع الذى يعانىه المزارعون قد يُحتمل إذا توفرت لهم أسباب الحياة الأخرى ، ولكن الفلاح يشرب الماء الملوث القذر ، وهو فريسة لأمراض قاتلة نشأ بعضها عن سوء التغذية ونشأ البعض الآخر عن المياه الراكدة الملوثة ، وعن البرك التى تحمل فى ثناياها وعلى سطحها عوامل الفتك بالفلاح والقضاء عليه ، والحكومة فى شغل عن ذلك كله بالأحداث السياسية .

قال الدكتور « روف » فى تقريره عن السل فى مصر : « إننا قد أصبحنا لا نجد منطقة ريفية واحدة خالية من السل ، وإن أغلبية المرضى من العشرين ألفا الذين يموتون بالسل كل عام ، وعشرة أضعاف هذا العدد من المصابين به يعيشون فى ججم الريف » .

وقال الدكتور « عبد الحالى بك » عن البلهارسيا والاونكلسوما : « إن نسبة هذه الأمراض فى ازدياد مستمر وخصوصا فى السنين الأخيرة ، حيث بلغت فى الوجه البحرى أكثر من ٨٠ ٪ » .

وفى التقدير الرسمى لمصلحة الصحة ، بلغت نسبة مرضى الملاريا ٦٥ ٪ وهى فى بعض قرى الشمال نحو ٩٠ ٪ .



القفا، البكر ١

وبلغ عدد المستجدين الذين قصدوا وحدات المستشفيات
من مرضى البلهارسيا واللائكلستوما سنة ١٩٣٥ : ٧٥٩٧٣٥
مریضا بزيادة ١٤ ٪ عنهم فی العام السابق ، ووصلت نسبة
الاصابة فی بعض القرى إلى ٩٥ ٪

وأما الامراض الرمدية فقد عولج منها سنة ١٩٣٥ عدد
١,٠٣٤,٩٨٨ مریضا مستجدا بزيادة ١١ ٪ عن السنة السابقة
وكانت نسبة العمى ٦ ٪ فی مصر بلد العميان .

ویجب ألا ننسى أن هذه الأرقام الفاحشة لیست نسیا
إلا عددا محدودا استطاع أن یضحی بأرزاقه فی سبیل الصحة ،
بینما الأغلیة الساحقة من القرویین لا تبارح القرية مهما برّح
بها الداء . وإلا فهل یفرون من المرض إلى الجوع ؟ إن
القول بأن الصحة سبیل الكسب فلسفة تصلح لملء الكتب
والنشرات الصحية ، ولكن عقول الفلاحین الساذجة
لاستطیع همضم هذه النظریات !

والفلاح الفقیر بعد ذلك یعانى أقصى المتاعب فی سبیل
حماية الأرض من طغیان فیضان العالی ، وحماية الزرع من
الظما ومن الحشرات ، وهو فی ذلك لا یرجح شیئا ، فلا
أرض له یحميها من فیضان والآفات ، وإنما یحترق هو
وبنوه لتسلم ثروة مصر الزراعية ویتنعم الملاك الأغنیاء !

الشقاء النفسى والأدبى للفلاح

هذه كلمة موجزة عن الشقاء المادى للفلاح ، تعمدها الإيجاز فيها ثقة بأن الحديث مهما يطل فلن يبلغ شيئا فى وصف الحقيقة المروعة لمأساة الفلاح .
لترك هذا الشقاء المادى كى نتحدث عن نوع آخر من الشقاء يُذل الفلاح ويقذف به وراء إنسانيته وإنسانية الناس جميعا .



ينخض الفلاح اليوم لتجربة قاسية لازمته منذ بضعة آلاف سنة ، أى قبل عهد الأسر ، فقد اصطلح المؤرخون على أن الفلاحين فى الأدوار الأولى من التاريخ المصرى الفرعونى - مثلهم اليوم - كانوا يعيشون « عيشة ^(١) وضيعة فى بيوت حقيرة ومعهم مواشيهم ، وكان أثاث بيوتهم قليلا لا يعدو الضروريات ، وكانت حياتهم بعيدة عن مجرى الحياة المصرية وكل تفكيرهم يتعلق بالنيل وحاصلاته ، أما الحكومة والتطورات السياسية وانتقال الملك من أسرة إلى أسرة ، فلم يكن لهم به أى اهتمام .

(١) مذكرات الدكتور محمد مصطفى زيادة فى تاريخ مصر القديم .

ومعنى هذا أن الفلاح المصرى قد انحدر من أصلاب
أجداد لم يكن حظهم من نور الحياة أوفر من حظه ، وأ
احتمل تلك الحياة آلاف من السنين حتى لقد توهم الكثيرون
أنه مخلوق من طينة غير الطينة التى خلقنا منها نحن . فهو يرضى
بالظلم ويصبر على الضيم ، ولست أنكر أن الفلاح قد يكون
كذلك ، ولكن الذى أنكره أن توهم أن ذلك التباد طبيعة
فيه ، وأحب أن نقذف الفلاح من هذه الحال الالئمة ، وأن
تعرف أسبابها لنهتدى إلى علاجها ولنا أن نطمئن إلى
مستقبلنا إذا استطعنا أن نبعث الشعور بالعزة القومية
والكرامة الإنسانية فى نفوس الفلاحين وهم عدة مصر
وجيشها العامل .

أتدرون لم يرضى الفلاح بالظلم ويصبر على الضيم ؟ لقد
نشأ فى أرض بطلت الغيرة فيها على المظلومين ، لأن أهلها
شغلوا عن الفلاح فلم يرتفع صوت واحد — حتى عهد
قريب جداً — يهيب بالناس أن ارحموا الفلاح فقد طال عليه
الأمء وهو يتخبط فى ظلمات من العوز والمرض والذل ،
فأوشك هذا كله أن يتأصل فى نفس الفلاح الآبى الغيور
ظل الفلاح بعيداً عن العالم ، لا ينبثق فى قلبه شعور

بإنسانيته ، ولا تدور بذهنه فكرة الغضب لكرامته إن عُدَّ ب
أو أهين ١ . ثم دأب الموظفون والأغنياء والمتعلبون على إهمال
الفلاح والتحقيق من شأنه علاوة على ما تعلق في نفسه بالوراثه
من الذلة بسبب ما عاناه من استبداد الحكام في العصور الماضية ؛
فإن أمره عند نفسه كما هان عند غيره : فقد المسكين نعمة
الآلم والإحساس وأصبح في حالة شاذة أئمة لم نبالغ في وصفها
حين نادينا بأن الفلاح لا يرضى بالضم لذلة طيعية فيه ،
وضعف في إنسانيته ، ولكنه كما قلنا :

يلاقى الهوان فيرضى به رضاه العليم بظلم البشر ١١

لا تلوموا الفلاح إذن فما صنع انحطاطه بنفسه ، إن هي
إلا العوامل القاهرة التي ذكرت بعضها ، اصطلحت عليه
وأخذت تفعل فعلها على مر السنين ، حتى كيفت نفسيته
التكليف الحالى ، وقبرته على أن يحيا الحياة البدائية التي عاشها
آباؤه منذ دبت الحياة في وادى النيل .

وها هي ذى مصر ، تتحرر من قيود الامتيازات التي
أذلتها حيناً من الدهر ، وإذا كان الفلاح قد ظل حتى اليوم
ضحية لمأساة الامتيازات ، فقد آن له أن يضع عن كتفيه هذا

العبء المرهق وأن يكون أول من يستفيد من إلغاء الامتيازات.
حتى يشعر بكرامته وإنسانيته متى توفر له شيء من المال .



إن مصر تتطلع اليوم إلى مستقبل مجيد ، مسلحة بالكرامة
والأمل والتفاؤل فلا يتوهم أحد أنها مستطبعة أن تنال
ما تطمح إليه ، وبين أفرادها العاملين ، ملايين من الفلاحين ،
يهمون في حال نفسية ذليلة قاسية !

إنها تجتاز اليوم فترة عصية ، هي فترة الامتحان ، فهل
تراها تطمح في النجاح اذا كانت - كأمة زراعية - تعتمد في
حياتها كلها على جيش من الفلاحين الأذلاء ؟

ألا فلنبداً جهادنا مع الانحطاط الريفي والذلة التي ضربت
على الفلاح ، ولنشعر هذا المخلوق بإنسانيته حتى يساعدنا حين
نقوده من الظلام نحو النور ، وحتى نجتاز تلك الفترة العصية
من حياتنا بنجاح .

أعداء الإصلاح

نحن إذ نبشر بالنهضة الريفية الجديدة لا ننسى أن هناك أعداء كثيرين لتلك النهضة ، ولعل سوء فهمهم لقضية الفلاح هو الذى أغرام بمحاربة نهوضه .

فهنالك فريق يعلن ثورته على ملايين الجننيات التى يراد إنفاقها لـإيقاظ المخلوق البائس ، وإغرائه — عن طريق غير مباشر — بالتمرد على الحياة القاسية الحشنة التى نريده لها ، والثورة على الجهاد الشاق الذى نريده منه ، وبعض هؤلاء ليسوا من أعداء الفلاح ، ولكنهم يرون أن نور الإصلاح قد يعشى عينيه وهو الذى عاش حياته فى الظلام الدامس ، وأن حالة الجوع التى يمارسها قد تغريه بالتهام الطعام واليد التى تقدمه معا ، وأفضل له أن يظل كما هو من أن ينطلق بفتنة من قيود ذله وبؤسه .

ومعنى آخرون يجودون على الفلاح بعطف لفظى . ويعترفون بأنه أهل للاهتمام ، ولكنهم ينكرون منه أن يطمع فى شئ من مال الدولة . وينكرون عليه إصلاحا

يقتضى أموالاً ، وله بعد ذلك ما يشاء من كلمات غطف ينطق
بها اللسان ويضحك منها الجنان !

ولهذا الفريق الأخير منطق عجيب يقصر ذهنى عن
إدراكه ، فالفلاح فى عرفهم يستطيع أن يحتمل الشقاء كما
احتمله آباؤه وأجداده من قبل وإذن فليترك أموال الدولة
— التى بذل فى جمع أكثرها ما نعلم وما لا نعلم وما الله به أعلم —
لتتنفق على إنشاء الطرق العسكرية وبناء الشككات الحربية
وإصلاح المدن والتعليم الخ .

وهناك فريق ثالث ، يعطف على قضية الفلاح ولكنه
يقرن هذا العطف بالحذر ، ويخاف عليها السرعة والاندفاع ،
والنظر إلى المثل الأعلى والرغبة فى تحقيقه فى أقصر زمن ،
فإن موارد مصر كلها لا تنفى بتحقيق ما يدور بخلد الناس من
المثل العليا للريف المصرى ، ولو كانت هذه الموارد وفقاً
عليه وحده ،
الاهرام فى ١٦ / ٩ / ١٩٣٦



وليس أحب إلينا من أن نكسب هؤلاء أنصاراً لقضية
الفلاح ، فنبرئ أنفسنا أمامهم من تهمة الطمع فى مثل عليا
لما تكفى موارد الدولة لتحقيقها ، ونقدم الضمان الكافى لمن

يعلنون تخوفهم من إنهاض الفلاح وثورته على الحياة الحشنة التي نريدها .

مطالب متواضعة : لا يريد الفلاح الشقى المجاهد أكثر من الظفر بحقوقه كإنسان ، هو يريد أن يعيش ، وأن يتمتع حقه من الحياة الانسانية ، فليس يكفي أن نعترف بشقائه ، وإنما الواجب أن نهم باصلاحه وفق سياسة منظمة لا يعينى منها طول المدة التي يستلزمها الاصلاح ، وضالة الاعتمادات المخصصة له ، بقدر ما يعينى استقرار هذه السياسة ووضوحها :

ولا يتوهم أحد أننا نقسو على موارد الدولة بمطالب مثالية ، فنحن أول القائلين بأن مصلحة الدولة هي قبل كل شيء . وفوق كل اعتبار ، لكن هذه المصلحة نفسها تغرينا بالالحاح في إصلاح العامل الأول للأنتاج ، وإقرار سياسة ثابتة لإصلاح المنتج ، لأن مجد أمة زراعية كمصر لا يتحقق إلا عن طريق هذا المخلوق العامل المجاهد .

لسنا من عشاق الخيال حتى نطمع في ما لا سبيل إليه ، كل ما نطلبه أن نجود على هذا المسكين بالمياه النقية الصالحة

لشرب الإنسان ، وأن يوفر له شيئاً من المال بتخفيض الضرائب وتنمية إنتاجه حتى يشعر بإنسانيته ، وأن نمهد عقله ونفسه لتقبل الإصلاح المنتظر بهذيب برامج التعليم النظرية المركزية التي تفرضها عليه ، وبإعداد برنامج صالح للإذاعة القروية ، وأن تنقذه من الأمراض بتقسيم القرى إلى وحدات طبية ، كل وحدة منها تنتظم عشرين ألف نسمة ، وتركز في إحدى القرى المتوسطة .

هذه هي مطالبنا الأساسية المتواضعة ، بسطناها في إيجاز ليرى أشد الناس معارضة للإصلاح أنه لا يستطيع أن يهاجم شيئاً منها ، فليس فيها أناقة تغرى الفلاح بالتمرد على حياته الخشنة ، وليس فيها إسراف في الثمن أو إرهاق للبيزانية .

أما الضمان الذي نقدمه لمن يخشون ثورة الفلاح على حياته الخشنة ، فيكون بإقرار التوازن في الإصلاح الريفي ، بحيث يتم إصلاح القرية مع إصلاح الفلاح ، لا يتقدم أحدهما على الآخر ولا يقوى عنه ، نؤد الفلاح للبيئة الجديدة ، ونقدم للفلاح الإنسان بيئة تلائم نفسيته الجديدة ، ويقين أن هذا التوازن هو صمام الأمن في المشكلة الريفية .

نظام الإصلاح

مطالب الفلاح هبة معقولة لا تحتاج إلى المال أكثر مما تحتاج إلى العزيمة وصدق الاهتمام بالإصلاح .
لكن تنفيذها مرهون بوضع سياسة منظمة مستقرة للإصلاح . فإن سوء حال الفلاح لم يكن خافيا على الحكام والمصلحين من قبل ، ولم يعدم الفلاح في العهود السابقة من يهتم بإصلاحه ويتقرب إلى الشعب عن طريقه ، ولم تخل هذه الفترات من مصلحين يعقدون اللجان ويضمون التقارير المسببة ويمدون الحكومة بمقترحات لها قيمتها ، غير أن هذه الحركات القليلة كان ينقصها أن تدعم بالثبات والاستقرار لشمر شيئا من النتائج .

وفات القائمين بها أن الإصلاح غير المستقر يستنفد جهودا وأموالا ليشمر لا شيء ، ومن داخله الشك في ذلك فيحدثني عن الفائدة العملية التي اكتسبها الفلاح من اللجان ومشروعات الإصلاح ، هل ارتقى مستوى معيشته فأصبح يحيا كالإنسان ؟ هل خف هجوم الأمراض المتنوعة التي

تكن له في كل شبر من أرض القرية وفي كل قطرة من مياهها الملوثة وفي كل ذرة من الهواء الذي يستنشقه ؟ هل صار يشعر بإنسانيته ويهتم بنظافة جسمه ومسكنه وثيابه ؟ هل زاد إنتاجه أو احتفظ بمستوى إنتاجه العادي ؟ وإن كان فبأى ثمن ؟ هل تيسر له الغذاء الكافي المتواضع والحياة العزيزة الآمنة التي تجب إليه العمل وتعينه على الجهاد ؟ اذهبوا الى القرية لتعرفوا الجواب !

إصلاح القرية يجب أن يخضع لسياسة منظمة يضعها كبار المتصلين بشئون القرية بعد طول الدرس والتمحيص، والرأى عندنا أن من الخير، لا بل من الواجب، تركيز كل نواحي الإصلاح في يد « مجلس لإصلاح الريف » حتى نأمن خطر الاندفاع في ناحية من نواحي الريف ، وترك نواح غيرها في زوايا الإهمال ، ولن نأمنه إلا إذا حرصنا على التوازن في الإصلاح ، ونمهيئ نفس الفلاح وعقله للاندماج في البيئة الجديدة العزيزة التي نرجو أن تمهدها له الحكومة الرشيدة في مصر الجديدة المستقلة .

إنكم إن أصلحتم القرية ولم تصلحوا الفلاح ، لم ينتفع بالبيئة الجديدة لأنه لا يستطيع أن يندمج فيها .

وإذا علمت الفلاح وثقتهمو وأشعثموه بأإنسانيته ثم لم تقدموا له بيئة نظيفة وحياة إنسانية تتناسب مع نفسيته الجديدة، كان معنى ذلك أن يصبح الريف بؤرة للخطر الأحمر، وأن تنبعث فيه ثورة نارية تلتهم الريف والفلاح والأمة جميعا !

من الخير لنا أن نبدأ في الإصلاح المتزن العاقل منذ الآن، وقبل أن يستشعر الفلاح بؤسه فيطالب بحقوقه !
إننا نفكر جديا في محاربة الأمية، فيجب أن يصحب هذا التفكير الجدى تفكير آخر في إصلاح الريف، حتى لا يثور الفلاح المتعلم على الحياة الخسنة الفقيرة التي يحياها، وحتى لا يتبرم بالجهاد الشاق المضنى الذى زجوه منه !

في أوائل صيف عام ١٩٣٨، قالوا إن الحكومة لم تستطع أن تتجاهل الحياة العنيدة التى تفرضها على الفلاح، وأن تترك هؤلاء المجاهدين يحملون مع عبء الجهاد عبئا آخر من الأمراض وعبئا ثالثا من الذل، وعبئا رابعا من الفقر والشقاء فأعلنت في حزم عن عزمها الصادق فى محو الشقاء الريفى وإنصاف الفلاح :

تلك رغبة نبيلة نحفظها للحكومة ولا نبخل عليها بالشكر

وإن تكن جزءا من واجبها !

وقالت الحكومة إنها لن تصطنع سياسة الوعود التي لا تفرض على أصحابها الوفاء ، فهي حريصة على سرعة الإنفاذ وعاجل النهوض ، وهي لذلك قد ألقت لجنة من الموظفين وبعض كبار الملاك لتضع خطة الإصلاح في ثلاثة أشهر !

كلا . . . ليس هذا ما يطلبه الفلاح أو نطلبه للفلاح !
٢ ثلاثة أشهر تنوى اللجنة أن تحل مشكلة العمر وعقدة خمسين قرنا ومسألة تاريخ مصر الزراعي ؟ في ثلاثة أشهر تنوى اللجنة أن تدرس المسألة الريفية فتوجد حلولاً عملية حاسمة لمشاكلها المعقدة المتداخلة ؟ في ثلاثة أشهر تنوى اللجنة أن تدرس ^{المسألة} ~~المسألة~~ بين الفلاح والدولة وبين الفلاح والإنتاج وبين الفلاح والمالك وبين المستأجر والزارع ، وبين الفلاح وبنوك الرهن ، ونصف الدواء الشافي لأمراض القرية والفلاح وضعفهما الاجتماعي والصحي والعقلي والمادي ؟

كم جلسة تنوى اللجنة أن تقوم بها في هذه الأشهر الثلاثة التي شاء سوء الحظ أن تقع في تلك الفترة القاسية من فصل الصيف ؟ ست جلسات ؟ عشر جلسات ؟ إنها وافقه إذن لمعجزة ! معجزة تحقق حلم العمر وتحل مشكلة العمر في مثل

هذا الوقت القصير من فصل الصيف ... تصوروا أن لجنة
تعقد بضع جلسات فتقدم للحكومة عصا سحرية تمس بها قبور
الآحياء المجاهدين فتحيلها جنانا ناضرة تفيض بالبشر والصحة
والإشراق ؟ !

لا نطعن في رجال اللجان فهم عادة من خيرة أبناء مصر
ثقافة وذكاء ، ولكننا نطعن في لجنة تكلف حلّ المشاكـل
الريفية المعقدة في بضع جلسات !

وأيـن تعقد الجلسات ؟ في المكاتب الأنيقة بالطبع ، بعيدا
عن القبور التي نحاول أن نهـدمها لنخلق مكانها قرى يسكنها
آدميون ! بعيدا عن الجو البائس المظلم الذي نحاول أن نرسل
فيه أشعة النور والإصلاح !

أما للفلاح رأى في الأمر وفكرة عن الموضوع ؟ أما
يحتاج حضرات الأعضاء إلى الاتصال بالفلاحين الذين هم
موضوع الدراسة وغاية البحث ؟ أما يرى حضراتهم أن
الفلاح قد تكون لديه فكرة معقولة عن شقائه الشخصي
ورأى يجب تقديره عن إصلاح شتونه ؟

لو أن المسألة مسألة لجان حلّت المشكلة من زمن بعيد
فصر بـحمد الله غنية بلجانها لا يكاد يوم يمر دون أن تتألف

فيه لجنة ويعقد فيه اجتماع . لو أن المسألة تحل باللجان لما عجزت أية حكومة عن وضع سياسة واضحة للإصلاح الريفي ، فما كان ينقصها الحرص على التقرب إلى الشعب بإصلاح الفلاح وما كان يعجزها أن تصدر قرارا تأليف اللجان واختيار رجال ممتازين يؤلفون اللجان ١٩

ولو أن المشكلة تحل بتقرير كتابي عن مشا كل الريفي وإصلاحه ، لاستطعنا أن نغني الحكومة من متاعب اللجان ونفقاتها ، فلدينا والحمد لله رصيد ضخم من المشروعات الريفية المسجلة على الورق ، وبعض هذه المشروعات قد درس في جو ريفي واستعان بالفلاح في آرائه ، وبعضها قد جرب بالفعل فتوجته التجربة بالنجاح ، لأنه نتيجة دراسة مستمرة لقضية الفلاح وصلة دائمة بالقرية .

للدولة ما تشاء من مشاريع عن التعليم في القرية — نظام الحكم في القرية — الإصلاح الصحي في القرية — إصلاح العزب الخاصة — إنشاء القرى الجديدة — المجالس القروية — الإصلاح الاجتماعي الخ .

للدولة ما تشاء من هذه المشاريع فقد قتلت بحثاً ودراسة و انتهى أكثرها بنتائج واضحة ظاهرة المعالم بينة المنهج ولكن

المشكلة الريفية — مع الأسف الشديد — لا نحل بتقارير اللجان ومقالات «ابنة الشاطئ»، أو محاضراتها ! المشكلة يا قوم أهم وأصعب من ذلك ! إنها مشكلة العمر وقضية الزمن فلا تحلها الا هيئة مستقرة منظمة.

إن مشاكل الريف لن تنتهى اليوم أو غداً أو بعد أعوام بل ستظل قائمة ما دامت مصر أمة زراعية ، وكل يوم جديد يصح أن يظهر وجهاً جديداً للإصلاح ، ونحن فى أشد الحاجة الى سياسة ثابتة مستقرة ، لا تضعها لجنة مؤقتة ولا جلسات محدودة ، وإنما يضعها مجلس دائم للإصلاح ، يبدأ عمله بدراسة مشاكل الريف ، ثم يحصر المشاريع التى وضعت للإصلاح ويدرسها وينقح الصالح منها ، ثم يضع بعد ذلك كله خطة منظمة للإصلاح ثابت مستقر واضح .

فإن شئت الحكومة — أية حكومة — أن تضع الأساس المضمون للنهضة الريفية ، فيكفيها منها أن تنشئ هذا المجلس تمثل فيه الوزارات والمصالح المتصلة بالريف ، والهيئات الزراعية وعلى رأسها الجمعية الزراعية الملكية ، ويضم اليه كبار المشتغلين بالمسائل الريفية والزراعية ، وخبراء ممتازون فى التعليم والصحة والهندسة والطب والاقتصاد والاجتماع

وليكن لهذا المجلس من الشخصية المعنوية والنفوذ الماضى ، والاستقرار المضمون ، ما يكفل له القيام بمهمته فى دراسة الشئون الريفية والاشراف على التنفيذ العملى لمقترحاته ومتابعة المسألة الريفية فى تقدمها وتطورها وتشعبها .

وقد أيدت هذا الاقتراح لجنة المالية بمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٧ ، وأبدت رغبته فى إنشاء مجلس أعلى تمثل فيه عناصر الطب والرى والزراعة .

وقال سير ويلم ويلكوكس فى خطابه بالمؤتمر الدولى لعلم الصحة وأمراض البلاد الحارة سنة ١٩٣٨ : إن سياسة إنقاذ حياة الفلاح وصحته تتطلب أن يتعاون المهندسون والمشتغلون بالزراعة والأطباء على قدم المساواة فى دراسة جميع شئون الرى ، إذ الحقيقة أننا حين نفصل بين مسائل جعلتها المبيعة مرتبطة بعضها ببعض قد تقع أخطاء تودى إلى فقد حياة الملايين من السكان وتكبدنا من الخسائر ملايين الجنيهات ، والحالة السيئة السائدة فى بعض جهات الهند ومصر الآن والتي ستسود فى مساحات أوسع ، تجاهنا بمشاكل تتطلب تعاون الهيئات لايجاد حل موفق لها .

أجل لو كان الإصلاح الريفى يخضع لسياسة منظمة

ويدرس في مجلس قى لما استحال إيجاد حل لا تقاذ ضحايا
الرأى الصيغى من الفلاحين ، ولما حدثت مأساة قرية القليوية
التي ذهب أهلها ضحية المخبرات بين الصحة والأشغال !



وتحت أنظار هذا المجلس الذى نرقب كل يوم ظهوره
نضع الآن منهجنا للإصلاح الريفي ، وهذا المنهج يتجه في وقت
واحد إلى ناحيتين :

١ - إصلاح القرية

٢ - إنهاض الفلاح

ذلك لأن المسألة الريفية كما قلنا مزدوجة ، تتجه إلى
إصلاح القرية وإصلاح الفلاح ويجب أن تسير الحركتان
جنباً إلى جنب ليتحقق التوازن والإضاءة كل الجهود
عبثاً ! وليس هذا الرأى الذى أقول به في ازدواج المشكلة
الريفية فكرة عابرة أو رأياً سريعاً خاطفاً ، إنما هو نتيجة
دراسة عملية منظمة قمت بها بضع سنوات وهيئت لي الأسباب
التي تعين على الرأى وتدعو إلى الاطمئنان .

قامت الجمعية الزراعية بتجربة من هذا النوع عاجلت فيها
المسألة الريفية من ~~الحيثيات~~ ^{الحيثيات} وقد تبعت أدوار هذه التجربة

عن كسب ، وساهمت فيها بنصيب متواضع لأنها ض
الفلاح .

فكرت الجمعية أول الأمر في إصلاح القرية بهدمها
وإنشاء قرى صحية جديدة ، ولم تكد الفكرة تنضج حتى
حققتها الجمعية تحقيقاً عملياً بالطوب والخشب بالقلم والورق ،
ثم حسبت أنها قد فرغت من مسألة القرية والفلاح ، وأن
المشكلة قد حلت ببناء القرى الصحية ، لكنها فوجئت بمشكلة
جديدة : فهي قد مهدت لمزارعها حياة صحية مثالية ، ولكنها
لم تفكر في مدى استعداد الفلاح للاندماج في البيئة الجديدة
والارتفاع بها ، ولم تغفل بالنور إلى نفس الفلاح وعقله
لتفصل ما ران عليه من الظلام والانحطاط . ومضى عامان
والجمعية تراقب نتيجة التجربة في يقظة وحذر ، فأيقنت أخيراً
أن لا بد من الاهتمام بحياة الفلاح نفسه حتى ينتفع بالجهود
التي بذلت لإصلاح القرية ، فلا تكون حياته في القرى
النموذجية شبيهة بها في مقابر الأحياء .

وهنا أدركت الجمعية أنها لم تفرغ بعد من متاعب الفلاح
وأنه لا تزال أمامها مهمة أخرى ليست دون المهمة الأولى .
وأتتهى الرأى إلى وجوب العمل على إدماج الفلاح في البيئة

الجديدة وإنشاء قسم خاص لدراسة حياة الفلاح ، والإشراف المباشر المنظم على حياة السكان داخل المساكن النموذجية ، وتحقيق الحلم أخيراً فأصبحت حياة الفلاح في مزارعها ، حياة مثالية صالحة .

وأنا أتبع هذا النظام في مشروعى لإصلاح القرية وإنهاض الفلاح ، وعلى أساسه أبسط اليوم آرائى التى جربت بالفعل فتوجتها التجربة بالنجاح .

إصلاح القرية

- المشروع الأول : تعميم المجالس القروية
- الثاني : الوحدات الصحية والمياه الصالحة.
- الثالث : مشروع المنحة وإنشاء قرى جديدة.
- الرابع : إصلاح الضياع الخاصة

المشروع الأول

تعميم المجالس القروية

مشروعات الإصلاح الريفي — ما ذكرنا ^{منه} وما لم نذكر — تحتاج إلى هيئة تنفيذية في القرية تباشر التنفيذ العملي ، وتساهم في الإصلاح الإقليمي ، والطريق الوحيد الصحيح لتحقيق الفكرة ، هو تعميم المجالس القروية للنظر في تدبير جميع شئون القرية ، فليس من الهين على الحكومة أن تباشر إدارة الشئون القروية في القطر كله . والمجلس القروي يحمل عنها العبء ويساعد على ترقية الفلاح .

وتمتاز المجالس القروية ، عن الهيئات الحكومية ، بأنها غير مركزية ، تعرف من شئون القرية ونواحي الانحطاط فيها ما لا يتيسر للحكومة معرفته ، فهي بحكم اتصالها بالقرويين أقرب إلى فهمهم وأقدر على إصلاحهم .

أما الأعضاء الذين يتكوّن منهم المجلس القروي فهم :

١ — العمدة رئيساً بحكم مركزه ، على أن تحدّد مدة

العمودية بخمس سنوات ، ويكون التعيين فيها بانتخاب

تجلس لأسباب شرحناها مفصلة في مشروع إصلاح نظام الحكم في القرية^(١).

٢ — أحد مشايخ القرية وكيلًا بالانتخاب وبقية المشايخ أعضاء.

٣ — صراف القرية وناظر المدرسة بحكم وظيفتهما.

٤ — يضم إلى المجلس عضوان عن كل طائفة في القرية . بحيث يمثل في المجلس الزراع والملاك والعمال والتجار وغيرهم لأن وجدوا ، ويحدد انتخاب هؤلاء بمعرفة الطائفة ، كل خمس سنوات .

اختصاصات المجلس

١ — يترك للمجلس حق اختيار خضر القرية ، واختيار العمدة .

٢ — الفصل في منازعات الأفراد التي تنشأ حتماً من احتكاك المصالح وتناقضها ، مثل مشاجرات الرى والتعدى على الجسور ، وكذلك الفصل في المعارك البسيطة التي لا تستلزم العرض على القضاء .

٣ — يعهد إلى المجلس في تنظيم القرية والإشراف على

(١) أنظر صفحة ١٣٩ من هذا الكتاب .

تنفيذ مشروعات الإصلاح من قبل السلطات العليا ، ويكون له حق الإذن بإقامة المنشآت الجديدة وضمان عدم إخلالها بمصلحة القرية .

٤ — يقيد المجلس المواليد والوفيات في القرية ، ويرجع إليه في الإحصاءات الرسمية .

٥ — يسام المجلس في وضع قئات الضرائب واقترح تعديلها ، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر تبعاً لظروف البلدة .

٦ — يكون من اختصاص المجلس عقد مجالس الصلح بين العائلات ونشر السلام في القرية .



ولتدبير المال اللازم للمجالس القروى ، لا أرى الأخذ بفكرة « اليانصيب » التى اقترحتها وكالة وزارة الصحة للرافق القروية ، لأن ميزانية المجلس يجب أن تعتمد على موارد ثابتة مضمون حتى ينهأ له الاطمئنان اللازم لأعماله ، وهذا غير متوفر فى مشروع « اليانصيب » القروى ، وأفضل من هذا أن يترك للمجلس حق فرض ضريبة قدرها خمسة قروش سنوياً عن الفدان الواحد من أطيان من يملكون أكثر من

خمس أفدنة ، وللجلس أيضاً أن يستأثر بخمس ضرائب
مجالس المديرية ، ثم يسد العجز في أبواب المصروفات
بإعانة من الحكومة .



ومن يدري ... لعل هذه المجالس القروية تكون وسيلة
لتخفيف ضغط الأحكام المطلقة التي يباشرها بعض العمد
ليزيدوا في شقاء الفلاح المسكين ، ولعلها تحل مشكلة الإيجار
التي يشكو منها الملاك والمستأجرون على السواء .



المشروع الثانى

الوحدات الصحية

رأى القراء فى حديثنا عن الشقاء المسمى للفلاح أرقاما هائلة تتكلم عن الأمراض التى تفترس ملايين الفلاحين الأشقياء ، وتعتصر قوام لتركهم أجساما شاحبة مهتمة هى عماد مصر وعنصر الحياة فيها ،

وقد قلت إن هذه الأرقام الهائلة ليست نسيا إلا عددا محدودا استطاع أن يضحى بأرزاقه فى سبيل الصحة ، بينما الأغلبية العظمى من مرضى الفلاحين لا تبرح القرية مهما برح بها الداء .

«وأعرف^(١) أن وزارة الصحة تود لو أتبع لها تعميم المستشفيات فى القرى ، ولكن إذا كانت تلك رغبة صادقة . فما بال المصلحة جادة فى إنشاء المستشفيات بالمدن العامرة بها حتى لتكاد تصيبها بالتخمة ؟ إلتى أرى — والرؤية أهم من

(١) ص ١٢٨ من (الريف المصرى) للمؤلفة .

مجرد المعرفة — أنه ينما يقام في القاهرة مستشفى فؤاد الاول ،
وكان يغنى عنه مؤقتا مستشفى القصر العيني والرمد بالجيزة ،
والحميات بالعباسية ، والملك بالمنيرة ، والأمراض الصدرية
بالمنيرة أيضا ، والبحارسيا والانكلستوما والكلب بقم الخليج
والدمرداش بالملكة نازلي ، وينما يقام مستشفى الولادة
بالإسعاف بجانب عشرات مراكز رعاية الطفل المنبثة في أحياء
المدينة ، ينما يقام هذا وذاك ، لا يئذل جزء من ألف من هذا
المجهود في القرى المفلسة ، التي يقابل هذه المستشفيات عندها
أنواع شتى من الأمراض ... الرمد والبلاجرا والبحارسيا
والانكلستوما والملاريا والسل كما يقابل مراكز رعاية الطفل
ومستشفى الولادة ، حلاق الصحة والقابلات الجاهلات !

إن تلك المنشآت جديرة بالتقدير والإعجاب ، ولكن
كان يجب أن يسبقها إنشاء مستشفيات متواضعة في القرى .
والنفقات التي تبذلها الحكومة بسخاء في بناء مستشفى واحد
بالقاهرة ، تكفي لإيقاظ قرى مديرية بأسرها !

ولست عدوة لمثل هذا التجديد ، لاسيما في عاصمة البلاد ،
ولكن ليس مما يشرف الحكومة ولا سمعة الأمة ، أن
تشيد أفخم المباني في المدن حيث يمكن الاستغناء عنها مؤقتا ،

وتضمن يعضة جنيهاً على القرى لإيشاء مستشفى متواضع
ينفذ آلاف الأيدي العاملة القادرة على خدمتنا .



يجب أن تبدأ وزارة الصحة الآن ، بتقسيم الريف
المصري إلى وحدات صحية تنتظم كل وحدة منها عشرين
ألف نسمة ، يكون مركزها في إحدى القرى المتوسطة
وتكون من :

١ - مستشفى متواضع للرمذ والأمراض المتوطنة .
٢ - مركز لرعاية الطفل والإرشاد الصحي ونشر
الدعوة الصحية .

٣ - صيدلية صغيرة .

٤ - مذبج صغير لإيقاذ القرويين من لحوم المواشى
المسومة والمحتضرة التي تنتشر في الريف وينتشر معها الموت
والمرض والوباء !

ولأن أترك التفاصيل المالية للخبراء المختصين ، والتقدير
العام للمشروع يحتاج إلى ٨٠٠ وحدة ، بمتوسط خمس قرى
لكل وحدة ، تقسم على ثمانى سنوات على أكثر تقدير ، وتبلغ

تفقات الوحدة ٨٠٠ جنيه أى ٨٠,٠٠٠ جنيه سنوياً يجب أن تبذلها الدولة لإيقاد جيشها العامل .



ويتم هذا المشروع ، مشروع تعميم المياه الصالحة للشرب ووردم البرك والمستنقعات .

ولخضرة الدكتور عبد الواحد الوكيل بك ، مشروع تلبياه يعتمد على :

١ — القرى المحيطة بالمدن يسهل تغذيتها من مياه المدن بمد مواسير إليها .

٢ — القرى البعيدة عن المدن تضم في مجموعات متماثلة وتغذى من عملية مياه مشتركة .

٣ — القرى التى لا يمكن ضمها في مجموعة ، ينشأ لها بئر عميقة .

٤ — القليل الباقي من القرى يجهز بجهاز تصعيد وتكثيف كما هو موجود بالقصير .

والمال اللازم لهذه المشروعات ١٦ مليوناً من الجنيهات وهو مبلغ لا يجب التفكير في عظمه ، لأن مشروع القرى

النموذجية — وهو أقل أهمية من مشروع المياه — قد وضع له ٣١ مليوناً من الجنيهات .



أما ردم البرك والمستنقعات فيجب التخص منها في أقرب وقت :

١ — بسن قانون يحتم على الأهالي ردم البرك التي يملكونها وعددها ٢,٥٨٠ بركة .

٢ — ردم البرك الحكومية وعددها ١,١٦٠ بركة ويقدر لها نحو ٢٢٠ ألف جنيه في ست سنوات .



المشروع الثالث :

مشروع المنحة وإنشاء قرى صحية جديدة

تقدیراً منا لرأى القائلین بأن القرى الريفیة الحالية لا تُصلح إلا بالهدم ، اقترحنا مشروعاً یخلق قرى جديدة بالتدریج ، وقدمنا هذا المشروع بالتفصیل إلى لجنة المبارة^(١) الرسمية لترقیة الفلاح سنة ١٩٣٦ ، وملخصه تشجیع بناء المساكن الصحية بأن یمنح كل فلاح یرید بناء دار جديدة ، قطعة أرض من أملاك الدولة القریة من قریته ، متوسط مساحتها أربعة وستون متراً ، ویشترط فی هذه المنحة بناء الدار طبقاً لتعلیمات صحية خاصة ، وتكون الفائدة أعم . لو خصصت الحكومة قطعة أرض للبیان الجديدة ، فی مركز متوسط بین كل عدد من القرى المتقاربة ، فإن لم یكن للدولة أملاك فی منطقة ما ، یعتمد مبلغ عشرة آلاف جنية سنوياً لشراء أرض المنحة ، زیادة على الأرض التي تمنح للفلاحین القادریین على البناء وتكون من أملاك الدولة .

(١) فاز موضوع المؤلفة بالمبارة الأولى فی تلك المبارة .

ويغرى الفقراء بالنزوح إلى المناطق الجديدة بمنحهم سلفة للبناء تقسط على عشر سنوات .

هذه فكرة مختزلة ، تصلح لأن تكون نواة لمشروع طيب ، يحو القبور الحالية بالتدرج ليقم مكانها قرى صحية تصلح لحياة الفلاح ... الإنسان !



وفي الوقت الذى تصلح فيه القرى الحالية ، نوجه أظفارنا إلى إنشاء قرى جديدة فى المناطق البور التى تستصلح الآن فى شمال الدلتا ، فى المنفذ الوحيد لتخفيف ضغط السكان على الأراضى الزراعية المحدودة المساحة و بـ ٠.١٠ من المساحة الكلية ، والتى يسكنها ٠.٩٩ من مجموع السكان فى القطر المصرى ، ولتخفيف ضغط الهجرة عن المدن الكبيرة التى تكاد تضيق بسكانها ، ولايجاد عمل منتج لآلاف القرويين ولثلاث الشبان المتعطلين ، ويجب تسهيل الانتقال للفلاح وأسرته ومواشيه إلى المناطق الجديدة ، وإغرائه بالنزوح إليها ، واعتبار لإنشاء القرى الصحية جزءا من برنامج إصلاح الأراضى البور .

المشروع الرابع :

• إصلاح الضياع الخاصة

لم يعد خافياً على الأمة نوع الحياة الذليلة التي يمارسها صغار الزراع في أغلب الضياع الخاصة ، وعلى الحكومة أن تفكر في هؤلاء الأشقياء الذين يعملون بعيداً عن رعايتها ومشاريعها المنتظرة . وإذا كان إصلاح القرى يقتضى أعواماً طويلة ويتطلب نفقات طائلة ، فإن إصلاح الضياع لا يتطلب أكثر من سن قانون حازم صريح يفرض على كل مالك أن يمهّد لمزارعيه حياة صحية صالحة .

بالأمس ، رأت الحكومة أن تغرى كبار الأعيان بإصلاح ضياعهم ، عن طريق القرى النموذجية التي فكرت وزارة الصحة في إنشائها ، ولكننا نعرف أن مشاهدة ألف قرية نموذجية ، والاستماع إلى ألف خطبة وعظية ، لن يدفع المالك إلى الإصلاح ، بقدر ما يدفعه إليه القانون الحازم الذي خطّاب به .

ولقد أنشأت الجمعية الزراعية الملكية بجانب قريتها

النموذجية الكبرى، قرية نموذجية جديدة في مزارعها يهتم به
وكان الغرض من إنشائها مزدوجاً، فقد أرادت الجمعية أن تمنح
مزارعيها السعداء حياة إنسانية صالحة، وبيئة صحية طيبة،
وأرادت في الوقت نفسه أن ترشد كبار الملاك إلى الطريق
العملى الرخيص في إصلاح الضياع، ونشهد أنها نجحت في
غايتها نجاحاً عظيماً.

وهذه القرية الصغيرة هى المثل العملى لحياة الفلاح
في أبسط وأجمل مظاهرها، وقد تكلف المنزل فيها خمسة
وعشرين جنياً.

وقد تدخل القانون لحماية العمال والصناع، وضمان توفر
الشروط الصحية في المخازن والمعامل والمصانع. فهلا يتدخل
لحماية ملايين من الزراع وهم أكرم على الوطن من
سواهم لأنهم أكثر الناس قياماً بواجبهم نحوه ١٩ وهل يسجز
كبار الملاك عن بناء دور صحية بمبلغ خمسة وعشرين جنياً
لتأوى إليها الآلات الآدمية التى تخدمهم وتجهز موائدهم،
وتتيح لهم ما هم فيه من ترف ورفاهة عيش ١٩ اللهم إني أعلم
أن كثيراً من الأغنياء يدفعون أكثر من هذا المبلغ ثمنه
لاصطبل للخيول أو جراج، للربة ١

إن شدة انحطاط الفلاح تجعل الكثيرين في شبه يأس من إصلاحه ، فلعلنا بهذا القانون الحازم نرفع عن كاهل مصر الحديثة عبء إنفاذ أكثر من مليون فلاح في الضياع الخاصة ، وحسبها أن تفرغ لإصلاح الضياع الأخرى .



وإذا كانت ظروف بعض الملاك لا تسمح بإصلاح ضياعهم ، فلتساعدهم الحكومة بقروض معتدلة الفائدة طويلة الأجل متباعدة الأقساط ، ولتقدم في الفترة المقررة للإصلاح ، ولتنتجهم ما تستطيع من تسهيلات على شرط ألا يكون من وراء هذا كله ، إعفاء أحدهم من إصلاح ضيعته أو إطالة مدة الإصلاح إلى أكثر من ثلاث سنوات يتحقق بعدها حلنا في خلق قرى جديدة صالحة لمعيشة فلاحنا .



وبعد فلست أجهل أن في الأمر شيئا من التضحية ، ولكن أغنياء مصر لن يرفضوا تحملها إذا طلبت إليهم أمهم أن يدفعوا هذا الثمن لينقذوا أبناءها الفلاحين التمساء ، ولن يترددوا في الدفع إذا أهابت بهم الإنسانية : أيها الأغنياء ! إن الفلاح يغذيكم طوال العمر بعرقه ودمه ، ولا يطلب منكم هذا الصابر المسكين إلا أن تردوا إليه حقه في الحياة الإنسانية الصالحة !

إنهاض الفلاح

هذه هي الناحية الثانية من المسألة الريفية ، ولقد تحدثنا في الفصل السابق عن البيئة الصحية الصالحة التي تطلب إعدادها للفلاح ، وبسطنا ما نراه من وسائل لإصلاح القرية وتهيتها لمعيشة الفلاح الإنسان ،

على أن هذه البيئة الجديدة لن تكون ذات فائدة إذا لم تُعد الفلاح نفسه للحياة فيها ، حتى يطمئن إليها ويستفيد منها . وأبادر فأعلن أن هذا الإعداد لن يرهقنا بالمال الذي يسمونه عبء الإصلاح . فهو لا يحتاج إلى المال بقدر ما يحتاج إلى صروح الشعور بشقاء الفمروح ، وصرح التقدير لما جتبا إلى الفمروح ، ثم صروح الارتفاع بأصمروح الفمروح .

إنهاض الفلاح

- المشروع الأول : إصلاح التعليم القروى .
- الثانى : الإذاعة الريفية .
- الثالث : إصلاح نظام الحكم فى القرية .
- الرابع : الحماية القانونية للفلاح .

المشروع الاول

إصلاح التعليم القروي

عيوب المنهج الحالي

أول ما يصد من نظام التعليم الإلزامي - الذي أطلنا الحديث عنه في الباب الثاني - كونه مركزيا يطبق على مدارس القطر كلها من دمياط إلى أسوان ، متغافلا عن اختلاف البيئة في كل جزء من أجزاء الوادي . ومعنى هذا أننا نسلم بأن ما يصلح لابن المدينة ، يصلح في الوقت نفسه لابن القرية وأن التعليم الذي يلائم البيئة الصناعية في دمياط والمحلة الكبرى مثلا ، يصلح في البيئة الزراعية البحتة في المنوفية ، ومعناه أيضا أننا نسلم بأن لون الثقافة الملائم لأبناء قرية تجود أرضها بنوع من المحاصيل ، يصلح للقرى التي تجود بأنواع أخرى تغايره ؛ ولنا في ذلك منطق معكوس لا أفهمه .

ولقد درست منهج التعليم الإلزامي القائم على هذا المنطق

المعكوس ، ففقرت للقرويين بعضهم له وفرارهم منه ؛ ذلك
لأنه يقوم على أساس نظري محض ، والنظم الدراسية إذا لم
تُشفع بتعليم الاحتراف ، كانت ذات أثر سلبي ليس من
الحكمة تجاهل أخطاره .

فإذا تعدينا هذا إلى مواضيع المنهج ، وجدناها مرة لاشيء
من التحديد فيها ، ففي منهج التاريخ مثلا ، تدرس السنة الثالثة
موضوعا عنوانه « مصر أقدم الأمم المتحضرة » ، وهذا بحث
عمرن يستطيع كل مدرس أن يفرغه في القالب الذي يختاره
والحجم الذي يراه .

ومثل هذا يقال عن منهج التربية الاجتماعية ، وأسجل هنا
حادثة ذكرها لي حضرة النائب المحترم محمد ذو الفقار بك ،
ففي زيارة له لإحدى المدارس الإلزامية ، تقدم إليه أحد
المعلمين وفي يده بحث مطول يبلغ عشر صفحات من حجم
(الفولسكاب) في موضوع الإسكندر وبطلوته ! وذكر
لمعزته في فخر وغرور أنه أعد مثل هذا البحث القيم المطول
لأطفال فرقة كي ينقلوه ويحفظوه . وإذن فنحن لا نشك في
أن عدم تحديد بعض مواضيع المنهج ، من شأنه إرهاب
الأطفال والمعلمين بما لا فائدة فيه .

وكم نقسو على الطفل في سن الثامنة ، حين نفخر بتكليفه
استظهار عشر صفحات في موضوع الإسكندر وحده ١٩
كم تنزع من قلبه حب العلم حين يكون شعارنا الإرهاق
في تعليمه لو كانت الوزارة تمد المكاتب بمواد الدروس لما
حدث مثل هذا الشذوذ ، ولو فرنا على طائفة المعلمين مشقة
إعداد الدروس وحسبهم ما هم فيه من بؤس وإرهاق .
على أتى أسأل : ماذا ينقص الفلاح لو فاته تعلم تاريخ
العثمانيين وبطولة الإسكندر وعظمة صلاح الدين والمعز
لدين الله ؟

أترأه يكون فلاحاً عاجزاً إذا حرمناه معرفة النجم
القطبي والاسماء الاصطلاحية لأوجه القمر ؟ ومنهج الحساب
أيضاً... إن فيه مواضيع أحاول أن أفهم الصلة بينها وبين الفلاح
فأفضل ، فليست أحسب أن من الضروريات للزراعة معرفة
العوامل الأولية للأعداد وقابليتها للقسمة على ٢ و ٣ و ٥ .
كما أن من العبث أن نعلم الطفل القروى الفرنك والشلن
والستيم والبنس والدولار ، فإن مثل هذه الألفاظ
تفسد عليه حياته ، وتثير في رأسه أحلاماً نحن نعرف ألا
مسيل إلى تحقيقها ، فليس بغريب أن يطمع الطفل في

الالتحاق بالبعثة في فرنسا وانجلترا وأمريكا مادام يعرف
السنيم والبنس والدولار ، بل يجب ألا ندهش إذا تعفف
الطفل عن الاشتغال بالفلاحة مادام يعرف تاريخ الاسكندر
والمعز ، ويستطيع أن يقول لك إن القمر في المحاق أو في
التربيع الأول ، وهو يرى أن من الإهانة لدارس الهندسة
والتاريخ والجغرافيا أن يحترف مهنة آباءه الجاهلين الذين
لا يفرقون بين الزاوية القائمة والمنفرجة ويعجزون عن رسم
لمستقيمات المتوازية ، ويجهلون المرفوع والمنصوب والمجزوم

والمجزوم .
أما مادة تدبير الصحة فيؤلمني أن أقرر أن دراستها النظرية
الراهنه لا تحقق شيئا من الغاية التي نقصدها ، فليس يهمني أن
يستظهر الطفل الغرض من الملابس — وهو يعرفها بداهة —
بقدر ما يهمني الحرص على نظافة ملابسه ، وليس يعنيني معرفة
الاسماء الاصطلاحية للبلعوم والمرىء والمعدة والأمعاء
ووظائفها ، بقدر ما يعنيني اجتهاد المعلم في الإرشاد العملي إلى
الأطعمة المغذية الرخيصة التي تكثر في المنطقة ، والحرص
على غسلها قبل تناولها ، وما من شك في أن الخروج بالأطفال
إلى الهواء النقي ، وأمرهم بتهوية منازلهم خير ألف مرة من

معرفة أسماء الخنجرة والقصبه الهوائية والرمثين ، وسواء لدى
أعرف الطفل هذه الأسماء الاصطلاحية أم جهلها ، مكتفيا
باسم (الزور والمصارين) فإن الفائدة المكتسبة من التعليم
هى الخليفة بالاعتبار والتقدير .



حين أعددت هذا البحث ، كان بين يدى سبع مذكرات
« كراسات ، فى دروس الأشياء من مدارس مختلفة ، بعضها
من مديريات الدقلية والقلوية والمنوفية ، والبعض الآخر
من مدينة القاهرة ، كنت أقرأ هذه المذكرات فأتألم لوقت
ضائع ومجهود فشل ، ففى جميعا تفرض على الطفل أن يعرف
— وكأنه يجهل — أن الجاموسة حيوان من ذوات الأربع ،
جسمها مغطى بجلد ذى لون أسمر ، لها رأس كبير فيه عينان
وأذنان وأنف وفم به أضراس وأسنان ، وجسمها كبير
ذو قوائم أربع ، ولها ذيل طويل فى نهاية الجسم .

والحصان حيوان من ذوات الأربع أيضا ، يستخدم فى
الركوب وجر العربات وحمل الأثقال وفى الحروب والسباق
لونه أبيض أو بنى أو أسود . له عينان وأذنان وأنف وفم ،
وعلى رقبته معرفة (لابدا) وتنتهى أقدامه بحافر غير مشقوق .

وعلى هذا النقط العجيب ، يدرس الطفل منهج دروس
الاشياء فى السنوات الخمس ، ويتعلم الحيوانات المنزلية والمائية
وغير الاليفة ، والطيور الداجنة والجارحة والمتكلمة والمفردة ،
كان الطفل لا يعرف لون الجاموسة إلا إذا علمناه ذلك فى
المدرسة ، وكان وجود عينين وأنف وأذنين وفم فى رأس
الحيوان ، يحتاج إلى شرح ومذكرات . وكان خليقا بنا فى
تدريس هذه المادة بالقرية ، أن نكتفى من الطفل بأن يشير
إلى الحيوان موضوع الدرس من بين أفراد فصيلة ، وأن يميزه
بخاصته الواحدة كالسمن للجمل مثلا .

ثم نطالبه بتحضير أنواع الغذاء لكل فصيلة ، أو ذكرها
أو تمييزها ، على أن يذكر لنا أسماء الحيوانات التى تقتنها
عائلته ، ولماذا تقتنها وبأى سعر اشترت كلا منها ، وكيف
يطعمونها وأين تمام .

وتتدرج من هذا إلى مناقشتهم فى ملاءمة خلقه الحيوان
للبيئة التى يعيش فيها ، وبديهي أن جزءا من الوقت المقرر
للدروس سيتوفر عندنا ، نصرفه فى تمرين الاطفال على تربية
الطيور واستئجارها ، وتربية النحل ودودة القز ، وأنا ضمنية
بعد هذا بأن الطفل سوف يستفيد من هذه الدراسة العملية

أكثر مما يستفيدة لو زودناه بالمذكرات والبحوث الكلامية الطويلة العريضة .

وما يقال عن الحيوان ، يقال عن النيات ، فليس المقصود من التعليم حفظ البنود واستظهار الكتب ليعرف الطفل وصف القمح والشعير والذرة وفائنتها ، فالفلاح في حقله يعرف عن هذا كله أكثر مما نعرفه نحن المتعلمين ، والدراسة العملية في حقل صغير لمعرفة طرق انتخاب البذور والرى والتسميد ومقاومة الآفات ، أجدى عليه من دراسة العلم سنوات طويلة في الكتب .

كيف يجب أنه يكون التعليم القروى ؟
يقول مستر مان المفتش بإدارة التعليم بإنجلترا إن الغرض من التعليم ليس حشو ذهن الطفل بالمعلومات غير المثمرة ، بل رياضة جسمه وعقله على نمط يكسبه ضروب الكفاية المطلوبة ، ويفرس فيه العادات الحسنة .

فما هي أغراض المدرسة القروية التي نقترح إنشاءها ؟
أستطيع أن أجمل أغراضها في غاية رئيسية واحدة هي :
إخراج فئة من الزراع المثقفين ؛ ولن يتحقق لنا هذا الغرض إلا إذا حرصنا على أشياء ثلاثة :

أولها — تقوية الصلة بين الأطفال وبين الحقل والقرية
ثانيها — حسن إعدادهم للحياة الريفية الزراعية .
وآخرها — رفع مستوى تفكيرهم وتوجيههم توجيهاً
صالحاً إلى تهذيب حياتهم الخشنة بإرشادهم إلى طرق
الاستغلال والاستثمار الزراعي .

فهل تركز المدرسة الإلزامية على هذه المبادئ كلها أو
بعضها ؟ وكيف يتاح لها ذلك وهي إنما تحشو أذهان التلاميذ
بمعلومات نظرية محضة ، تبت فيهم روح الغرور وتغريهم
باحترار الفلاحة ، والفرار من القرى المهجورة المظلمة ؟ وإذن
فنحن لا نستطيع أن نعهد إلى هذه المدارس بنشر الثقافة
الزراعية في الريف ، لأننا في حاجة إلى نوع جديد من التعليم
ولون آخر من الثقافة ، ونظام عملي في إعداد النشء .

وقد أخذت الولايات المتحدة بهذا المبدأ فأنشأت نظاماً
للتعليم الاحترافي لا يخضع لنظام المركزية ، وإنما يتبع قانوناً
خاصاً يطلق عليه قانون «سميث هيو» تألفت بمقتضاه هيئة
أهلية هي «المجلس الاتحادي للاعتراف» ، وغايته حسن إعداد
الطلبة للحرمة التي يرغبونها ويصلحون لها بمباشرة التعليم الفني
في كل ولاية حسب ظروفها وحاجاتها ، بعد تصديق المجلس

على النظم والمناهج .

وما أوجبنا إلى هذا النوع من التعليم الاحتراف في اللامركزية
ما أوجبنا إلى بيئة جديدة تطلق كفايات الصغار وتنظمها
بجهود عملية ذات غاية يلتصقون بها من يشتم الزراعة ويقبلون
عليها بكل قلوبهم ١٤

لست أطالب بإنشاء مدارس زراعية جديدة، ولكنى أرى
أن نبادر بتحويل برامج المدارس الإلزامية وأن نقبل المدارس
الموجودة حالياً في القرى إلى مكاتب زراعية أولية يراعى فيها
تقارب بيتي الدار والمدرسة ، فلا يكلف الصبية بلباس خاص ،
بل يكفيهم بالنظافة .

في هذه المكاتب يكون منهج الدراسة ذا شعبتين : الأولى
نظرية يقصد بها تزويد الطفل بالقدر الضروري المعقول من
القراءة والكتابة والحساب الذي يرجح أنه سيحتاج إليه فيما
بعد عند احترافه بالزراعة . مع بذل العناية الكبرى في التعليم
الديني والقرآن الكريم ، وتدريب الطفل على العادات الطيبة
وآداب السلوك .

والشعبة الثانية عملية ، توجه الطفل توجيهاً زراعياً عاماً ،
بدرس أراضي مصر وجوها والآلات الزراعية والسجاد

وتغذية المواشى واتخاذها ، وتخزين المحصول وتسويقه ، وتعبئة
الفاكهة وصنع المقاطف والسلال والصناعات الزراعية الراجعة .
وتدرس الفتاة القروية ، الطرق الصحية النظيفة لحلب اللبن
وتخميره وصناعة منتجاته ، وتربية النحل ودود القز والماشية
والدواجن ، وبعض الصناعات الريفية ، على أن نغنى بتدريبها
عمليا على تربية الطفل بتنظيم زيارات متقاربة إلى أقرب
مستوصف حكومى ، وبتكليف الكيبرات رعاية زميلاتهن .
الطفلات فى المدرسة ، وزيارة منازلهن .

أما علم تدير الصحة فيدرس عمليا كما أوضحت ، وبراعى
أن تتناسب درجات التلاميذ مع نفاقتهم الشخصية لامع
مقدرتهم على الحفظ والاستظهار ، فن المفارقات الطريفة أن
ينال تليذ درجة عالية فى ذلك العلم ، والذباب يحوم فوق
وجهه وهو يؤدى الامتحان بيده القذرة وملابسه الملوثة ،
فى الوقت الذى ترسب فيه طفلة نظيفة سليمة الجسم لأنها لم
تقو على حفظ المذكرات .

والاسعاف الأولى لا يلحق للأطفال تلقينا كما هو الحال .
الآن ، وإنما تزود كل مدرسة بحجرة للإسعافات الأولى -
يتمرن التلاميذ فيها - تحت إرشاد المعلمين - على إسعاف

زملائهم في القرية والمدرسة ، من جروح أو رضوض ،
أو لدغ عقرب أو اختناق أو إغماء .

وأرى أن يضاف علم التعاون إلى منهج المكتب الزراعي
ولست أعنى أن تفرض على الطفل بحوثا كلامية يستظهرها
خوف العقاب أو رغبة في أن يصبح « أفنديا » بل يصبغ
بالصبغة العملية ، فيلحق بكل مكتب زراعي حقل للتجارب
يخصص جزء منه للطلبة ، حيث يتعاونون في زراعته وتسميده
واستثماره ، ومثل هذا النظام يمكن تطبيقه على الدواجن ،
فيشترىها الطلبة بأنفسهم ، ويطعمونها ويربونها ، ثم يختارون
أنسب الأوقات لبيعها ويقتسمون الربح الناتج منها .

ومثل هذه الطريقة العملية على سذاجتها ، أعمق تأثيرا في
الطفل من دروس المعلمين مهما تفتنوا في إلقائها ، وأثبت في
الذهن أثرا من استظهار البحوث الكلامية المطولة والإصغاء
لدروس لا تقربه من البيئة التي يعيش فيها ، ولا تنبه مشاعره
إلى العالم الذي هو جزء منه ، مهما أجهد المعلمون قرائحهم في
إعداد هذه المذكرات .

علم الطالب

ويقتضى تقسيم المنهج إلى شعبتين ، وجود طائفتين من

لمدرسين ، يبعد إلى الأولى بتدريس الشعبة العملية البسيطة ،
وإلى الثانية بتدريس الشعبة العملية .

وطبيعى أن حملة شهادة الكفاءة للتعليم الأولى ، هم
أصلح الناس لتأدية الغرض الأول ، وسوف تكون جهودهم
أكثر توفيقا لو فكرنا فى إصلاح حالهم البائسة ، ورفعنا عن
أكتافهم شيئا من الإرهاق الذى يرزحون تحت عبئه .

أما القسم العلى فيقوم بتدريسه حملة شهادة الزراعة
المتوسطة بعد تعديل برامجها والاكتثار منها فى مصر الزراعية .

ثم إنى لا أجهل أن الحكومة قد أنشأت بضع مدارس
زراعية صغيرة هى مدارس الحقول ففشلت التجربة ، إلا أن
هذا ليس معناه خطأ القول بتعميم التعليم الزراعى الأولى ،
ولأنما يرجع الفشل إلى أن مدارس الحقول أنشئت لتخريج
صغار موظفى ومستخدمى الدوائر الزراعية ، وكان يجب أن
نكتفى بمعامل التوظيف التى تملأ القطر وتمثل فى المدارس
المصرية كلها حتى الفنية منها ، فجعل الغرض من مدارس الحقول
تخريج زراع متعلمين يستخدمون معلوماتهم الزراعية فى
مساعدة عائلاتهم وذويهم .

الاستعانة بالمكتب في الاصطلاح

حين يصير المنهج الذى يدرسه الأطفال ، متنوعا غنيا
عمليا كالحياة نفسها ، سوف يتاح لهم أن يشعروا بشئ من
البهجة فى حياتهم التى نعدم لها ، وسوف يحبون القرية والحقل
وستكون المكاتب الزراعية إن تم إنشاؤها ، نواة للإصلاح
الريفى وسيرحب الفلاحون بها أجمل الترحيب . وهذا يساعدنا
على استغلال هذا التقدير ، فنعهد إلى المكتب الزراعى بمهمة
تهذيب الحياة القروية وبعث روح المرح فى القرية المظلمة ،
وذلك بأن يخصص أحد أيام الأسبوع للنشاط المدرسى
الاجتماعى ، فتقام حفلات بسيطة ومباريات طريفة يدعى
إليها آباء الطلبة وأقاربهم .

حتى إذا ما حل موعد جنى أحد المحاصيل الرئيسية ،
اهتمت إدارة المكتب بإعداد برنامج مسل لعيد زراعى شبيه
بعيد الكرم فى فرنسا وعيد التفاح فى كلفورنيا ، وعيد الحصاد
فى إيطاليا ، وبهذا يصبح لنا عيد القطن وعيد القمح وعيد
لارز وعيد القصب .

يجتمع الأهليون فى مكان الاحتفال المزين بنبات الموسم

ويصغون إلى النشيد الوطنى ونشيد الملك ونشيد النيل وأغنية
النبات المحتفل به . ويشهدون هناك ألعاب الفروسية من شبان
القرية ، وروايات بسيطة ساذجة يمثلها تلاميذ المكتب الزراعى
ولو وزارة الصحة أن تنتهز هذه الفرصة فى كل إقليم وترسل
مندوبها إلى القرية ليتفنن فى نشر الدعوة الصحية بين المجتمعين
مراعيا أميتهم ، ولو وزارة الزراعة أن تشترك فى هذه الأعياد
الموسمية ، فتلقن الأهالى ما تشاء فى هذه الفرصة السعيدة .



التعليم الزراعى فى مصر :

لقد آن لنا أن نهتم بالتعليم الزراعى فى مصر الزراعية ،
فمن غريب الأمور أن يبلغ عدد المدارس الزراعية فى مصر
خمسا فقط ، فى الوقت الذى نجد فيه نحو مائتى مدرسة
ابتدائية وثمانين مدرسة ثانوية يتعلم فيها مئات الآلاف من
الطلبة تعليما نظريا سوف يفشل فشلا محققا مادامت هذه
الآلاف المؤلفة تطمع فى الوظيفة . وكان الواجب علينا أن
نهتم بنشر التعليم الزراعى الاحترافى فى مصر ، وأن يكون
التعليم فى أمتا الزراعية مطبوعا بالطابع الزراعى ، وأن يكون

اهتمامنا بنشر الثقافة الفنية هو أساس سياستنا التعليمية .
والواقع أننا نهمّل التعليم الزراعي إهمالاً عجيباً يبدو في
أننا أنشأنا مدرسة زراعية واحدة في ربع قرن من الزمان
أي منذ سنة ١٩١٤ ، ويحدث ذلك في أمة زراعية تتجاوز فترة
انتقال ، وتنظمها نهضة فكرية واقتصادية واسعة النطاق ،
ولو أننا أنشأنا مدرسة زراعية كل خمس سنوات ، لأصبح
لكل مديرية مدرستها الزراعية المتوسطة ، ولما كان هذا كثيراً
على التعليم الزراعي .

على أن هناك حقيقة أخرى أقسى وأشدّ إيلاماً ، وهي أن
هذه المدارس الزراعية على تفاهة عددها ، لا تشجع طلبتها على
الاحتراف ولا تقربهم من البيئة الزراعية ، ولكنها تخرج متعلمين
من (الماركة المعروفة) : يخرجون من المدرسة ليطرقوا
أبواب الحكومة والدوائر الزراعية لا يعودوا إلى مزارع
عائلاتهم فيستخدموا خبرتهم الفنية في استثمارها . ولست ألوم
هؤلاء الطلبة ، لأن نظام التعليم الراهن قد طبعهم بطابع الوظيفة
وباعد بينهم وبين الحقل ، ولا يحدّ عن هذه الحقيقة اشتراط
النشأة الزراعية في طلبه هذه المدارس ، لأن هذا الشرط
السديد يناقضه اشتراط إتمام الدراسة بالمدارس الابتدائية

هى التى تتقف تلاميذها ثقيفا نظريا محضا وتكسبهم عادة المعيشة فى المدن ، كما أن الوالد الذى يرسل ابنه إلى مدرسة ابتدائية ، يرمى إلى غرض أسمى فى نظره من فلاحه الأرض . على أن نظام التعليم فى ذاته لا يخلو من عيوب ، فالمناهج فيه طويلة تلجئ المدرس إلى تدريسها عليا ، ولعل هذا النقص مرجعه قدم المنهج ، فهو لم يعدل منذ وضع لمدرسة مشهر . ومتى كانت المدارس الزراعية القليلة ، مصطبغة بالصيغة النظرية ، فإن النتيجة الحتمية لهذا ، أن مصر الزراعية لا تملك مدرسة واحدة لتعليم الحرفة الرئيسية التى يشتغل بها أكثر من أربعة ملايين من أبنائها .



إلى لشديدة الايمان بهذا النظام الجديد الذى أقترحه للتعليم القروى ، وقد أعلنته فى فرص متعددة آخرها فى محاضرتى عن « التعليم فى القرية وكيف يجب أن يكون » بقاعة يورت التذكارية فى ١١/٣/١٩٣٧ ، ويمنى هنا أن أقل من مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثين لمجلس النواب (١٩٣٧ / ٦ / ٩) بعض آراء حضرات النواب المحترمين ، وهى تؤيد نظرتى فى التعليم الريفى تأيدا حرفيا كاملا .

قال حضرة النائب المحترم الأستاذ عوض الجندي :
« إنى أرى أن تستأجر الوزارة بجانب كل قرية فيها
مدرسة إلزامية ، حقلا مساحتها من فدانين إلى أربعة أفدنة
وأن يذهب التلاميذ يوميا إلى هذا الحقل للفلاحة ، وبهذه
الطريقة لا يأتف الطالب عند الخروج من المدرسة من
الاستمرار في عمله كمزارع .

« وفوق ذلك أرى أنه من المهم جدا . نظرا لأن الفلاحة
عمل شاق ، أن يعين لكل خمس أو ست مدارس متقاربة ،
مدرس من خريجي المدارس الزراعية المتوسطة . تكون مهمته
تعليم الفلاحة على أصول قديمة . من تربية الماشية والدواجن
والنحل واستخراج بعض العطور من النباتات . ويجب أن
يعلم الطفل الصناعات الزراعية حتى تساعد في معاشه ، وحتى
تجيب إليه الحقل وبعد ذلك نعمل على إيجاد أشخاص يجيدون
عمل الزبدة واللبن وغيرهما .

« هناك مسألة أخرى . هي أنهم يعلون البنت في القرية
بعد الظهر تعليما لا يفيدها ولا يتفق مع ما أعدتها الفطرة له .
لأنهم لا يعلونها أشغال الإبرة ولا الحياكة أو غير ذلك مما
يفيدها داخل بيتها . »

وقال حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباطه :

« إنى لا اعتقد بحق أن موضوع برنامج التعليم الإلزامى ونظامه فى مصر هو مشكلة المشاكل فى الوقت الحاضر ، فالبرامج الحالية لا تفيد البلاد شيئاً وبلادنا زراعية وستبقى كذلك إلى أمد بعيد مهما ازدهرت فيها الصناعة واتسع بها محيط الأعمال التجارية .

« ما هو الطابع الذى يجب أن يطبع به برنامج التعليم الأولى والإلزامى عندنا ؟ الجواب عن ذلك واضح بسيط ، فإن التعليم يجب أن يقوم على أساسين اثنين لا ثالث لهما : أولهما القضاء على الأمية وثانيهما إحكام الصلة بين أبناء الريف وبين الحقول .

« وفى الواقع ، ليست للبرامج الحالية حدود ولا معالم واضحة ، بل هو محشو بمعلومات معقدة لا تفيد التليذ ، خبرونى بربكم ما الذى تستفيدة صية المدارس الإلزامية من معرفة تحتمس الثالث أو نابليون أو صلاح الدين أو الإسكندر الأكبر ؟

« أعرف أن البرنامج قد عدل ولكن للأسف لم يعدل كله

إذا لا يزال يدرس للطلبة تحتّمس الثالث إلى الآن ، وإني أسأل
معالي الوزير عن الفائدة التي تعود على هؤلاء التلاميذ من
معرفة النجم القطبي وبيت الأبرة وخطوط الطول والعرض ؟
ألا تبخر هذه المعلومات من رموسهم بمجرد تركهم المدرسة ؟
كذلك أسأل عن فائدة تعليمهم رسم الباذنجان والجزر ،
وهل يفوتهم الشيء الكثير إذا هم لم يتعلموه ؟ وهل يمكنهم
بدراسة تحتّمس الثالث واسكندر الأكبر وغيره أن يقولوا
لأنهم تتقفوا أو أنهم اكتسبوا معلومات نافعة ؟

وأما الأساس الثاني الذي يقوم عليه التعليم الإلزامي فهو
إحكام الاتصال بين الصبية وحقوقهم . وأظن بل وأوقن أن
هذا الأساس هو أهم ما تنبئ عليه برامج التعليم الإلزامي لأنه
من الخطأ أن يهجر هؤلاء الصبية مزارعهم وحقوقهم ، فيبعث
ذلك في نفوسهم الشعور شيئا فشيئا بأنهم مسئولون عن عمل
غير الزراعة ، وفي هذا الخطر الأكبر .

ولاشك أنه إذا استمر الحال هذا المنوال نشأ جيل
لا يصلح للزراعة ولا لأي عمل آخر .

إن صية المدارس الإلزامية أصبحت ارتدون جلايب
مكوية وطواق بالآجور وأحذية ملونة ، وأخشى لو أن التعليم

الإلزامى استمر على نظامه الحالى ، أن نستقبل جيلا كله ميوعة
وطراوة ، وأن يتحول أصحاب الجلايب الزرقاء ، الذين نفخر
بهم ، لأنهم كانوا مثال المهمة والنشاط والجلد على العمل ، على
توالى الأيام ، إلى أصحاب جلايب مكوية لا تنتفع البلاد
منهم بشئ . .

المشروع الثاني :

الإذاعة الصالحة

حين يتحرر الفلاح من حقله الذي رواه بعرقه ، ومن داره القذرة التي يأوى إليها هو وأولاده ودوابه جميعاً ، ليجلس ساعة أو بعض ساعة يصغى إلى «الراديو» وهو ينقل الأخبار ، ويلقنه الدروس ، سوف تكون هذه الآلة العجيبة هي الثمرة الأولى من ثمار العلم ، التي تعرف طريقها إلى القرية وهي التي ظلت آلاف الأعوام ، لا يشرق فيها شعاع واحد من أشعة العلم والاهتمام .

وعجيب أن يعرف المذيع طريقه إلى القرية ، قبل أن يعرف الماء النقي هذا الطريق ، وبعد أن نعرف نحن كيف نخلق في السماء ، ونزاحم الطيور في الأجواء ، ونغوص في أعماق البحار فنبيع الأسماك في مسابحها ونجتاز الصحارى المحرقة ، والبيد المهلكة ، في الحر والبرد ، لا نخشى هلاكاً ولا نخاف عدواناً ؛ بعد أن كان السفر نوعاً من المخاطرة ، لا يلجأ إليها المرء إلا مكرهاً ، وعرفنا البخار والكهرباء

وغيرهما من معجزات العلم الحديث .
أجل . . . ظلت القرية آلافاً من السنين لا تعرف هذه
الاشياء ولا تحس بها ، وكانت مهزلة المهازل أن تشرق شمس
القرن العشرين والفلاح تائه في شقائه وجهله ، يخطئ منهما
في ظلمات بعضها فوق بعض ، وأن يرى أحد الفلاحين دراجة
فيذهل ، ويعجب لرؤية (حمار من حديد) .

لقد اعترف الجميع بأن الفلاح في حاجة إلى إرشاد منتج
يسهل عليه إدراكه وتنفيذه ، وتتخذ وزارتا الزراعة والصحة
في ذلك الإرشاد شتى الطرق والوسائل ، فهناك الاجتماعات
الزراعية يعقدها رجال الزراعة في عواصم المديريات والأقاليم ،
وهي وسيلة صالحة للدعاية ، لولا أنها محدودة الفائدة ، فقليل
من الريفيين من تساعد ظروفه المادية على ترك أرضه
المحتاجة إلى خدمته ، وتحمل مشقات السفر ونفقاته إلى حيث
تعقد هذه الاجتماعات ، والفريق الذي يستطيع الذهاب
إليها ، فريق موفور الرزق نوعاً ما ، وهم غالباً من الملاك ،
والفلاح الفقير دون شك ، أحوج منهم إلى الإرشاد .

وهناك المطبوعات والصور الرمزية يصدرها قلم النشر

في وزارة الزراعة ، وقلم نشر الدعوة الصحية في وزارة الصحة ، وهي وسيلة محققة الفائدة ، لولا أنها تحتاج إلى مستوى راق من الفهم ، لا يتوفر حتى للعدد المحدود من القرويين ، الذين تعلموا مبادئ القراءة والكتابة .

وهناك الموظفون الذين تعتمد عليهم وزارة الزراعة ، في نشر رسالتها بين القرويين الذين لا تمكنهم ظروفهم من مغادرة قراهم ، ولكن هؤلاء الموظفين في شغل عن الإرشاد بجمع الإحصاءات ، وتحرير محاضر المجالس ، ومن البعيد أن يركن إليهم الفلاح ويثق فيهم وهو يراهم أداة إرهاب في يد السلطة التنفيذية بقوانينها الزراعية والمالية .

وهناك الصور الرمزية في محطات الطرق الحديدية ، والمزارع النموذجية التابعة لوزارة الزراعة ، وتؤدي الطريقتان رسالة الإرشاد لفريق محدود من الملاك المتعلمين ، والقادرين على الذهاب إلى حقول التجارب والمزارع النموذجية .

وتبقى بعد هذا طريقة الإذاعة ، تتغلغل في القرى دون أن تفرض على الفلاح تحمل مشقات السفر ، وهي طريقة

غزة في الإرشاد لو أتبع لنا أن نطبقها بدقة وحرص بالغين
قتراعى فيها ما يأتى : —

أولا — أن الرأى فى القرى لا يزال عند الاعتقاد بأن
(فك الخط) هو العلم الغزير .

ثانيا — أن مشاغل الفلاح تلهم وقته ، فيجب ألا تستغرق
الإذاعة أكثر من ست ساعات فى الأسبوع .

ثالثا — أن القرى المهجورة البعيدة ، أحق بالمعطف من
القرى الكبيرة ، وأن المزارع الفقير أحوج إلى الإرشاد من
المالك الوفور الرزق .

وأعتقد أن الإذاعة ، ضرورية فى القرى متى كان
الغرض منها الإرشاد المنتج الذى يمكن فهمه واتباعه ، وإلا
فهى نوع من الترف الكمالى المحض ، ويكون من المضحك
المبسكى ، أن تفضل به على الفلاح الشقى المجاهد ، قبل أن
نمن عليه بجرعة ماء نقى يرتوى بها !



ومهمة وضع برنامج للإذاعة القروية شاقة عسيرة ، وإن
كنت أعتقد أن فى إمكان هيئة فنية خيرة بالريف وأهله ، أن

تضع نظاماً للإذاعة يحقق الفائدة ، والرأى عندى أن يكون
البرنامج ذا شعب خمس :

- ١ — قرآن كريم
- ٢ — أغان ريفية وقصص بسيطة مسلية
- ٣ — إرشاد صحى
- ٤ — إرشاد زراعى
- ٥ — إرشاد اقتصادى وتعاونى .

ويخصص لإلقاء المحاضرات ثلاث مرات فى الأسبوع
من غروب الشمس إلى ما بعد المغرب بساعتين ، ويتناول
قلم الإذاعة هذا البرنامج بالتغير والتحوير ، بعد أن تلقى
التجربة ضوءاً على ما قد يكون فيه من نقص ، ويذهب ما قد
يبعثه من ملل .

ونستطيع أن نضع أمر تنظيم استفادة الريفيين من الإذاعة
بين يدى الجمعيات التعاونية التى تنتشر شيئاً فشيئاً فى قرى
الريف ، والتى نرجو على يديها خيراً كثيراً ، فهى تساهم
بالنصيب الأكبر فى الإصلاح الريفى والنهوض بالفلاح .

فإن لم توجد بالقرية جمعية تعاونية ، فلتترك للمجلس القروى
أو للعمدة ، تدبير اجتماع الفلاحين فى مكان يعد للإذاعة .

وعليها ألا تنسى القروية في الإذاعة ، فهي تحترف الزراعة ولها أكبر الأثر في البيت والحقل ، وينتظر على يديها خير كثير لو أتيح لها التوجيه الصالح .

وأحسب أن نساءنا القرويات في حاجة إلى إرشاد منتج لواجبات يغفلن الجاهلن لالاهماهن ، وفي استطاعة كل منهن أن تهذب خشونة حياتها القاسية الفقيرة ، لو أدركت واجباتها كزوجة وكأم ، يجب أن نعلمها أنها زوجة قبل أن تكون خادمة أو مديرة للبيت House keeper أو مساعدة للزوج ، فقد يقوم الأجير بما تقوم به من عمل في الحقل ، وقد تقوم خادم بما تؤديه من عمل في الدار ، ولكن أحداً غيرها لن يستطيع أن يسد فراغ الزوجة ، ولا أن يغير الدار المظلمة بنور الحنان والحب والسلام كما تستطيع هي .

هي في حاجة إلى أن تعرف أن البيت هو قدس حياة الرجل ففيه ينسحب من العالم ويغلق بابه ، وإليه يلتجئ من الحر والبرد ، ومن الجهاد المضنى الذى يمتص قواه ؛ ولن يكون بيتها كذلك إلا إذا حرصت على النظافة فلا تقابل زوجها المتعب المكسود ، ملوثة اليدين بروث البهائم ، وإلا إذا حرصت على الاحتفاظ بمتاعها لنفسها فلا تستعرضها أمام

الزوج الشقي ، كما أن عليها أن تحرص على طفلها فلا تتركه في فناء الدار عرضة لأن يلدغه عقرب ، أو يعضه جمل ، أو يتخطاه حماره ، وأن تحرص على نظافته حتى لا يحتل الذباب والقمل ضيافة كارهة من جسمه ورأسه وملابسه ، ولا يمتص أصابعه الملوثة بالوحل والغازورات فتكون النتيجة أن يفترسه الرمد والمرض فيموت وشيكاً أو يحيا عليلًا سقيماً .

وفي أسلوب بسيط شائق ، نغريها بتنقية المياه ما أمكن ، بالغلي أو نوى الشمس أو الإرساب . وبتحسين الأغذية بالأعشاب من أكل (الخضروات) النيئة والفواكه الرخيصة والبقول التي تغني عن اللحوم ، وتعريض الملابس والفرش لأشعة الشمس المطهرة .



وعن هذا الطريق نستطيع أن نوجه المرأة الفلاحة إلى المساهمة في إنهاض الريف وخدمة الفلاح .



المشروع الثالث :

إصلاح نظام الحكم فى القرية

ليست هذه الفكرة إلا صدى لآلاف الأصوات التى ارتفعت بالشكوى من النظام الحالى ، ونحن على يقين من أنه نظام لا يلبق بمصر يسمونه عصر الحرية والنور ، وأقرر هنا أن من دواعى انحطاط القرية تمتع العمدة بمبدأ الديمومة فى الحكم ، وهو مبدأ لا يتمتع به رؤساء الجمهوريات وأعضاء البرلمان ، كان نزاهة العمدة فوق شك ، وكان عدالته تسمو على الظنون .

والعجيب فى هذا النظام أننا نغنى ذلك الحاكم الدائم المطلق من أى شرط أو قيد ، حسبنا منه أن يملك عشرة أفدنة ثم لا يهمننا منه شئ آخر !

حق أن العمدة ليسوا جميعاً ظلمة مجرمين ، ولكن حق مثله أنهم ليسوا ملائكة منزهين عن الخطأ . وإذن فيجب أن نعاملهم كأفراد من البشر .

فاحتمال وجود بعض صغار النفوس بين العمدة ، يحتم علينا

إحاطة المركز بسياسج من الضمانات الكافية لحفظ حقوق
الذلائح البؤساء .

ينص قانون العقوبات على معاقبة السارق فهل يعنى
وجود هذا النص أن كل الناس لصوص مجرمون ؟ كلا ،
ولكن احتمال وجود اللص يكفى لتدخل القانون .
هذه حقائق أدين بها ، وأمد بها بين يدي بحج عن نظام
الحكم فى القرية وكيف يجب أن يكون .



وأول ما أقره هنا أنه ليس من مصلحة الفلاح أن نسلب
من يد العمدة كل السلطة ، رجاء أن يتحرر الفلاح من سلطانه
المستبد ، إنا حين نفعل ذلك — كما تتجه النية الآن — ترك
القرية تحت حكم الفوضى ، لأن الفلاح إن تحرر من سيادة
العمدة فسوف يخضع لسيادة أشد استبدادا ، يمثلها الاشرار
والمجرمون الذين يعتزون بفتوتهم ويحبون حياة إجرامية
متشردة ، وأخشى أن يحتلوا كراسى الحكم حين تنزع العمدة
منها بتضييق دائرة مسئوليتهم وانتزاع السلطة من أيديهم .

مبرؤنا فى الحكم الربغى .

نظام الحكم فى القرية يجب أن يعتمد على المبدأ الآتى :

« أمسنوا اعتبار العمة أولا ثم لو بغيركم أنه توسعوا دائرة مسئولته على شرط أنه تحيطوا المركز بالضمائم الكافية لحماية مقول الأفراد » .



فأما عن حسن اختيار العمة فأساسه وجوب مراعاة ما يلزم توفره في الحاكم من شروط تؤيد هيئته لدى المحكومين وتعينه على ممارسة الحكم الصالح ، وهناك رأى يقول بوجوب حصول العمة على شهادة دراسية ، وهو رأى غريب لا أرى محلا للأخذ به ، لأن من الإرهاق حقا أن نطلب في العمد ما لا نطلب في عضو البرلمان .

يكفي لهذا الغرض أن يحسن المرشح للمعية ، القراءة والكتابة أولا وقبل كل شيء ، وألا يكون قد حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف ، وأن يملك عشرين فدانا على الأقل ، ويفغل هذا الشرط إذا كان المرشح حائزا لشهادة دراسية عليا ، أو إذا لم يكن في القرية من يملك هذا النصاب .

وأقصد من هذا الشرط الأخير أن يكون للعمة من ثروته الخاصة ، مورد كاف يمد له حياة لائقة بمركزه كحاكم مباشر للقرية .

وليس من شك في أن للعمدية أعباء ثقالا تقتضى نفقات كثيرة، فإذا لم يكن العمدة غنيا اضطر مرغما إلى التماس المال من طرق أعرفها ويعرفها إخوانى الفلاحون، فمن الحق أن نغمر هذا الإنسان بالماء ثم نسكر عليه البلبل.



وأما عن توسيع دائرة مسئولية العمدة، فأساس هذه النظرية، وجوب استغلال نفوذ العمدة للصالح العام. وليس فينا من يجمل المركز الممتاز الذى يشغله العمدة فى الريف، والنفوذ الواسع الذى يتمتع به لدى الفلاحين، ومن الخطأ أن نشل هذا النفوذ لأن هبة الحاكم إذا زالت أفسحت المجال لتحكم القوضى وضياع المسئولية، ولكن أحق من هذا أن تترك العمدة يمارس سلطته القوية دون أن نستغلها لخير الفلاح. والرأى عندنا أن يقدر أولو الأمر أن الخير كل الخير فى الاحتفاظ للعمدة بنفوذ وسلطته ولا خوف علينا من استعمال هذه السلطة، ما دمنا حريصين على شل يده عن الظلم والاستبداد، بالقيود المعقولة.

أعرف عدداً من عمد الصالحين الذين لم يقسدم الحكم، ينفقون على مركزهم، فى الوقت الذى يعيش فيه زملاءهم على

هذا المركز ، ويفرضون على قراهم نظاماً عادلاً حازماً في الوقت الذي يمارس فيه غيرهم نظاماً مستبدّاً ظالماً أشبه بنظام الإقطاع في العصور الوسطى ؛ ويستغلون هيبتهم عند الفلاحين في صالح القرية وتنظيمها وإقرار الأمن بها ، في الوقت الذي يستعبد فيه غيرهم صغار المزارعين في القرى ، ويتخنون منهم الخدم والعامل بالآجر المعروف : رضاء العمدة ... سيد القرية . ولعل القراء يدهشون إذا سجلت هنا أن أسرة العمدة في قريتنا — شبراخيم — تبرعت للقرية بأرض بنيت عليها المدرسة الأولى ، ويعرض أحد أفرادها الآن على وزارة الصحة ، قطعة أرض أخرى لإنشاء مستشفى بالقرية ولا يزال في انتظار الرد . وتستطيع قرية درشابة — مركز الرحمانية — أن تفاخر أكثر المدن ، بفضل عمدتها الصالح الكريم الذي حقق حلم مصر الزراعية في النهضة الريفية ، تحقيقاً عملياً رائعاً . واستغل نفوذه وهيئته في صالح قريته لجعل منها القرية السعيدة الآمنة . أقول هذا لأوضح بعض ما يستطيع العمدة الصالح عمله لخير القرية ، فمن المحتمل أن يكون العمدة حاكماً مصلحاً ، ولكنه يستطيع كذلك أن يكون لصاً مجرمًا مستبدًا ، فعلياً إذاً أن نوجه كل العمد توجيهاً صالحاً نحو الصالح العام ، ولنا بعد

هذا أن نعلم أن نظام الحكم الجديد .

متى أحسننا اختيار العمدة ، وجب علينا أن نحملة مسئولية كبيرة في إصلاح القرية وإقرار الأمن بها ، أما أن نشل نفوذه في قريته ونخليه من المسئولية ، فهذا ما ينتهي بالقرية إلى فوضى شاذة وانحطاط مستمر .

إن العمدة يمثل الحكومة في القرية ، وهو الحاكم المباشر لأغلبية السكان ، وفي إمكانه أن يقدم مساعدة جسيمة في الإصلاح الريفي الذي نرتجيه ، لأن منزله عند الفلاحين أهم من منزلة المأمور والمدير . وهذا النفوذ الكبير مضافا إليه الاستغلال الظالم الذي يمارسه بعض العمدة — يفرى الرجال بالاستماتة في سبيل العمدية ، فلنستغل هذا النفوذ لنقاذ الفلاح من الحياة الشقية الاليمية التي يتخبط في ظلامها ، ونحمل العمدة عبئا كبيرا من المسئولية حتى يفهم أن للعمدية أعباء وتبعات ، وليست مجرد أداة للتحكم والاستعباد وفاحش الاستغلال .



وتبقى بعد هذا مسألة إحاطة مركز العمدية بسياج من الضمانات الكافية لحفظ حقوق الأفراد . ولا يغنيانا عن هذا الاحتياط ، كوننا أحسننا اختيار العمدة ، ذلك لأن شهوة

حكم والتهالك على المادة قد يطغيان على ما في نفس العمدة من خير ، وقد يغريانه بالاستبداد والقماس المال عن طريق استغلال صغار المزارعين .

وأول الضمانات التي نريدها ، تحديد مدة العمدية بسنوات خمس ، حتى يحرص العمدة على الظفر بثقة القرية ، وحتى يكون هناك مجال لا يعاده إن فقد النصاب القانوني ، أو إذا سؤلت له نفسه أن يسيء استعمال سلطته يستغل صغار المزارعين استغلالاً ظالماً .

ولست أحب أن يخضع اختيار العمدة لنظام الانتخاب المباشر ، لأن هذا النظام يفسح مجالاً للحقد والضغينة والانتقام ، وإذا كان القرويون يعانون الشيء الكثير من مظالم الانتقام عقب الانتخاب البرلماني مع أن عضو البرلمان يغادرهم إلى القاهرة فلا يملك عليهم سلطاناً ، فكيف يكون حال الفلاحين الذين منحوا أصواتهم لغير العمدة الظافر ؟ فإنه ليس ملاكاً حتى يتعالى عن الأحقاد والضعف البشري ، وهو لن يعدم وسيلة للانتقام ممن لم يرشحوه . وأود أن أعني الفلاح من هذا كله ، فهو أحوج الناس إلى الهدوء والاستقرار والسلام ، وأرى أن تترك مسألة انتخاب العمدة للمجالس

القروية التي أُلح في وجوب تعميمها ، على أن تحدد مدة العمدية بخمس سنوات يعاد بعدها الانتخاب .

قد يقال إن هذا حل مبتور لا يعالج المسألة ، ولكنى أراه على أى حال ، حلا ميسوراً مضمون النتائج إلى حد ما ، فرجال المجلس القروى يمثلونه القرية ، وهم فئة صغرى من رجالها ، يعرفون عن شؤونها وشئون المرشحين للعمدية فيها ما لا يعرفه رجال لجنة الشباغات ، ولئن أنفطأ لهم التوفيق مرة فليمنحهم في كل المرات وفي كل القرى .



كان لصراختنا هذه صداها المؤثر عند من يدم الامر ، فبدأ الاهتمام باصلاح نظام العمد يشغل الأذهان ، وبدأت الدوائر المختصة تصفى إلى أصواتنا التي ضجت بالشكوى من نظام العمد ، فلم يكن عجباً أن نسمع بأن لجنة تألفت في وزارة الداخلية سنة ١٩٣٧ لبحث هذا الموضوع بجدية ، ولا صلاح هذا النظام لإصلاحا حاسماً .

وكان لرأينا المبسوط هنا في نظام الحكم مجنوه الكثيرون من بين حضرات الاعضاء ، فإن رأى في اللجنة قد انحصر في اقراحين :

أولها — الانتخاب العام المباشر وهذا ما نعارضه ونرفضه .

وثانيهما — هو رأينا المذكور بفصه ونصه ، فإنه يمحصر الانتخاب في أصحاب الأملاك ، ويحدد مدة العمدية بسنوات خمس كما نادينا ، ويعتبر معرفة القراءة والكتابة شرطا أساسيا كما ألقينا .



ويرى البعض أن يراعى في اختيار العمدية :

١ — عدم الاكتفاء بمجرد معرفة القراءة والكتابة بل يختار من بين الحاصلين على شهادات عليا تخفيفا لازمة للمتطلعين من ناحية ، ونهوضا بالريف من ناحية أخرى .

٢ — اختيار العمد من بين الشبان لأنهم عصريون قادرون على الاضطلاع بتلك المسئولية .

٣ — تقدير الحسب والنسب عند الاختيار .

وهذه ملاحظات جديرة بالنظر والتقدير ، غير أنى أنكر أن تفرض فيمن يرشح نفسه للعمدية ، وجوب الحصول على شهادة عليا ، وأعضاء البرلمان يقومون بواجبهم رغم إعفائهم

من هذا القيد ، وليس من المعقول أن نطلب في العمدة ما لا نطلبه في عضو البرلمان .

وأما عن قصر العمدية على الشباب فلست أرى له محلا مطلقا ، واحترام القديم خير ألف مرة من (التهوس) في الإعجاب بكل جديد ، ويجب ألا ننسى ما للشيوخ من هبة ووقار يدعمان مراكزهم ، وما للتجارب من أثر في الإنسان .

وأرى أيضا ألا نراعى الحسب والنسب في اختيار العمدة ، سيما ونحن نحاول جاهدين أن نتحرر من الفروق المادية الفاشمة التي بين طبقات الشعب ، والتي أورتنا إياها عصور الإقطاع المظلمة ؛ ولست أظن أن أصحاب هذا الرأي يذهبون إلى أن النزاهة وقف على ذوى الحسب والنسب وحدهم ، وإلى أن ضمة الأصل تقتضى حتما انحطاط الخلق وصغر النفس ، فلنا نحن الذين نملك البت في مبدأ خطير كهذا .

وأحب أن ألقت النظر هنا إلى أن ضمة الأصل عندنا تحمل على الفقر ، فإذا قصرنا الفضائل على غير الفقراء كان ذلك تجاهلا منا للشواهد المادية التي تليق بها وتؤيد عكس ذلك ؛

فكم من نفوس نيلة عفة تسكن في الاجسام الشاحبة الهزيلة ،
والثياب البالية الرثة ، وكم تستر الثياب الانيقة نفوسا منحطة
تبرأ منها الإنسانية والفضيلة !

إنما الذى أراه ، أن القيود التى أحطت مركز العمدة بها
كفيلة بضمان حقوق الأفراد ، ولنا أن نكتفى بترك اختيار
العمدة للمجلس القروى وتحديد مدة العمدية ، وأغلب الظن
عندنا أن رجال المجلس القروى وهم من صميم القرية ، أعرف
بما قد يكون فى نفوس المرشحين للعمدية من انحطاط وضعة ،
وأنه إذا فاتهم ذلك فى الاختيار الاول ، فلن يفوتهم ملاحظة
ذلك فى تجديد الانتخاب بعد السنوات الخمس ، حيث تكون
ممارسة العمدة لسلطته ، محكا لاختباره ، فتلقى ضوءا على مدى
نزاهته .

المشروع الرابع :

الحماية القانونية للفلاح

إلى أى حد نحب أن يحمى القانون الفلاح ؟ هذا ما سأحاول الإشارة إليه الآن ، وأقرر هنا أتى لست قاضية ولا محامية ، فأخطاء التفكير فى آرائى يشفع فيها أن خبرتى بالقانون خبرة عادية تلقيتها فى مدرسة الحياة لا فى كلية الحقوق !

الواقع أن مصلحة الدولة يجب أن تراعى قبل كل شيء ، وهذه المصلحة تقتضى أن نحرص على دوام انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية حتى تقوى بذلك على مقاومة المنافسة فى الأسواق العالمية المضطربة ، ولنا تردد — فى سبيل هذه المصلحة — فى ترك المطالبة بتحديد ساعات العمل أو التسوية بين أجر العامل الزراعى والعامل الصناعى ، حرصاً على رخص الإنتاج .

إنما الذى نرجوه أن يظفر الفلاح بحقه فى الحماية القانونية فيما لا يمس الصالح العام ، وفى هذا يتشعب البحث إلى :

١ — حماية الفلاح من استبداد بعض الملاك وتحديد العلاقة بين المستأجر ومالك الأرض .

- ٢ — حماية الحد الأدنى لمعيشة الفلاح .
- ٣ — حماية صغار الملاك من الخراب إذا هاف المحصول .
- ٤ — حماية الفلاح من المرايين وحماية ملكيته الزراعية من بنوك الرهن ، والعمل على زيادة موارده المالية .



حماية الفروع منه استيراد بعضه المملوك وتعميد المعروفة

بين المستأجر ومالك الأرض

قلنا إننا لا نطلب أن نحدد ساعات العمل الزراعي والتسوية بين أجر العامل والزارع حتى نحرص على رخص الإنتاج . ولكننا فيما عدا ذلك نطلب تقدير حد أدنى لأجور الزراعة فيما لا يمس الإنتاج .

رأيت في مديرية القليوبية زراعا يعملون بأربعة قروش في اليوم أحيانا — أرض الجمعية الزراعية — ورأيت آخرين في المنطقة نفسها — ولكن عند مالك آخر — يعملون بقرشين في اليوم ! وفي منطقة البحلات والنزل بالدقهلية — وهي مناطق غير غنية ولا خصبة — يرتفع أجر الزارع إلى أربعة قروش في بعض المواسم الزراعية ، مع أن أجر الزارع في بعض مناطق غنية بالمنوفية لا يتجاوز قرشين اثنين

هذا قد يكفي لإثبات أن الأجور لا تنمى الإنتاج بالدرجة التي تصورها ، فهي متروكة للبلاك يقدرها كل منهم حسب جشعه أو اعتداله ، وهي متروكة للوسطاء الذين يجمعون العمال ويأخذون بعض أجورهم من التفاتيش والدوائر ؛ وهي متروكة لناظر العزبة ووظيفته في الغالب أن يضغط على الآلات الآدمية ليملاً جيوبه ، وليزيد في دخل السيد .

وما دام أجر الزارع قد ارتفع في بعض المناطق إلى أربعة قروش دون أن يتأثر سعر الإنتاج العام بهذا الارتفاع ، وما دام انخفاض الأجور يعود نفعه غالباً على كبار الملاك ونظار العزب ، فإن القانون يستطيع أن يحمي الفلاح العامل من جشع هؤلاء واستبداد أولئك ؛ فيحدد الأجر الأدنى للعامل الزراعى بأربعة قروش أو خمسة ، وهو أجر تافه ضئيل متواضع لعامل يشتغل ١٤ ساعة يومياً في المتوسط ؛ ويذيب قواه في العمل المنهك الذي يمارسه ، ويستعين بزوجهم وأولاده في إنجازهم هذا الأجر الضئيل الذي نطلبه للفلاح ، ينقذ الدولة من خطر الهجرة الريفية إلى المدن ، ويوقف تدفق الفلاحين إلى العواصم ليتمتعوا بالعيش الطيب والأجر العالى والحماية القانونية والراحة المضمونة بالقانون في المصانع والمعامل .

هذا الأجر التافه الذى نطلبه للفلاح يحل مشكلة الهجرة وينقذ ملايين الفلاحين الجوع، ويحفظ للأرض أبناءها الريفيين. القادريين وحدهم على خدمتها !

فإن شئت الدولة ألا تحدد هذا الأجر للفلاح إنصافا له وإنفاذا لأبنائه من الجوع كما أنصفت العمال—وهم أقلية في مصر. الزراعية — إن شئت ألا يحصى القانون أجر الفلاح خدمة للفلاح ، فلتبادر إلى حماية هذا الأجر حلا لمشكلة الهجرة ، وإبقاء على الملايين من العمال الزراعيين !



تحرير الموقوف بين المستأجر ومالك الأرض

أول ما يجب التفكير فيه هو تشكيل لجنة زراعية قضائية للبحث في مسألة العلاقة بين المستأجر ومالك الأرض ، تلك العلاقة التى تحكمها القوضى الآن ويظفر أحد الطرفين فيها بأكبر نصيب دون الطرف الآخر .

كيف يجب أن تكون العلاقة بين المالك والمستأجر ؟ هل يدفع الثانى إيجارا محدودا للأول ؟ إنه نظام غير عادل ، ذلك لأن تأثير الظروف الجوية والمائية على كمية المحصول ، وتأثير تقلب الأسعار وكثرة المضاربات فى سعر المحصول يجعلان

هذا النظام ظلماً من أين يدفع الفلاح الإيجار إذا أهلك الظلماً زراعته أو فكت الحشرات بالنبات هو ما الذي يبقى له ولأولاده بعد سداد الإيجار إذا باع المحصول بسعر منخفض ؟ إن القطن وهو المحصول الرئيسي الذي يعتمد عليه المستأجر في سداد الإيجار ، يحتاج زراعته وحمايته إلى أبهظ النفقات ، ويخضع للآفات والحشرات أكثر مما يخضع لها أى محصول سواه ، وسعره مقيد بالأسواق العالمية المضطربة ، فإذا أنتج الفدان من هذا المحصول قطناً بقيمة جنيتها يدفعها المستأجر للمالك — وإيجار الفدان يرتفع إلى ١٢ جنياً في كثير من المناطق — فإذا بقي للفلاح تعويضاً عما أفق وأجرا له ولأولاده على عملهم المضني طول العام ؟

هل يجب أن نعمم نظام الاشتراك ، فيزرع الفلاح الأرض ويقسم هو والمالك ما ينتج منها بنسبة يتفقان عليها ؟ .
هذا نظام قد يبدو عادلاً ، ولكن الكثيرين لا يحبونه ، لأنه يغري الفلاح بالكسل والتهاون في خدمة الزرع مادام سيكسب شيئاً ما في حالي التعب المضني والراحة التامة ، هذا إلى إمكان التلاعب في المحصول قبل التقسيم .

هل يجب أن يتفق الفلاح والمالك ، على تقدير محصول

تقريبى للأرض ، يكون للمالك نصفه حتماً ، ويكون للفلاح مابقى بعد ذلك قل أو كثر ؟

هذا نظام قد يبدو طيباً معقولاً ، فيستطيع الطرفان أن يقدرا إنتاج الفدان بستة أرادب من القمح مثلاً ، وهنا التقدير سيتغير تبعاً لاجتهاد الزارع أو إهماله ، وهنا يأخذ المالك ثلاثة أرادب مهما كان مقدار الإنتاج ، ويأخذ الفلاح مابقى جزاء إهماله أو ثمرة لاجتهاده . ولكن المحصول يخضع أيضاً لأشياء أخرى غير الفلاح ، فقد تلتهم الدودة أو يصاب بآفة تذهب به وهنا يكون الزارع مظلوماً !

هذه العلاقة بين المالك والمستأجر تحتاج إلى التحديد بمعرفة المجالس القروية ، أو لجنة فنية يمثل فيها الزارع والملاك ، ومهما يكن التحديد ، فيجب أن يُحتفظ للزارع بحق المطالبة القانونية بإعفائه من بعض الإيجار إذا أصيب محصوله بآفة تهلكه أو ظملاً يضعفه أو غير ذلك .

حماية المهر الورى لمبنة الفروع

ومسألة المسائل فى الحماية القانونية التى نطلبها للفلاح ، هى حماية الملكية الصغيرة حماية واسعة النطاق يكون من ورائها

المحافظة على الحد الأدنى لحياة كل مزارع في مصر .

تنص المادة الأولى من قانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ على أنه :
« لا يجوز توقيع الحجر على الأملاك الزراعية التي يملكها
الزراع الذين ليس لهم إلا خمسة أفدنة أو أقل ، إلا في
حالات الدين الممتاز وغرامات المحاكم ، والنفقات الشرعية .
وهذا القانون قد أنفذ كثيرا من الأسر الريفية الفقيرة ، ولكنه
نسى أن كل الزراع في مصر في حاجة إلى مثل تلك الحماية ،
وأن نزع ملكية من يملكون أكثر من خمسة أفدنة ، يعرض
أسرا لا عدد لها لذل الفقر وطارا الإفلاس والتشريد . كما أنه
قد يكون سببا في نقل الملكية العقارية المصرية إلى الأجانب ،
أو تركيزها في أيدي طائفة من الأغنياء ، مع أننا لانزال نئن
من فقد التوازن في ملكية الأراضي بمصر ، حيث يتضخم
عدد كبار الملاك تضخما لا يعادله إلا تضخم فئة صغار
المزارعين الذين يملكون فدانا أو أقل .

إن في هذا القانون اعترافا ضمنيًا بأن خمسة أفدنة هي
الحد الأدنى لمعيشة الزراع واستكمال أسباب الحياة المعقولة
لهم ، وإذن فمن الواجب أن يتكفل القانون بحماية هذا الحد
لأدنى لكل الملاك على السواء ، حتى لا نعرض الأسر

الكبيرة لما يترتب على نزع ملكيتها من خراب ودمار .
نحن في حاجة إلى قانون جديد ينص على عدم جواز
نزع ملكية خمسة أفدنة لكل مزارع ، وأما ما زاد على ذلك
فتنزع ملكيته في حدود القوانين المعمول بها الآن ، وإلا فيظل
هذا القانون بطله الأثر محدود الفائدة ، وستظل طائفة كبيرة
من المزارعين الذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة وعددهم
١٤٤,٦٥٢ من المصريين فضلا عن ١١,٣٩٥ فردا يملكون
أكثر من خمسين فدانا ، أقول وسيظل هؤلاء مهددين في
حياتهم إلى أن نوفر لهم الأمن والطمأنينة بحماية خمسة أفدنة
لكل مزارع في مصر .

ولقد تقدمت بهذا الاقتراح إلى المؤتمر الزراعي الأول
الذي عقد في مصر سنة ١٩٣٦ رجاء درجة في قرارته الحتمية ،
فوافق عليه حضرات الزملاء أعضاء المؤتمر بإجماع الآراء .
وكان الاعتراض الوحيد ضد اقتراحي هذا ، هو أن مالك
الثمانية أفدنة مثلا ، يصبح في نظر المرتن صاحب ثلاثة أفدنة
فقط ، وهذا يضيق أمامه السبل حين يعوزه الاقتراض على
الأرض في الأزمات المالية ، وجوابنا على هذا الاعتراض
هو أن من مصلحة الثروة العقارية في مصر ، ومن مصلحة

الزراع أنفسهم ، عدم تشجيع التليق والرهق ، وحسب
الامة ما تعانيه الآن من مشاكل الديون ، ويكفى لا يوضح
الخطر في تشجيع حركة الاقراض بعدم حماية جزء من الارض
ضد نزع الملكية لغير الديون الممتازة ، أن نعيد هنا ما سجلته
« الأهرام » ، الغراء في مقالها الافتتاحي بتاريخ ٢٣/٦/٣٦
حيث ذكرت ، أن ديون الدرجة الثانية والدرجات التالية
لا يستهان بأمرها لأنه إن صعب تقديرها بطريق الحصر لتشعبها
وكثرة الدائنين ، فإنه يمكن القول بأنها لا تقل عن مئانية ملايين
من الجنيهات ، وأنها خطر يهدد الثروة الزراعية في مصر ، لأنه
إذا أمكن اليوم وغدا التغلب على الدائنين ، فسوف يأتي اليوم
الذي لا نستطيع فيه الحكومة أو المدينون الوقوف في وجه
هؤلاء الدائنين ، والحيلولة بينهم وبين الحصول على حقوقهم .
فنحن بحمايتنا خمسة أفدنة لكل مزارع نضرب عصفورين
ببحر واحد . فنضيق الدائرة التي يمكن أن تزداد الديون فيها
ونحفظ للزارعين الحد الأدنى لمعيشتهم .

إن الفلاح ينتظر الشيء الكثير من عطف مصر الحديثة ،
ويثق في أنها سوف تقرر له مبادئ الحياة الإنسانية المطمئنة ،
وما من شك في أن مطلب تقدير حماية الحد الأدنى للمعيشة ،

يعتمد على أساس معقول للحياة الفقيرة البائسة التي يحياها
الفلاح وإلا فما حيلته ؟ أثقلت الضرائب كاهله ، وأهلكته
الآفات محصوله ، واستغله المرابون أخش استغلال ، وذهب
ضحية لجشع التجار واستبداد بعض الملاك ، فأقل ما يجب
علينا نحو هذا المخلوق الشقي المجاهد ، هو حمايته — على قدر
المستطاع — من التشرذم ومن الجريمة .



حدث بعد أن ألححت في طلب تلك الحماية القانونية ،
في محاضرتي عن « واجبنا نحو الفلاح بعد المعاهدة » (في
مساء الاثنين ١١ - ١ - ١٩٣٧ بقاعة يورت التذكارية) أن
تكرم أحد كبار رجال القضاء (ويشاء سعادته ألا نذكر
اسمه) ، فأرسل إلى صورة من حكم محكمة النقض والإيرام
بجلستها المنعقدة في يوم الخميس ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، وفيه
أخذت المحكمة الموقرة بهذا الرأي الذي أعلنه في المؤتمر
الزراعي (يونية سنة ١٩٣٦) وفي الأهرام الغراء بتاريخ
(١٩٣٦/٨/٥) .

حماية صغار المملوك من الخراب إذا هاف المحصول

نعني بصغار الملاك هؤلاء الذين يملك الواحد منهم أقل من خمسة أفدنة .

والدولة تعرف جيدا مقدار استعداد النبات للتلف وخضوع الزرع للآفات والحشرات ، ولسنا مسرفين إذا طلبنا إعفاء الملكية الصغيرة من الضرائب إذا هاف المحصول نتيجة لأسباب قهرية ، ويكون القرار بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض .

مثل هذا قد فعله الوالى محمد على فى صدر القرن العشرين حين أصدر أمرا عاليا فى ٢٠ من جمادى الأولى سنة ١٣٣١ (١٨٢٣) ، بالعفو عن مال المحصول الهاف .

حماية الفلوح من المرايين والعمل على زيادة موارده

قبل أن نقترح على المشرعين رأياً في حماية الفلاح من المرايين وبنوك الرهن، نحب أن نعلن أن الحماية الطبيعية تأتي عن طريق محو الأسباب التي تدفع بالفلاح إلى برائن المرايين وتلجئه إلى بنوك الرهن يلتمس منها المعونة فيناه منها الخراب.

أم هذه الأسباب يرجع إلى (١)

- ١ - الاقراض في أوقات الرخاء بفوائد مرتفعة .
- ٢ - الانخفاض الفجائي لأسعار الحاصلات وهبوط غلة الأطنان بسبب اضطراب الحالة الاقتصادية العالمية .
- ٣ - تشدد الدائنين في الحصول على حقوقهم كاملة رغم هذه الظروف القاسية .
- ٤ - تحكم الدائن في الفائدة ومغالاته في ذلك حتى يصعب الوفاء، ثم يتضاعف الدين ويقسو الدائن في المطالبة فيضطر

(١) مذكرة الأستاذ علام بك محمد في تسوية الديون المقاربة - انظر كتاب المؤتمر الزراعي الاول

الفلاح إلى التنازل عن أملاكه ولا يستطيع القانون إنقاذه
لأن سعر الفائدة محدد ومتفق عليه (١).
ولا يعلم المرابي وسيلة يرفع بها سعر الفائدة عن السعر
القانوني ، فهو يلجأ دائماً إلى زيادة أصل الدين بمقادير مختلفة
تبعاً لجشعه ولتهالك المدين على الاستدانة ، وقد يصل سعر
الفائدة أحياناً إلى ١٠٠ ٪ مع التحايل على القانون فلا يستطيع
أن يفعل شيئاً .



وحاجة الفلاح إلى المال هي التي تدفعه إلى هذا الموقف
المحزن ، فإن قسوة الضرائب وتعددتها ، مع تعرض الزرع
للآفات والمصائب ، وخضوع ثمن الغلة للأسواق المضطربة ،
وضعف قدرة الفلاح على الإنتاج لمرضه وانحطاط عيشه ،
كل هذا يدفع به قهراً إلى المرايين وبنوك الرهن تعصر دمه
وقواه وتتركه كتلة ذليلة يغمرها عار الخراب والفقر
والإفلاس .

وطبعي أن الفلاح في حاجة إلى تخفيض الضرائب
والعمل على زيادة إنتاجه عن طريق النهوض بصحته ،

(١) انظر مذكرة الدكتور جيبى في المؤتمر الزراعى .

وتشجيع الصناعات القومية القائمة على الزراعة بحمايتها من المنافسة الأجنبية ، حتى يزداد الطلب على المحاصيل الزراعية ، وتخفيض أجور النقل وإيجاد أسواق خارجية لها ؛ طبعاً أن الفلاح في حاجة إلى هذا كله ، إلا أنه قبل هذا في حاجة إلى الحماية المباشرة من المربين بتنظيم التسليف الزراعى — وهو غير التسليف العقارى — كى يحصل على ما يحتاجه من المال بعيداً عن المربين ، فيستطيع الاستمرار فى استغلال الأرض .

وفى الوقت نفسه يجب حماية الملكية الزراعية :

١ — بتحديد أقصى ما يتحملة الفدان من ديون الدرجة الأولى بحد أعلى قدره أربعون جنهما ، والدرجة الثانية خمسون جنهما ، على ألا يزيد مجموع الدين عن ٧٥ ٪ من قيمة العقار .

٢ — تحديد قيمة القسط حتى لا يزيد مجموع المطلوب من الفلاح لديونه المختلفة والأموال الأميرية ، عن ٧٥ ٪ من صافى غلة الفدان بأى حال . وفى سبيل ذلك لا يجب التردد فى مد أجل السلفة مهما طال الأجل .

بهذا يسوى مركز المدينين أصحاب الاطيان الزراعية

تسوية تمكنهم من دفع ديونهم من الغلة بعد الاحتفاظ بحجز
منها لتفقاتهم هم وأسرانهم .



ومن الوسائل المباشرة لحماية الفلاح ، جمعيات التعاون
التي أفلحت في حماية الفلاح من حيل الوسطاء وجشع التجار
وحيل المرايين وبنوك الرهن ، وأنقذته من هذه الأيدي الأنيمة
التي تجره الى الخراب وتقوده الى التهلكة ، ولقد أثمر التعاون
ثمرة طيبة في القرى التي دخل فيها ، وبدأت جيوش التعاونيين
— وعلى رأسهم التعاوني المخلص الدكتور إبراهيم رشاد بك —
تغزو الريف حاملة مشاعل النور والسلام ، وصارت حركة
التعاون ثأني حركة جديده منظمة يسجلها التاريخ في إصلاح
الريف المصري ، بعد أن سجل الجهود العملية المثمرة للجمعية
الزراعية الملكية .

وفي ريف مصر الآن نحو ثمانمائة جمعية تعاونية تحمي
الفلاحين من أعدائهم المرائين ، وتستثمر له ماله ، وتبث فيه
الشعور بإنسانيته والإحساس بذاتيته ، وتضع جهودها
وتجاربها في خدمة الفلاح !

هذه الجمعيات تعلن اليوم حرباً على الفقر والديون في

ريف مصر ، وتمد يدها لتصادق الفلاح وتكتسب ثقتة ثم تحميه وتغنيه .

ولعل سر نجاح التعاونيين يرجع أكثره إلى أنهم استطاعوا أن يظفروا بثقة الفلاح ويقنعوه بإخلاصهم له واهتمامهم بخصمته ، فأصبح الفلاح ينظر إلى التعاوني كما ينظر إلى صديق ناصح أو معلم مرشد ، في الوقت الذي ينفر فيه من بقية الموظفين ويرى فيهم أداة استغلال وإرهاق في يد السلطة التنفيذية .



ونحن اليوم نطلب تعميم الجمعيات التعاونية وتشجيعها ومساعدتها بالقروض الطويلة الأجل المعتدلة الفائدة ، لتعين الفلاح على القيام بمعاملاته التجارية على قواعد اقتصادية متينة ، فيتسنى له جنى ثمار أتعابه كاملة ، ولكي يرتفع مستواه الاجتماعي بما يبث التعاون فيه من روح القومية ، الفرد للجموع والجموع للفرد .



إن التعاون هو سر غنى الدانمرك التي ضنت عليها الطبيعة بأسباب الرخاء ، فهي خالية من الفحم والمعادن وأحجار

البناء والانهار الصالحة للملاحة والقوة المائية ، وترتيبها في الجملة ليست خصبة ، ولكنها احتالت على فقرها بالتعاون فكان لها نعم المعين .

تستطيع الجمعية التعاونية أن تجمع الأموال وتشتري الآلات الزراعية ، وتبيع غلات أعضائها في أنسب الأوقات ، وتشتري مطالبهم بسعر الجملة ، وتساهم في ترقية مستوى الريف .

والفلاح لا يذله إلا ضيق ذات يده ، فلو استطعنا أن نزيد في إنتاجه ونخفض نفقات الإنتاج ، ونوفر له شيئا من المال ، شعر بإنسانيته ، وتسامى إلى حياة أنظف وأهنا من حياته الراهنة .

الكتاب الرابع

قضية الفلاح بين الطوائف والهيئات

- ١ - قضية الفلاح وصلتها بقضية الممال .
- ٢ - الأغنياء وقضية الفلاح .
- ٣ - رسالة الشباب في الريف .
- ٤ - أين نواب الفلاحين .

قضية المذبح
وملئها بقضية العمال

لا بد لنا في معرض الحديث عن قضية الفلاح ، ان
نأتى بكلمة موجزة عن صلتها بقضية العمال وهى مسألة دقيقة
قد يسمى البعض فهم مقاصدى فيها ، لآنى أطرق موضوعا
تختلف فيه الآراء ، وينظر إليه كل واحد من خلال نفسه
لوتها ظروفه ومصالحه .

قضية العمال ومطالبهم

قضية العمال تكاد تكون مشكلة العالم فى الوقت الحاضر .
ومطالب العمال تكاد تحتل النصيب الأكبر من جهود القادة
وتفكير الزعماء ، وهى فى الغالب قضية غرية النزعة والمنشأ ،
نشأت فى الغرب منذ أوائل القرن العشرين ، وساعدتها النزعة
الاشتراكية الحكومية Socialisme d'etat التى يعشقها
الأوربيون ، فتمت فى ظلها ، ثم امتدت حركة العمال حتى
أصبحت الآن تنظم الملايين منهم ، وحتى أثمر تعاونهم ثمرة
المرجوة فصارت لهم نقابات تنطق باسمهم وتعب عن آلامهم
وآمالهم ، ثم صارت لهم أحزاب سياسية تساهم بنصيب كبير

من حكم الأمم وقيادتها، وتحتل مكانها في كراسى الوزارات
وعضوية البرلمان .

وسرت عدوى الحركة إلى مصر ضمن المخلفات التي
نقلتها إلينا الحرب العظمى ، فأصبح للعمال عندنا نقابات
وصارت لهم قضية ومشاكل ، وارتفعت أصواتهم بمطالب
سوف يظفرون بتحقيقها إن شاء الله .

ويأتي الخط إلا أن يساعد العمال في حركتهم ، فهم
لا يكادون يظفرون بمطلب من مطالبهم حتى يحرصوا على
تتويجه بحماية القانون ، فهم لا يؤمنون بسياسة الوعود التي
يتبرع بها أولو الأمر في مثل هذه الظروف ، وهم لا يعتقدون
بالمشاريع البراقة التي لا تعدو زخرف القول ، ولكنهم
يؤمنون بالعمل الجدى وحده ، ويحتمون بالقانون في تثبيت
حقوقهم التي يكتسبونها بعد الجهاد والنضال .

ومطالب العمال تقوم على أساس معقول من احترام حق
الإنتاج ، وتوزيع ثمرته بالعدل بين العمال والرأسماليين . وتكاد
المطالب الرئيسية تلخص في دفع الأجور أو تحديداتها تحديداً
من شأنه رعاية حقوقهم ، ثم تحديد ساعات العمل حتى يكون
لهم نصيب معقول من الراحة والفراغ ، يستريحون فيه من

عناء الجهاد ويتزودون فيه بالقوة والمرح والنشاط ، واحترام
حقيهم في الاجازات المرضية والسوية ، والمكافأة عند
الموت أو التقاعد لعجز أو شيخوخة أو مرض ، وحفظ
حقوقهم في حالة بيع المحل أو الوفاة أو التصفية أو الإفلاس ،
وصرف ملابس العمل لهم ، وإنشاء مدارس لأولادهم ،
ومساكن بالماء والنور لعائلاتهم ، والاعتراف بنقاباتهم مع
منحها الشخصية المعنوية .

فتمت
وقد تحقق للعمال من هذه المطالب الشيء الكثير ~~فتمت~~
المادة (٦٠١) من القانون المدنى الأهلى ، على الديون الممتازة .
ومنها أجور العمال (الفقرة الثالثة) لمدة الشهور الستة السابقة
لبيع أو الحجز أو الإفلاس .

كما نصت المادة (٤٣٤) مرافعات أهلى — على عدم
جواز حجز الأجور والمرتبات والمعاشات فيما عدا جزءاً
محدوداً منها ، وذهبت محكمة استئناف مصر الى أبعد من ذلك فى
حماية العمال ، فحكمت فى ١٩١٨/٣/١١ بأن (اعتصاب عمال
المحل التجارى بالإضراب عن العمل بقصد زيادة الأجور
لا يعد عملاً من الأعمال التى تجيز لصاحب المحل رفت
المستخدم بغير تعويض ، وكذلك قضت المادة (٤٠٨) من

قانون العقوبات بأن صاحب المحل لا يجوز له أن يمحّز أو يستعمل لصالحه ، النقدية أو السندات المسجلة له من العامل بصفة تأمين .

ونحن شديدو العطف على هذه المطالب ، مؤمنون بأن للعمال أن يطالبوا بحقوقهم في الحياة الإنسانية الهاتمة ، بل ونذهب بعيدا فنطالب بحمايتهم من انتقام صاحب العمل ، وهذا النظام متبع في النمسا وفي فرنسا ، حيث نص قانون سنة ١٨٩٠ على أن لكل عامل في فرنسا الحق في مطالبة صاحب العمل عند فصله أو تقاعده بشهادة تبين العمل ومدة مزاو له ، ورفض إعطاء هذه الشهادة يترتب عليه الحكم على صاحب العمل بتعويض للعامل ، كما أن المحاكم قضت بالمسئولية المدنية على كل صاحب عمل يتضمن الشهادة ما يضر بالعامل .

ولكني رغم هذا العطف ، لا أملك نفسي من النظر بعين الحذر إلى تطبيق هذه السياسة الغريبة تطبيقا حريا لأنها قد تسبب خللا في الميزان الاقتصادي للدولة ، ففي انكثرا مثلا قاعدة شائعة تروجها نقابات العمال ، بمقتضاها يجب على العامل ألا يؤدي من العمل أكثر من أجرته ، وقد شوهد الكثيرون يقفون مكتوفي الأيدي بعد إتمامهم الكمية المقررة ، وفي

الولايات المتحدة يصرف العامل من المعمل متى قام بالقسط المقرر، إذ لا سبيل لحله على الاستزادة.

لن يضر انجلترا مثلاً أن تتحقق مطالب العمال فيها، مادام ارتفاع ثمن المنتجات الناشئ عن زيادة الأجور لن يؤثر فيها، ومصنوعاتها تفرق أسواق العالم، وتجد ملايين المستهلكين في مختلف الشعوب، ولكننا أمة زراعية لا تزال تحب في ميدان الصناعة، ولولا جهاد طلعت حرب باشا وصحبه الأبرار وإسلام باشا، لما كان لنا في الثروة الصناعية نصيب، ونعلم أن منتجاتنا تستهلك محلياً، فارتفاع الأسعار فيها سيقع حتماً على كاهل المستهلكين المصريين، وأغليتهم الساحق من الفلاحين الفقراء، فإلى أى مدى يجب تشجيع مطالب العمال في أمة لها مثل ظروفنا؟

لست أتردد في الجهر بأن الدول الغربية لا تجد مقتلاً في نشوئنا الاقتصادي تصوب إليه سهامها، أكثر من تشجيع كل ما من شأنه ارتفاع أسعار بضاعتنا الوطنية، فإن هذا يدعو إلى إقبالنا على البضاعة الأجنبية، وقد تلقت أوروبا درساً من اليابان لن ننساه فلقد تسبب عن رخص اليد العاملة فيها انخفاض أسعار المنتجات.

وكان هذا سلاحها الوحيد في المنافسة العالمية صوبته إلى
لا تكثير فأصابته إلى حد ضجت له انجلترا ، وهي الأمة ذات
المجد الصناعي الباهر الذى لا يقاس بجانبه مجد أمة كمصر
لا تزال فى هذا الميدان طفلة تحاول أن تنتج ما تحتاج إليه —
ضجت انجلترا من هول المنافسة اليابانية وما تعانيه من قسوتها ،
على أن هذا الخطر الأصفر كان يحمل فى ثناياه أكبر موعظة
اقتصادية ، والأوربيون قوم أكفاء ، تصيهم المصيبة فلا
يلقون سلاحهم كى يفرغوا (العلم الحدود وشق الجيوب) وإنما
يجتهدون فى استخلاص أحسن ما فى الأمر "the best of it"
وأخذ الموعظة من ثنايا المصيبة ، ثم يعضون فى كفاحهم
مزودين بالسلاح الجديد ، وقد كانت موعظة المنافسة اليابانية
جهاد الغرب فى مقاومة الأسعار المنخفضة فى أية أمة تعتبر
سوقا للمصنوعاتهم ، وليس يبعد أن يتساءلوا اليوم : «إذا كانت
اليابان التى لم تكن نحس بوجودها منذ قرن ، قد هزمتا بهذا
السلاح العجيب ، أفبعد أن تهزمتا به أمة ذات تاريخ مجيد
كمصر ، فتصيب منا مقتلا ؟ ، ولعلنا بعد هذا نفهم سر الترحيب
البالغ الذى قابلت به الأمم الغربية عضوية مصر فى مكتب
العمل دون المطالب المصرية الأخرى ، وهذه هى الهيئة الدولية

الوحيدة التي قبلت مصر فيها قبل معاهدة الزعفران !



إن حياتنا تخضع لقانون النفسية إلى حد بعيد ، فإذا لم يكن هناك خطر على الأمم الغريبة من ارتفاع الأسعار لأنه مصحوب بنهوض صناعي عظيم ، ولأن عبثه يقع على كاهل المستهلكين في أنحاء العالم ، فإن هذا الارتفاع بالنسبة للصناعة المصرية والفلاح المصري المستهلك مسألة حياة أو موت !!

ولكن ما شأن ارتفاع الأسعار بقضية العمال ؟

الواقع أن الصلة بينهما جوهرية لا عرضية ، فإن تحقيق مطالب العمال بشأن ارتفاع الأجر أو تحديده ، معناه حتما زيادة نفقات الإنتاج ، كما أن تحقيق مطالبهم بشأن تحديد ساعات العمل تحديدا تراعى فيه مصلحة العمال وخدمهم يقتضى حتما زيادة العمال وارتفاع نفقات الإنتاج ، فمن الذى سوف يتحمل هذه الزيادة ، ما أحسب أن صاحب العمل يتطوع لهذه الخسارة الجديدة ؟ وإنما النتيجة المنطقية المعقولة لزيادة نفقات الإنتاج ، اضطراب المنتج إلى رفع أسعار بضائعه وهى تستهلك حليا كما نعرف وأغلب المستهلكين هم فئة الفلاحين البؤساء ، فحل قضى على هذه الطائفة التبعة المجاهدة أن يكون عليها

الغرم ولغيرها الغنم ؟ اللهم فأرحم !



أخشى بعد هذا كله أن يترك حديثي أترأ سيئاً في نفوس
العمال ، وهم طائفة جديرة بالعطف ظلت مغلوقة على أمرها
آلاف السنين وبقى أصحاب الأعمال يستغلونها أخش
استغلال حتى عهد قريب. نحن نذكر هذا كله ونعطف عليه كل
العطف ، وكل ما نرجوه أن ننمي مقدرة المستهلك على الشراء ،
قبل تحقيق مطالب من شأنها رفع أسعار المنتجات ، لحماية الفلاح
واجبة قبل كل شيء ، ومسألة إنماء موارده جديرة بالاعتبار .
فحين نفكر في رفع أجر عامل النسيج مثلاً من ثمانية قروش
إلى عشرة يومياً ، يجب أن نفكر في المسكين الذي سوف
يشترى هذا النسيج ، والذي يشتغل طول يومه وجزءاً من الليل
في أشق الأعمال وأمسها بثروة الأمة بقرشين اثنين أو ثلاثة
قروش ، وليته يشتغل طول العام لا في مواسم الري والجنى
والحصاد فقط كما يفعل الآن ، وقبل أن نفكر في تبسيط
أفضل عيش ممكن لطائفة من الأمة يجب أن نفكر جدياً
في تبسيط العيش الممكن لمن صارت حياته قاسية مريعة لا تطاق .



أدعت هذا البحث على الرأى العام فى ٥ - ٩ - ١٩٣٧ ، فأحدث كثيرا من الضجة بين صفوف العمال ، وأنكر على بعضهم ذهابى إلى أن البضائع اليابانية تستمد قوتها فى المنافسة من رخص الائتاج الناشئ إلى حد كبير عن رخص اليد العاملة ، قائلا أن نجاح اليابان التجارى يرجع إلى كونها أمة صناعية غنية بالحامات ، ورأى آخرون أن ارتفاع الأجور يؤدى إلى كثرة الاستهلاك كما فى أمريكا .

وأنا لا أزال عند رأى الأول من أن لرخص اليد العاملة فى اليابان ، أثرا بعيد المدى فى انخفاض نفقات الائتاج ونجاحها فى المنافسة الدولية . ويؤيدنى فى ذلك كل من درسوا ظروف النجاح اليابانى ومنهم جناب الدكتور كساما وزير اليابان المفوض فى مصر .

فقد اعترف فى حديث له قريب ، بأن نجاح اليابان يرجع إلى عمالها ، لأن أجورهم زهيدة . بسبب بساطة عاداتهم التى لا تقتضيه نفقات وتكاليف كثيرة لكى يعيشوا عيشة هادئة .

أما البيئة الصناعية والحامات الوفرة اللتين يظن البعض أنهما سبب انخفاض سعر الائتاج اليابانى ، فإنى أراهما عاملين

مهمين في ذلك السيل . ولكن أهم منهما جميعا رخص اليد العاملة ووفرتها . ولولا ذلك لما استطاعت اليابان أن تنافس انجلترا وهي أعرق من اليابان في النشأة الصناعية وأثرى منها في الخامات .

وأما كثرة الاستهلاك في أمريكا ، فلست أنكر أنها تعتمد على زيادة أجور العمال ، ولكن أين نحن من أمريكا ؟ أمريكا أمة صناعية ، فإذا كانت قد أمنت مقدرة الصناع على الشراء لأنهم أغلبية المستهلكين ، فلا يجب أن تنكر المطالبة بتنمية مقدرة الفلاحين على الشراء لأنهم أغلبية المستهلكين في مصر الزراعية .

ورأى بعض العمال أن يذكرني بأن العمال كالفلاحين هم إحدى طوائف الأمة المجاهدة التي يُبنى على سواعدها القوية استقلال البلاد ، وأنهم في حاجة إلى عناية كافية وإصلاح بعيد المدى ، وأنا أكرر ما ذكرته من كوني :

« يا أجمد حال للعمال من أثر قوى في نهضتنا ولا أبهرل
حاسوف يكون لهم من أثر في استقلالنا الاقتصادي الذي
نطمح إليه ، فهو بنوهم أهدأ أنني أتقصص منه قدرهم أو
أعاصمه في تحقيق مطالبهم »

وأنكر أن يتوهم أحد أني أريد الأخذ من العامل لإعطاء
الفلاح ، فأنا لم أفكر في هذا ولن أفكر فيه . وكيف آخذ حق
الفلاح من ، طائفة جديرة بالمعطف ، ظلت مغلوبة على أمرها
طويلا ، وبقي أصحاب العمل يستغلونها ألحش استغلال ؟ ،
ورأى آخر أن إنصاف الفلاحين عبء يجب أن
يحملة أصحاب ر.وس الأموال بتضحية جزء من أرباحهم ،
والأغنياء بإقبالهم على منتجات المصانع المصرية ، فهل يضمن
أحد مثل هذه الحلول النظرية ؟ إذا كان هناك من يضمن لي
تضحية الأغنياء واحتمالهم عبء زيادة الأجور فأنا أول من
ينادى بتحقيق مطالب العمال دون قيد أو شرط ، ولكني
متشائمة من كرم أصحاب المصانع وذوى رؤوس الأموال ،
متشائمة من تشجيع أغنيائنا للبضائع الوطنية إذا كان في هذا شيء .
من التضحية ، فأنا أعرف أن بضاعتنا الوطنية تعرض في الأسواق
باسم المصانع الأوربية لترضى بذلك غرور ساداتنا الأغنياء .
إن المبادئ الاقتصادية لا يمكن أن تعتمد على مثل هذه
النظريات غير المضمونة ، فتخفيض نفقات الإنتاج الصناعي
والزراعي هو أقوم السبل لتثبيت أقدامنا أمام المنافسة الأجنبية
في الداخل والخارج ، وللحماية الجمركية مثل هذا الأثر البعيد .

وبعد فاني لا زلت أتمنى ألا يترك حديثي عن قضية العمال أثرًا سيئاً في نفوسهم فإنهم جديرون بكل عطف وتقدير. وقد أضحتني أن يكتب إلى البعض متسائلاً : هل نسيت أن الفلاح عامل زراعي ؟ ، كلا ... لم أنس هذا أبداً إنما التشريع هو الذي يرغمنا على إخراج الفلاح من زمرة العمال ويأدر باستثنائه من كل قانون يوضع لصالح العمال مع أن الفلاح « عامل كبقية العمال وكل ذنبه أنه يعمل في استقلال الأرض واستثمار خيراتها . »

ألا وإن كل تفكير في مطالب العمال يجب أن يكون بعيداً عن الغلو وعن الإسراف ، حتى لا يكون تحقيقها كلها عبئاً على طائفة أخرى من الشعب ، وإهمالها كلها قتلاً لطائفة العمال المجاهدين . أسعدوا العمال ، وأعطوهم حقهم في الحياة الإنسانية ، وحققوا مطالبهم القائمة على أساس معقول من احترام حق الإبتاع ، وابدلوا في سبيل ذلك كل ما يمكن بذله ، ولكن لا تنسوا المخلوق البائس الذي يجاهد بعيداً في الحقل ، ويرى الأرض بعرقه وقواه .

أسعدوا العامل ولكن لا تنسوا الفلاح .

فضية الصلوح والأغنياء

إذا كان بعض أغنيائنا لا يعطفون على حركة النهوض
بالفلاح ، فلننا تنكر عليهم هذا ، وإنما نلتمس لهم العذر ،
لأن إنصاف الفلاح يقتضى ثمناً كبيراً سوف يشتركون في
دفعه ، ويستلزم تغييراً في الأوضاع التي ألفوها وألفها آباؤهم
من قبل .

على أن الفلاح قد عاش حتى اليوم خادماً مخلصاً لسيادته
الأغنياء . فباسم الإنسانية والعدل ، نفرض على الأغنياء
شيئاً من التضحية ليستطيع الفلاح أن يعيش كإنسان .
ولسنا نبغي إنهاض الفلاح على حساب الأغنياء ، فليس
من رأينا أن تنصف طائفة بغير طائفة أخرى إنما الذي نبغيه
هو تمهيد حياة صالحة للفلاح ليزداد إنتاجه وتنمو ثروته
كبار الملاك .



تعود الأغنياء أن ينظروا إلى مزارعيهم في الضياع الخاصة
نظرة لا تسمو بهؤلاء إلى مرتبة الخدم ، ولا ترتفع بهم إلى
منزلة الأجراء ، فالغنى قد يتحدث إلى خدمه في بر وعطف ، وقد
يودعهم أسراره ، ويمنحهم في أفراحهم ، ويواسيهم في أحزانهم

هو يقدم إليهم طعاما طيبا وكساء نظيفا ومسكنا صالحا ،
وهذه معاملة لا يحلم بها الفلاح العامل الذى تسمو صلته بالسيد
عن صلة الخدم ، وإن انحطت معاملته عن مرتبة العبيد !
قل أن يتحدث السيد القنى إلى مزارعيه وقل أن يتصل
بهم ! فهو يغلط بابه دونهم ويجعل بينه وبينهم ناظر العزبة الذى
يرهب الفلاحين ليرضى سيده أو ليلأجوبه ! فيذهب الفلاح
ضحية في الحالتين !

والأغنياء قد لا يعرفون دقائق الحياة البائسة التى يجيهاها
الفلاح ، ولكنهم يعرفون دون شك أن الفلاح الذى يعمل
طول يومه بقرشين ، لا يستطيع أن يظفر بثمر الخبز الجاف
له ولا سرتة ، حتى ولو اشتغل طول السنة ! ولدى الأغنياء
فكرة واضحة إلى حد ما ، عن المساكن المهدامة المظلمة التى
بأوى إليها مزارعهم بعد جهاد العمل المضنى طول النهار !
ولسنا ننسك فى أن اتصال الأغنياء بالفلاحين سوف
يعت شيئا من الرحمة فى قلوب الأولين ، وسوف يثير الناحية
الإنسانية فيهم ويفرهم بتمديد حياة صحية صالحة لهم .

ما كان للفلاح أن يشقى فى أمة زراعية يقوم على أمرها كبار
المزارعين ، ولكن هؤلاء يجهلون مدى تعاسة الفلاح ويتعففون

عن الاختلاط به ، ولو قد فعلوا لأحسوا يقينا بالعطف عليه
والرثاء له ، وهذا الإحساس هو الغرس الأول لإصلاح
حال المزارعين في ضياع الأغنياء !

أقول هذا وأردده وأعنيه لأننى مؤمنة كل الإيمان بالثمرة
الطيبة لاتصال الأغنياء بالفلاحين ، فالحياة الصحية المثالية التى
يحياها مزارعو الجمعية الزراعية الملكية هى من أثر اختلاط
سعادة الفلاح العامل قواد أباطه باشا بالفلاحين البؤساء ،
ونتيجة لعطفه عليهم ، وصورة لما يشمره الاختلاط بالفلاحين
من عطف واهتمام .

لقد نشأ مدير الجمعية فى صميم الريف ، وشاهد عن كثب
وهو طفل ، أى نوع من البؤس يهيم فيه الفلاح ، فلم يملك له
إلا التآلم والرثاء ، ولكن هذا التآلم كان نواة المشروع التى
نمت مع الطفل ، فلما مرت الأيام ، أتاح له عمله كمدير للجمعية
الزراعية الملكية ، أن يعيد التغفل فى الريف وأن تعاوده
ذكرى الشقاء الأليم الذى شاهده بعينه يستبد بالفلاح المجاهد ،
وتحركت بذرة المشروع فى رأسه تطلب الحياة ... فحمل
أوراقه وقاد قافلة رجال الجمعية إلى القرى ! وهناك ... فى
الغرف الضيقة المظلمة التى يملؤها دخان القرن ورائحة روث

القرية النموذجية الصغرى بمزارع الجمعية الزراعية ببنتيم

تصوير الجمعية الزراعية

البهائم ، وُضع تصميم غرف المزارع النموذجية يهتيم ، وبجانب حظيرة المواشى التى تختلط بغرف الدار وتملأ المكان رائحة تننة قذرة ، وُضع تصميم حظائر بهتيم الصحية النظيفة ، وفى كُتّاب القرية حيث يحتشد الصغار أمام « سيدنا » تحت رحمة عصاه الغليظة القاسية ، وضع تصميم مدرسة بهتيم الصحية المشمسة الواسعة ، وعلى حافة التربة حيث تكثر القرويات يملأ نجرار الجرار ويفسلن الثياب البالية والأواني المتواضعة الرخيصة ، وحيث تعوم جرائيم البلهارسيا والانكلستوما ، متطرة أجسامهن الدافئة تلتصق بها وتفترسها ، وضع مشروع مياه بهتيم التى ترفع بالآلات الرافعة من بئر ارتوازية إلى خزانين مرتفعين يغذيان مرافق العزبة بالماء النقى الطهور ، وهكذا تم المشروع ، فى تصميم القرى ووسط غمرات شقاء الفلاحين ، وليس فى المدن كما توهمت أولا وكما يتوهم غيرى كثيرين .



هذا المثل الصالح يكفى لإيمان بنفع اختلاط الأغنياء بالفقراء ، وقد يكون من المناسب أن أذكر القراء بمجرة قاضى القضاء معالى عبد العزيز باشا فهمى الذى أقام فى قرينته « كفر

المصلحة ، بعد أن اعتزل القضاء سنة ١٩٣٦ ، وشيد مسجدا
عظيما ومكتبا لحفظ القرآن ودارا لاستقبال كل زائر ، على
أن تقام فيها حفلات الأفراح والمآتم العامة ، ووقف على
المسجد عشرة أفدنة ، وعشرين فدانا على الأرامل والأيتام
الفقراء من أهالي بلدته وبلدتي الراهب وميت مسعود حيث
تقع ضيعته . (١)

ولقد أحسن الظن بي فلاح كريم ، فتوهم أن مبرة شيخ
القضاء صدى لندائي ومبرة للجهادي المتواضع في سبيل الفلاح ،
ولعله اعتمد في ظنه الكريم على أن ثروة شيخ القضاء ليست
من دماء الفلاحين كما هي الحال في أكثر الثروات المصرية ،
فعاليه قضى في وظائف القضاء عشرات السنين ، فكان غيره
أحق بهذه المبرة .

على أتني أنظر إلى مدى أبعد من هذا ، وأعتقد أن عمل
معاليه في القضاء قد أتاح له السبيل ليلبس الشقاء الأليم الذي
يتخط فيه الفلاح ، ومن يدري ؟ لعل معاليه قد اضطر غير
مرة إلى الحكم بالحبس على فلاح مهدم شقي لأن الجوع

اضطره لتبديد محصول محجوز عليه لسداد أموال الحكومة
وديون المربين .

احتك معاليه بالفلاح احتكاكا مباشرا فرأى شقاء الفلاح
يمرض في دور القضاء عرضا مثيرا لا توفق لثله فتاة يستبد
بها عمق شعورها بشقاء الفلاح ، وقد يكون معاليه قد رأى
من يؤس الفلاح نواحى لم أرها أنا في الفترة التي تفرغت فيها
لقضية الفلاح ، فلم يكذب ينادر دور القضاء ويسكن إلى الحياة
المهادنة المطمئنة في قريته حتى أزججه شقاء الفلاح فتار عطفه
النييل على هذا المخلوق ، وكان في عطفه كريما نبيلًا .

أنا أذكر هذه المبرة فأتمنى لو جمعت مليونًا من الفلاحين
البؤساء وأسكتهم قريته بين سمعه وبصره وتحت رعايته
وعطفه ، فما أشك في أنه يفرض على مزارعيه نوعًا من الحياة
لا عهد لهم بها في أكثر الضياع الأخرى .

أذكرها فتعروني هزة من الفرح آتمنى معها لو أملك
ما يملكه شيخ القضاء لاسعدتة أخرى من الفلاحين الفقراء
في قريتي والقرى التي يسكنها أقاربى وبقية القرى التي أعرفها .
أذكرها فأذكر ١١,٣٩٥ فردًا من الأغنياء ، يملكون
١,٨١٠,٣٨٠ فدانا لا همّ لا أكثرهم إلا إلهاق مزارعهم

بمختلف السبل ليظهروا بمظهر الوجاهة في ملاهى أوروبا
وحاناتها حين يذهبون ليقضوا فصل الصيف بعيداً عن مصر
الشقية بأغنياتها وقهراتها .

أذكرها فأذكر كثيراً من الأغنياء ، حدثتهم عن واجبهم
نحو مزارعهم ، فاعتذروا بكثرة مطالب حياتهم المترقة الانيقة ،
وبأن الفلاحين الأجلاف لا يحبون إلا الحياة الخشنة القنطرة
وقد يشورون — إذا أشعرناهم بإنسانيتهم — على الحياة الخشنة
التي نريدهم لها والجهاد الشاق الذي نريده منهم ، وزاد بعضهم
فأعلن في إحدى جلسات المؤتمر الزراعى سنة ١٩٣٦ هـ أنه بنى
مراحض لسكان ضيعته فهدمها الفلاحون ، وفتح نوافذ
في دورهم فسدوها .

أذكرها فأرفع رأسى إلى السماء في حركة تضرع وابتهاال
أسأل الله لو أن عندنا ألف نبيل تسعد بهم قراهم ومزارعوهم
بدلاً من أن يشقوا بهم

أليس لدينا ألف غنى مثل شيخ القضاء ؟ إذن فلماذا
لا تسعد بهم ألف قرية من بين خمسة آلاف قرية في مصر ؟



ليس لنا أن تنكر الآن قيمة الأثر الطيب الذى يحدثه

اختلاط الأغنياء بالفقراء الفلاحين ، فذلك قضية نسل بها
جميعاً ، إنما تختلف وجهات النظر في تحقيق هذا الاختلاط ،
فنحن نراه من واجب الأغنياء أنفسهم ، بينما يراه بعض هؤلاء
من واجب الحكومة ، وقد اقترح عليها أحدهم في جلسة يوم
الخميس الموافق ١٠ / ٦ / ١٩٣٧ . بمجلس الشيوخ الموقر ،
أن تعطى الأعيان إعانة لبناء عزب نموذجية تليق بإقامتهم
فلا يبرحوا الريف ،

وأقسم لقد ضحكك وأنا أكتب هذا الحديث عن إعانة
الأعيان ، ضحكة عريضة مشرقة ذات رنين خفت معه أن
يفاجئني أحد فيتهمني بالجنون حين يراى منفردة في غرقى
أضحك عالياً .

وقضية الفلاح التي أشتغل بها قضية بائسة ليس فيها
ما يضحك ، فهي تطيع كلما تأبى بطابع الحزن الصادق العميق
وتلقى عليها ظلاً عابساً مؤلماً ، ولكن يشاء الله ألا تخلو تلك
القضية الحزينة البائسة من روح الفكاهة وهما هي ذى تطيع
اليوم على وجهى ابتسامة عريضة بعد أن عودتنى الحزن
والوجوم !

لاحظ حضرة الشيخ المحترم ، كما لاحظنا من قبل .

خطر نزوح الأعيان إلى المدن فيقفر الريف من أهليه ، ورأى
عزته وجوب تنظيم الهجرة من الريف إلى الحضر ، فاقترح
على الحكومة أن تعطي إعانة للأعيان :

لَمْ لَا أضحك وقد نمتى ونصبح فنجد ضمن أبواب
المصروفات باباً جديداً محترماً هو : إعانة الأعيان ، ١٩

لَمْ لَا أضحك ، وقد نمتى ونصبح فإذا بكبار الأعيان
قد تزاخوا على أبواب خزانة المالية لصرف الإعانة ، كما
يتزاحم الفقراء الجائعون حول سرادق المولد النبوي
الشريف ؟

لَمْ لَا أضحك وقد نمتى ونصبح فإذا بالحكومة ترسل
لأصحاب السعادة البدراوى باشا والشواربى باشا وعمرو باشا
وجلال فهم باشا وأباطه باشا ومن إليهم من الأعيان الممتازين ،
إعانة مالية ثمناً لإقامتهم في الريف المهجور ؟
سبحانك اللهم



حق أن هجرة الأغنياء من الريف ، تحرمه من عنصر
تظيف مثقف قد يكون سبباً في بعث روح الحياة في القرية
المظلة ، ولكن ليس عدلاً أن نطلب إلى الحكومة دفع ثمن

لإقامتهم في الريف من خزينة الدولة التي يملؤها الفلاح ،
وليس عدلا أن نطلب إلى الحكومة كل شيء ... حتى إعانة
الآعيان !

إن أعمال الدولة كثيرة متشعبة وأمام الحكومة واجبات
طويلة كثيرة نحو الفلاح الشقي المجاهد ، فليس للآعيان أن
يحولوا عليها واجبهم نحو الآلة الآدمية التي تخدمهم وتتيح لهم
ماهم فيه من عيش مترف ناعم !

لا تنكر — وليس لنا أن تنكر — أن الحياة الريفية شقية
قذرة ، لا تصلح لسكنى السادة الأغنياء ، ولكنها جديرة بمعطفهم
ومعوتهم !

ثم يجب ألا ننسى أن لكبار الأغنياء قصورا في الريف ،
فهم لا ينزحون إلى المدن فرارا من المساكن الحقيرة التي يحتاج
إصلاحها لإعانة حكومية ، وإنما تغريهم حياة المدن اللاهية
الصاخبة ، ولو أقاموا في الريف لاستطاع كل منهم أن يبت
في قريته روح النظافة والرقى ، وأن يهيئ لمزارعيه حياة صالحة
معقولة !

أما هذه المزارع النموذجية التي يرى فيها حضرة الشيخ
المحترم علاجا لمسألة هجرة الآعيان ، فإن إنشاءها لا يجب أن

يتم بالإعانة الحكومية ، وإنما يكون بتنازل مالك الضيعة عن بعض دخله منها عاما واحدا ، ينفقه في إصلاح الأجسام المهدمة التي تخدمه وتخلص له ، في تمديد حياة صحية معقولة لمزارعيه فيزيد إنتاجهم وتزداد ثروته !



وبعد فإن الأغنياء يستطيعون أن يساهموا بنصيب وافر في إصلاح الفلاح ، وليست المسألة معقدة إلى حد يتعذر معه الإصلاح وإنما يكفي فيها أمران :

أولهما : يتعلق بواجب الحكومة في سن قانون صريح يحتم على كل صاحب ضيعة أن يمد لمزارعيه مساكن صحية وحياة إنسانية صالحة .

والثاني : يقوم به الأغنياء من جانبهم ، وهو الاختلاط بالفلاحين والإشراف على معاملة نظار الضياع لهم ، والإنصات إلى آلامهم وآلامهم ، والاجتهاد في تهذيب خشونة حياتهم ؛ فهذا أقل الواجب نحو الخدم الأمناء الذين يسهرون على حماية ثروتهم ، وإذا شاء الأغنياء أن يسموها مبرة فليفعلوا ، ولتكن هذه المبرة كفارة لطول ظلهم للفلاح وإرهاقهم إياه .



هذا العمل المزدوج كفيل بأن يشعر الفلاح بإنسانيته ،
ويوجهه نحو إصلاح حياته من تلقاء نفسه ، وهو بعد كفيل.
بتوكيد صلة الحب والإخلاص بين المالك الفنى والفلاح
الاجير ، ومنع جرائم الانتقام التى يقترضا الفلاحون حين
تقسو ظروفهم فتقذف بهم وراء إنسانيتهم وإنسانية الناس
جميعاً ، ويقينى أن الوضع الطبيعى المعقول لزيادة ثروة
الأغنياء هو إصلاح الآلة الأدمية المنتجة ، وكل تفكير بغير
هذا الوضع خاطئ مردود !

إن مأساة الفلاح المصرى مأساة كبيرة لأنها مأساة بضعة
ملايين من الأمة الزراعية ، وعلاجها يحتاج إلى تضافر
الجهود وتوزيع عملية الإصلاح على أكبر عدد ممكن ليكون
إصلاحاً عاجلاً شاملاً ، فلو قامت الحكومة بواجبها نحو الفلاح
فى القرى العامة غير المملوكة ، وقام الأغنياء بواجبهم فى إصلاح
ضياعهم الخاصة ، لكان لنا أن نطمئن إلى نجاح قضية الفلاح
وإنقاذه إنقاذاً حاسماً .

فتى يتحقق الأمل ؟

رسالة الشباب في الريف

كلمتي الالة إلى الشباب

فالمشكلة الريفية كما قلنا مزدوجة لا تنتهي بإصلاح
الفلاح وحده، ولا تنتهي بإصلاح القرية وحدها، ولا تُحل
بإصلاح أحدهما قبل الآخر، ونحن نخطئ إذا طلبنا إلى
الحكومة أن تقوم بالناحيتين معا أو إذا توهمنا أن في
استطاعتها إصلاح القرية وإنهاض الريف جميعا ..

يقف واجب الحكومة عند تهيئة البيئة الصالحة لمعيشة
الفلاح الإنسان؛ يقف واجبا عند إمداده بماء نقى طهور
يشرب منه، ومسكن صالح يأوى إليه، ومستشفى متواضع
يعالج فيه، ومكتب زراعى يعد بنيه لمهنتهم الخشنة ويجب
إليهم القرية والحقل، ويقوى صلتهم بالأرض الكريمة الخيرة،
وعليكم أتم أن تتمكنوا الفلاح من الانتفاع بهذا كله 11 وأن
تُعدوه للاندماج في تلك الحياة الطيبة التي نطلبها له - والتي
ستأبر على المطالبة بها في عزم والحاح.

من الفروع على الشباب

وقد جئت اليوم أذكركم بهذه المهمة وأسجل حق الفلاح.



أشباح وظلال ...

عليكم كإنسان شقى أولاً ، وكمصرى عامل ثانياً ، وكأخ بائس
كرّم ثالثاً ، فله حق الإنسانية والوطنية والأخوة . والأغلبية
العظمى منكم قد انحدرت من أصلاب الفلاح ، ولكم جميعاً
صلة بالريف ، ولكم بين أهله ، أهل وأصدقاء وأقارب
وأصهار — أفرأيتم لو أن هذا الفلاح الشديد الصلة بكم عقد
عليكم رجاء أفتحيبونه ؟ قولوا كلا ... وابعثوا في حياته المظلة
شعاعاً من العمل والرجاء !

إذا كانت الحكومة مسئولة عن الشقاء الريفى فأتهم أيضاً
عن ذلك مسئولون ، بل إن نصيبها من المسؤولية أخف من
نصيبكم ، فقد رضيتم أن تعيش بينكم ملايين من إخوانكم
الآدميين عيشة ذليلة تأبأها الإنسانية ، وصبرتم على الظلم القاسى
الذى فرض على الفلاح أن يعطى كل شىء ، ولا يأخذ
شيئاً ، وسمحت لكم إنسانيتكم أن تشغلوا عن شقاء إخوانكم
وأن تروهم يتعذبون ثم لا تمتلئ نفوسكم بالرحمة والرغبة
فى الخير . وإن أحدكم لينزع الحيوان من عطفه ما لا يمنحه
لأخيه الإنسان ، وإن أحدكم ليثور لكلب جائع أو دابة
مرهقة ، ثم لا يثور لهذا العدد الهائل من الآدميين الجياع
الآذلاء ...

أتم مسئولون عن شقاء الفلاح لأنكم نسيتم أن الخدمة العامة ضريبة تتقاضاها الدولة من شبابها والألاكفاء من بينها، وتجاهلتم حق الفلاح عليكم حتى قامت فتاة ليس لها مثل قوتكم وجلدكم، تعلن مأساته وتعرض عليكم قضيته، وتحارب الجود في قلوبكم.

واجب الشباب في الريف

واجبكم أيها الشباب أن تساعدوا في إنهاء الفلاح ومنحه حقه الشرعي في الحياة الإنسانية الصالحة، وأن تعدوا نفسه وروحه وعقله لاستقبال ما تنادي به من إصلاح.

وهذا الواجب ذو ناحيتين : الناحية الأولى تعاونية تتجه إلى تنظيم جهود الشباب وتوجيهها توجيهاً صالحاً نحو خدمة الوطن عن طريق إنقاذ أغليته الساحقة من الحياة الذليلة المريضة التي فرضت عليها، والناحية الثانية فردية بحثة تتجه إلى البذل الشخصي والاتصال المباشر والجهد الفردي لمحاربة الشقاء والذلة والمرض في الريف.

الواجب التعاوني للشباب

أما الناحية التعاونية فلا بد من قيام هيئة عليا من شباب

الجامعة تنظم جهودهم وتجمع ما تفرق من شملهم وتستغل
نشاطهم لإنهاض الفلاح .

إن الشباب قوة يجب أن تُستغل للخير الإنساني وللصالح
العالم ، واستغلال هذه القوة فيه معنى من التمجيد لواجب
الشباب والاعتراف بقوتهم ؛ ومن الحق والقسوة أن تحرم
مصر من الانتفاع المنظم بهذه الثروة الحية ، وأن يتبدد هذا
النشاط في نواح مبعثرة غير منتجة .

مصر في أشد الحاجة إلى الانتفاع بنشاط الشباب وهي
تستقبل عهدها الجديد ، ولا بد لها من ضوء جهادكم في فجر
نهضتها لينير لها الطريق ويعينها على اجتياز مرحلة الانتقال
العصية التي تمر بها الآن .

إن للجامعة ناديا يضم طلبة كلياتها المختلفة، منهم من يدرسون
القانون ومنهم من يدرسون الطب ومنهم من يدرسون الهندسة
والتجارة والزراعة والاجتماع ، وقد لا أفهم كيف لا يُستخذ
هذا النادى مركزاً للخدمة الاجتماعية في أمة كمصر تفتح
عهداً جديداً يعيد لها مجداً ماضياً ونهضة مندثرة ! لا أفهم
كيف لا ينبثق النور من نادى الجامعة إلى الوادى كله ليكشف
عن شقاء إخواننا الأدميين وينير ظلام حياتهم !

بم تشتغل هذه الفئة الممتازة من الشباب المثقف ؟ فيم يتحدث أفرادها حين يضمهم النادي في ساعات الفراغ ؟ أما أن لهم أن يفكروا فيما يستطيعون أن يفعلوه من أجل الوطن لو ضمت جهودهم ونظمت ؟

يتمكم بعض الأجانب بالغرور أيها الشبان ، ولسنا ننكر عليكم هذا الغرور إذا أغراكم بالقيام بعظام الأعمال ، ووجب إليكم المشكل العليا وبعث في نفوسكم الشعور ، بالعظمة وأشاع في أرواحكم الثقة والاطمئنان ، وستقوى بكم البلاد حين يشتد غروركم فتحتلوا مكانا بارزا من النهضة المصرية ، وتشعروا بالمسئوليات الجسام الملقاة على عاتقكم ، وتمتلئ نفوسكم لإيماننا بقوتكم ؛ يومئذ تتجهون إلى تنظيم جهودكم وتكوين هيئة تقود حركتكم الناهضة ، وتضع لكم سياسة رشيدة واضحة مستقرة تفيد الريف من نشاطكم وقوتكم : يومئذ تستطيعون أن تقدموا للفلاح الشيء الكثير ، فيكون منكم رسل الإصلاح والعنصر الممتاز الذي يهذب خشونة الحياة القروية ، وينشر الثقافة الريفية ، وينظم دعاية مشرفة لإصلاح الريف وإعلان حق الفلاح على الأغنياء وعلى الحكومة والبرلمان .

لكل مديرية من مديريات القطر شباب من أبنائها

المتعلمين المثقفين ، فلو أنشئت هيئة تُنظم جهود الشباب استطاعت أن تنظم فرقا للخدمة الاجتماعية في كل مديرية، تكون هناك فرقة أبناء المنوفية وأبناء الشرقية وأبناء الدقهلية وأبناء أسوان وهكذا للقطر كله : ولكل فرقة أن تنشئ ماشاءات من الفروع للبراكز والقرى .

هذه هي الخطوة التنظيمية الأولى ، وهي خطوة لا بد منها لتنفيذ منهج الإصلاح ، فإذا تحققت أمكن وضع قواعد منظمة لدراسة المناطق دراسة إقليمية لامركزية : ترشد الطلبة إلى طريقة الإصلاح ، وتوجههم إلى معرفة الناحية الاقتصادية والصحية والاجتماعية في المنطقة . وأسهل الطرق لهذه الدراسة أن يُطبع بيان شامل بالنواحي التي يجب أن يسأل عنها الطالب ، ليتعرف إلى المنطقة ويهتدى بذلك في إصلاحها ، بالاتصال الشخصي المباشر وبمجهوده الفردي إن استطاع ، ثم يرفع إلى الهيئة العليا تقريراً ضافياً عن الناحية التي درسها واقتراحاته بشأن إصلاحها . وعليها هي أن تستعمل نفوذها وقوتها المعنوية لإذاعة هذه الاقتراحات وإبلاغها إلى الرأي العام .

ففي الناحية الزراعية مثلاً : يدرس الباحث حاصلات

المنطقة وطرق الإيجار والعلاقة بين المالك والمستأجر ،
ومحصول الفدان ، وقيمة إيجاره وطريقة تسويق المحاصيل ،
ومثل هذا يتبع في دراسة الناحية الاجتماعية والناحية
الاقتصادية ، ثم يستمع إلى شكاوى الفلاحين وآرائهم ،
ويتهدى بذلك كله في كتابة تقريره واقترح العلاج العملي
الذي يراه .

وقرة النشاط لهذا الجهاد هي شهور الصيف — وليست
قليلة — على أن تظل الصلة قائمة بين كل منطقة وبين مصلحيها
طول العام ، فتتظم رحلات دورية إليها في قررات معقولة
متباعدة .

الواجب الفردي

هذا هو الواجب التعاوني ، وهو كما ترون قائم على
اتحادكم وتنظيم جهودكم مجتمعة أما الواجب الفردي ، فيتحقق
بمجهود كل فرد منكم في قريته خاصة ، وهو قائم على البذل
الشخصي والاضطلاع بمهمة الإرشاد والإصلاح ما استطاع
الفرد إلى ذلك سيلا .

لا تظنوني مبالغاً إذا قلت إن كلا منكم يستطيع للفلاح

خيراً كثيراً ، الغنى فيكم يذل بعض ماله لتهيئة حياة صالحة
لمزارعيه ، فمن لم يملك المال فليذل شيئاً من وقته وجهده في
سبيل الفلاح .

والشباب الذى يغزو القرية ليعث فيها النور والحياة ،
لا يعتمد فى مهمته على دروس مُعدة أو كتب مؤلفة .
أو مواضيع منمقة ، ولا يلقي الرّيفيين دروساً نظرية فى
النظافة والإيمان ، وإنما هو صديق ناصح يرى الشقاء فيشوره ،
ويبصر الجهل فيحاربه ، ويلجح الانحطاط فيصلحه ، هو مختلط
بالفلاحين ويبث فيهم مبادئ الحياة الإنسانية الصالحة ،
مجتهداً فى ألا يفجعهم فى معتقداتهم بل يأخذهم بالرفق
واللين ، ويصطنع لذلك أسلوباً هو مزيج من الرفق والحزم
والحنان .

دور المرأة فى الإصلاح الريفي

وللفئة المثقفة فى إنهاض الريف دور كبير خطير ، فإن
مهمة تنظيم الحياة البيتية وحسن توجيهها وإقرار السلام بين
أفرادها ، من عمل الفتاة وحدها ، ذلك لأن الأبواب والقلوب
تفتح للفتاة فى الريف أكثر مما تفتح للفتى ، والصدور تنسع

لتقبل تعاليمها أكثر مما تتسع لقبول فلسفة الشبان ، ومن ثم كانت محاربة القذارة والمرض والفقر في البيت الريفي ، تتم على يد المرأة الفلاحة بإرشاد الفتاة المثقفة ولا شأن للرجل به .

تدخل الفتاة المنازل دخول صديقة محبة تقدم خدماتها لأهل الدار وتضع تجارتها لإسعادهم ، وهناك في الداخل ترشد ربة البيت إلى واجبها كزوجة وأم ، وتعلمها طريقة تنظيف البيت وترتيبه في أسلوب بسيط مؤثر ، ولها أن تعتمد على الصداقة والحب في تنفيذ رغباتها دون أن تفرض أوامرها غرضاً ، فتجعل نصب عينها دائماً أن تكون رغبة الفلاحة في إرضائها كافية لتحقيق رغباتها ، ومتى بلغت الفتاة هذه المنزلة من نفوس أهل القرية أصبحت كلمتها أمراً لا يخالف ورغبتها قانوناً لا يعصى !

إن الريف في حاجة إلى آلاف الفتيات المهذبات اللاتي تربطن بالريف صلة ، لكي يهذب الحياة الريفية ويُنزِن ظلامها بنور العزاء والسلام ، على أن نسقط من حسابنا الفتيات المتفرنجات المتكبرات اللاتي لم يتصلن بالحياة الريفية ، فإن الرسالة التي أنشدها من العنصر النسائي المثقف تحمل في ثناياها صورة الفتاة الصالحة لحل الرسالة ... الفتاة البسيطة

الكريمة المتواضعة ، وهل تألم الفتاة لشقاء الفلاح وتجاهد
مخلصة في سبيل إسماعه إلا إذا كانت ذات روح كبيرة
وقلب كبير ١٩

أيها الشباب

قل أن يهتم الإنسان بالنظافة والكرامة إذا هان أمره
عند نفسه وفقد الشعور بإنسانيته ، وقل أن يفعل أحدكم
للفلاح شيئاً إذا احتفظ لنفسه بشيء من الوفاق الكاذب.
والكبر المقيت .

يجب أن تقوم الصلة بينكم وبين الفلاح على الحب.
والصدقة والعطف ، فقد جربت هذا من قبل فأثمرت جهودى
واكتسبت أعرانا وأصدقاء فى كل القرى التى أزورها للدراسة.
قضية الفلاح ، بحيث أصبح لى فى كل بيت مساعد من أهله
يشرف على تحقيق رغباتى فى حماس عجيب ، وأصبح نصيب
الفلاحين أنفسهم من الرسالة الجديدة أكبر من نصيبى ،
ولا أذكر أنى اضطررت يوماً إلى استعمال الشدة فى إصلاح
هؤلاء الضحايا المنبوذين وهذا ينق مآيتوهم الأكثر من.
أن الفلاح لا يسير إلا بالكرباج !
عليكم يا شباب أن تقدروا نبل الغاية التى نعمل من.

أجلها ، بحيث لا تعفون عن صداقة الريفيين والانحدار إلى عالمهم الساذج لتبعثوا فيهم الشعور بالإنسانية والاتجاه نحو الإصلاح .

إن في القرى كثيرا من الموظفين كان المنتظر أن يكونوا عنصرا مثقفا يهذب الحياة الريفية ويسعد الفلاح . ولكن حال بينهم وبين ذلك احتفاظهم لأنفسهم بوقار كاذب متكلف وهية حكومية مصطنعة .

وفي الريف مدارس منبثة في أنحائه ، يقوم عليها رجال من أهله وبنيه ، لكنها لا تنشئ مع القرية علاقة ما ، وقل أن تهتم بحياة السكان ، فالمدرسة هناك هيئة حكومية لا تتجاوز مهمتها جدران بنائها ، وكان في الإمكان أن تشارك في الحياة الاجتماعية للقرية ، وأن تكون المركز الاجتماعي للإصلاح ، وترحب بالآهالي وتفتح لهم أبوابها وترشدهم ، وتجعل من بنيانها منتدى لهم يجتمعون فيه ليتحدثوا ويتصلوا بذلك الجو المثقف النظيف .

وأكثر الشباب يخرجون من القرية ليتعلموا فيصبحوا غرباء عليها وعلى أهلها ، وتنقطع صلتهم بالأرض الطيبة التي أنشأتهم ، وتقدم إليهم المدينة حياة براقة عابثة تربطهم إلى

أرض المدينة بقيود ثقيلة تسلبهم روحانيتهم فينتكرون للريف
وينتكرون الفلاح .



أبها الشاب

يجب أن تتجه جميعاً إلى محاربة الذلة التي فرضت على
الفلاح وأفقده الثقة في نفسه ، وسلبته الشعور بكرامة
الإنسانية ، لكن نعمة حياة صالحة ، وليست هذه المهمة بالسهلة
الهيئة ؛ فإن الفلاح كما قلت من قبل قد انحدر من أصلا ب
أجداد لم يكن حظهم من نور الحياة أوفر من حظهم ، فصار من
الصعب تغيير آرائه وتحوير حياته ، والانحراف بها عن
الطريق المألوف إلى طريق جديد ينتهى إلى حياة جديدة ،
ولا تقتصر مهمتنا على محاربة الجهل والقنطرة فقط ، ولا على
إنقاذ الفلاح من ظلام حياته فقط ، وإنما هى تحارب الفلاح
أيضاً ، ونحرره من المعتقدات التي تقذف به وراء إنسانيته
وإنسانية الناس جميعاً ، وهنا موضع الصعوبة فى مشكلة
الريف .

يجب أن تجتمع كلتنا على الكف عن تحقير الفلاح ،

وعلى إنقاذه من الشعور بمقارنته وحقارة مهته ، وأن يتغير
الوضع فيفخر الواحد منا بالانتساب إلى الفلاح والاندثار
من الريف بدل أن يعير سواه بهذا الانتساب . يجب أن
نحارب تلك الفكرة الآثمة التي تضيف إلى الفلاح كل ما هو
أحق خشن غليظ !

يجب أن نقوم جميعاً بحملة على هذه الذلة لنشعر الفلاح
بإنسانيته حين نمنحو ما ران على نفسه من ذل وظلام ...

هذا الفلاح يعيش على هامش الحياة بعيداً عن العالم
لا ينبثق في قلبه شعور بكرامته ولا تدور بذهنه فكرة التألم
لشقاؤه أو تغيير حياته ، فإذا لم تشعرُوا أهم بمأساته ، وإذا لم
تعطفوا عليه وتمنحوه حبكم وصدائقكم واحترامكم لإنسانيته ،
هانت عليه نفسه كما هانت عليكم ، وأنشأ بينكم وبينه حاجزاً
لا تقوون على اجتيازه أبداً !

لم يضمنى الريف يوماً إلا وملأتني الرغبة في أن أشبع
في نفس الفلاح شعور احترامه لنفسه ، فتي احترام الفلاح
نفسه شعر بانبعاث باطنى قوى يقهره على إصلاح شأنه والعناية
بما يجب لإنسانيته من نظافة وكرامة واهتمام .

وفى زيارتي للأسر الغنية فى قريتنا ، أصطحب معى

حاملات الجرار

تصوير سعادة نواز أباطة باشا



صديقاتى وقرينائى الفلاحات فى ثيابهن الريفية المتواضعة ،
فلا أخجل من تقديمهن إلى هذه الطبقة المترفة ، وأترك لكم
تقدير ما تشعر به هؤلاء الفلاحات الفقيرات وهن يضافن
الأيدي المنعمة ، ويجلسن على الأرائك الوثيرة ويتناولن
الطعام الأنيق على مائدة العمدة .

ولقد كنت أذهب لزيارة صغار المزارعين فى دورهم
فيغمرنى الفرح بما أشيع فى نفوسهم من عزة وكرامة وفخر ،
وأرى الدور الحقيرة تتحرر من قذارتها فيستقبلنى أهل الدار
فى ثياب نظيفة تُشعر بأنهم آدميون .

وأنا اليوم أفر إلى القرية كل أسبوع لأنسى متاعى
بين النفوس الصريحة الكريمة التى لم يعلها المجتمع كذب
الشعور ورياء الحديث ، فأقضى هناك لحظات سعيدة تعيد
إلى تقى وإيمانى وتزودنى بالمثابرة والعزم ، وتردنى إلى
البساطة وإلى الطبيعة ، فأطلق مع الرفيات واحدةً منهن
وأتحدر عتابة إلى عالمهن الساذج ، فأكل من طعامهن وأشترك
فى أفراحهن وملاهيهن ، وأحارب الذلة والحقارة فى تلك
النفوس الكسيرة المحزونة .

فصوروا أية حياة جديدة يظفر بها الفلاح لو فضل كل

منكم في قريته مثل ذلك ؟ لن تستطيعوا هذا إلا إذا تحررتم من الكبر والرياء وأحببتم البساطة والخير ... بل لن يستطيعه منكم إلا من رُزق من التواضع والحنان قدراً كبيراً يجعله مستعداً للاندماج في القرية والفلاح اندماجا كاملاً حتى يعرف دقائق الحياة الريفية ويظفر بثقة الفلاح ومعوته . ولن ينجح أى مجهود في الريف إذا لم يساهم الفلاح فيه ويؤمن به ويحب القائمين به ويطمئن إليهم .

أبها الشاب

فكروا في النور الجديد الذى ينبثق في الوادى لو أصبحت
آلافكم رسل إصلاح في الريف المهجور !

هذه فتاة أمامكم تخدم قضية الفلاح بدمها وقلبها وأعصابها
فأين هي بضاعتكم أتم ؟ ماذا قدمت للفلاح أمس واليوم ؟
ألا فاحترموا الشقاء من حولكم فإن الإحسان حق للفقير على
الغنى ، فإذا طلبناه للفلاح فإننا لا نستجدي ، وإنما نطلبه كحق
للفلاح عليكم يا بنى الانسان .

مستكون مهزلة النهضة أمام العالم المتتمدين أن تظل صفحة
الوادى مشوهة بتلك القرى الحقيرة التى هي ذخيرة الوطن ،
وأن يكون بين مواطنيك ملايين من الضحايا التعساء هم عدة

البلاد وعنصر الجهاد، فلا تسمحوا للعالم أن يسخر بنهضتكم،
وطهروا الحياة المصرية من ذلك العنصر المريض المنبوذ.

احملوا بأيديكم مشاعل النهضة والحياة، وانطلقوا إلى
القبور الريفية لتبعثوا فيها النور... كونوا حربا على الظلام
والجهل والبؤس والمرض، والذل الذي فُرض على الفلاح
فحرمه نعمة الألم والامل والشعور! أشعلوها حربا طاغية
على الشقاء الذي يخطط فيه أخ كريم لكم، وعضو عامل فيكم،
وإنسان حي مثلكم!

إلى الامام يا شباب الامة فآتم أمل الامة وعدة المستقبل!
إلى الامام وليوفقكم الله!



أين نواب الصومع ؟

أقام العمال ، ولهم حزبهم المنظم وبرنامجهم المستقر وسياستهم الواضحة ونوابهم العاملون — أقام هؤلاء العمال حفلة في صيف سنة ١٩٣٨ كرموا فيها نوابهم ، فكان لهذه الحفلة مظهر آخر أعمق وأجل من مظهر التكريم... كان مظهر استقرار حركة العمال في مصر ونضجها واستقرارها ، وكان علامة انتهاء فترة النشأة والتكوين وبداية الجهاد المستمر في سبيل تنفيذ مطالب العمال وتحقيق أمانهم ، وكان إيذاناً بالتطور الخطير في حركة العمال ، فلم تعد حركة فئة مغبوة تجاهد في شرح مظلمتها وإسماع العالم صوتها ، وإنما أصبحت حركة منظمة لها نفوذها المادى والمعنوى ، ويعنيها اليوم أن تنفذ وتحقق لأن تحلم وتتكلم !

تحدث العمال في هذه الجلسة التاريخية وتحدث نوابهم ، أما حديث الأولين فكان صوت الأمل والثقة ، وأما حديث الآخرين فكان صوت الشكر وميثاق الجهاد وكلمة الغدا . وفي تلك اللحظة الحاسمة المليئة بالثقة والعمل والأمل ، كانت صفحة الوادى الأمين الجليل مشوهة بأجسام شاحبة ذليلة تستخرج الذهب من الأرض بدعائها وقوتها ،

ولا تحلم إلا بالنجاة من خراب الدين وقسوة المحصلين، ووراء ذلك يهون جوع العيال وعرى الأجساد !

في تلك اللحظة الحاسمة كان الفلاحون يعملون كآلات. لا يهجمس خاطرهم بوحى الأمل، ولا تشرق في أساهم ابتسامة الرجاء، ولا يلمع في عيونهم الميته بريق الحياة !

في تلك اللحظة الحاسمة، التي توجت قضية العمال فيها بالنصر — وهى قضية قصيرة العمر لم تعرفها مصر إلا منذ سنوات معدودات — كانت قضية الفلاح — وهى قضية العمر كله — تقف حيث تركها الزمن منذ خمسة آلاف سنة، لا تعرف من مظاهر الوضوح والاستقرار إلا بضع صيحات تعلن شقاء الفلاح وتذكر القوم بحق الفلاح، وتندر — إن استطاعت — بما وراء إغفاله من خطر يهدد مصر الزراعية.

في تلك اللحظة التى أعطى نواب العمال فيها ميثاقهم للجهاد والعمل، كان أصدقا الفلاح القليلون مشتتين لا يملكون لفلاح إلا قدرا ضئيلا من العطف والرثاء !



أين نواب المومنين ؟

شهد الفلاح منذ بضعة أشهر ألوانا من الدعاية الانتخابية
يلعب فيها بريق الآمال ، وأصنى المسكين إلى آلاف من الوعود
البراقة الكريمة ! وهو يذكر اليوم — فيما يذكر من
أحلامه — أيا ما عجية حقا ... كان سيده البك أو الباشا
يتسم في وجهه وبهش له ويطلب عطفه ورضاه ، وهو المخلوق
النافع الذي لا يقدر الأغنياء عنصر الإنسانية فيه ! كان سيده
الغنى يزوره في مسكنه الحقير الذي لا يتناول إلى إصطبل
الدواب ، ويشرب معه القهوة في الأواني القذرة
الرخيصة ، ويدعوه إلى أن يتكرم بزيارته ، وأن يمنحه (صوته)
الكريم ... صوته الذي قد يُبَّع في طلب الرحمة فلا يسمع
له صدى ولا يستجاب له نداء !

أجل يذكر الفلاح هذا كله فيما يذكر من أحلام ماضية
الشقى البائس ، وقدمضى الحلم ... مضى مسرعا رغم إطباق
الجفون ... ومضى معه طيف الأمل رغم طول التشبث به ...
ومضت معه الابتسامة التي أشرقت من أساه !
صحا الفلاح اليوم فإذا وعود النواب وعود سياسية

لا تفرض على أصحابها الوفاء ، وإذا الحلم كاذب والامل
سراب !



أين نواب الفلاحين ؟

أين النواب الذين انتخبهم الفلاحون واطمأنوا إليهم
ومنحهم الأصوات الغالية الكريمة ؟ أما يستطيعون أن
يتحرروا لحظة من أسر الحزبية السياسية لينضموا تحت لواء
أسمى وأجل ؟ أما يستطيعون أن يجمعوا جهودهم ليرفعوا
صوت الفلاح ويعلنوا حقه في دار الأمة ... دار البرلمان ؟



كان إنشاء حزب الفلاح حلما جرى به خاطر الكثيرين
من أصدقاء الفلاح ، ومضت الأيام وهو لا يرى النور ويخرج
إلى الحياة . واليوم يتقدم الحزب نفسه يطلب رجالا .. أما
غايته فعروقة : منح ملايين الفلاحين حقهم في الحياة الإنسانية
الصالحة .

وأما منهجه فواضح لا لبس فيه ولا ابهام ؛ إعلان مناعب
الفلاح والاعتراف بحقوقه والمطالبة الجدية بإنهاضه من

شقوقه ليكون الفلاح — كما يجب أن يكون — إنساناً ،
وأما رجال الحزب فمعروفون : ملايين الفلاحين وأصدقاءهم
وأخصارهم وليسوا قليلين .
أما نوابه . . . فالحزب يبحث الآن عنهم في دار البرلمان
بشارع مجلس النواب بالقاهرة .



يجب أن يكون من بين حضرات النواب عدد كبير ينتصر
للفلاح ويعمل على رد حقوقه إليه ، تربطهم وحدة الشعور
بالظلم الفادح الواقع على الفلاح ، وتجمعهم عاطفة الإحساس
الصادق بيؤسه وشقائه وتوحد بينهم الرغبة المخلصة في إنصافه
وإسعاده !

إن عدداً من النواب يتضامن في سبيل إسعاد الفلاح ،
ويعلن برنامجاً منظماً للدفاع عن حقوقه الشرعية وتحقيق مطالبه ،
لجدير بأن يخرج بالمسألة الريفية من طور النشأة إلى طور
النضوج ، قادر على أن يطبمها بطابع العمل والاستقرار ،
مستطيع أن يعيد إلى الإنسية هذه الملايين الشقية المشردة
من أبنائها الضالين التعماء ، وأن يرد لمصر عنصرها العامل
قوياً قادراً على حمل عبء الجهاد ، وعبء الاستقلال !

إن عدداً من النواب يفرغ لدراسة القضية الريفية ويأخذ
على عاتقه الدفاع عنها بعد أن قمنا نحن بإعلانها ، سوف
يُفلح في تحقيق حلم العمر حيث فشلت الأجيال والقرون .

ولكن أين هذا العمر ... أين النواب الموعودين ؟



حمولة الذهب | أو قطن الفلاح

تصوير الجنية الزراعية



كلية التربية

أمل الفلاح في العهد الجديد

لسنا نزعـم أن للفلاح الشقى قدرة على التـمـنى وشعوراً
بالأمل ، ولسنا نتحل له نفسية شاعرة قادرة على الطمع
والرجاء ، فإن هذا المخلوق يعيش على هامش الحياة عارياً عن
الآمال والعواطف لا يفكر ولا يرجو ولا يحلم ، وقد سلبته
حياته الذليلة كل ما يشعر به الأحياء من قدرة على الطمع
والأمل ، وبحسبه الآن أن يتال نصيبه البـخـس الضئيل من
الطعام الذى يسد به الرـمـق ولو لم تتوفر فيه عناصر التغذية ،
ومن الماء ما يروى الظمأ ولو كـمـنت فيه جراثيم أمراض تفتـرسه
وتقتله ، ومن اللباس ما يستر العورة ولو لم تكن له النظافة
الواجبة للإنسان .

أجل لسنا نزعـم أن لهذا المخلوق أملاً أو رجاء فقد فرضت
عليه ظروفه الشاذة أن يتجرد من الشعور بإنسانيته ، فـإن
أمره عند نفسه كما هان عند غيره ، وحرـم نعمة الأمل ، وأصبح
ميتاً كحى ، وحياً كـمـيت !

إنما الأمل أمل أمثالنا الفلاحين - باعتبار ما كانوا - أو

هو أمل الفلاح — باعتبار ما سيكون — كما يقول علماء
البلاغة . هو أمل الذين اتصلوا بالفلاح وشهدوا عن كسب
نوع الحياة المريضة الشقية الذليلة التي فرضت عليه ، هؤلاء
الذين نشأوا في الريف ثم أتيح لهم نصيب من الثقافة يعينهم
على فهم مأساة الفلاح ، ورزقوا حظا من الشعور الحاني الرفيق
يعينهم على عمق الإحساس بشقاء الفلاح .

وليس غرورا أن يستيح هؤلاء لأنفسهم شرف النيابة
عن الفلاح ، فإنهم إنما يفعلون ذلك إرضاء للشعور الإنساني
فيهم ، واستجابة لداعى العطف على الأشقياء من إخوانهم ،
ولأن قضية الفلاح لا تملك من أصحابها الفلاحين المنبوذين
لسانا يدافع عن حقوقهم ويعلم مأساتهم للرأى العام !
ولسنا أدعياء متطفلين على الفلاحين ، فإن لنا بهم صلة
تجعل الحديث فرضا لنا فيهم أهل وأقارب ، ولنا بينهم أصدقا
وأصدقاء أعزاء !



ليس أمل الفلاح في عهد الغاروق أملا مكتوبا أو سرا با
خادعا ! وليس الفلاح في تعلقه بهذا الأمل مسرفا في التمني أو
ذاوبا مع الخيال ! إنه أمل يعتمد على أناس ثابت من حب

الملك لشعبه ، ويدور رائعا في حب الشعب للملك .
لقد يكنى في تفاؤلنا أن يشعر أصدقاء الفلاح شعورا
يقوى إلى حد الإلهام ويتعمق إلى درجة العقيدة ، بأن من
البعيد ألا تنصرف قضية الفلاح في عهد الفاروق ، وألا يظفر
هذا المجاهد الثمس بنصيه من الحياة المعقولة في العهد الجديد !
هذا شعور من نوع الإيماء إن تجاهله العقل والمنطق
فلن تقوى النفس على تجاهله ، وهو يكنى للتفاؤل منفردا ؛
فكيف ، وقد تَوَجَّج بمظاهر (ملكية) تدعّمه وتجعله يقترب
من الحقائق بعد أن كان لا يتجاوز دائرة الأحلام ؟

نقد برز اسم الفلاح في فجر العهد الجديد ، وبدأ الشعور
بوجوده يأخذ شكلا ظاهرا بعد أن ظل إلى عهد قريب ضحية مجهولة
لا يحس بوجودها إلا كبار الملاك وصرافو المالية والمرايون ،
ثم تدرج هذا الإحساس بوجوده إلى اعتراف بشقوته ، فكان
من بشائر فجر هذا العهد إلغاء أعمال السخرة التي كان وجودها
عارأعلينا وعلى نهضتنا وعلى الإنسانية جمعاء ^(١) ، ورفعت ضريبة
الحفر التي كانت عبأ ثقيلا على كاهل طائفة ليس في دارها

(١) صفحة ٤٦ من كتاب « الريف المصري » للمؤلفة .

شيء يؤكل ، وكان من السخرية بالآلامها وقررها وإنسايتها أن
تدفع أجرا الخفير يحرس قبراً مهتماً خالياً من كل شيء إلا
من حشرات الآدمية !

وفاجأ الملك شعبه — عقب عودته الأولى من أوربا —
بتنازله عن تلك مخصصاته ، ورأينا يومئذ أنها هبة عظيمة
جديرة بعمل عظيم يحمل الاسم العظيم ، ولقد أعلننا يومئذ
تخوفنا من إدماج الهبة في الميزانية العامة فتضيع بين أبوابها
وينساها أبناءنا من بعد ، إن لم يدركنا نحن النسيان ! وكان
من رأينا أن تخصص هذه الهبة لمشروع المياه في القرى فيحمل
هذا المشروع الجليل اسم الفاروق ، ويكون وسيلة لتخليد
الهبة وحمايتها من نسيان البشر^(١)

هكذا نظر الفلاحون إلى فجر عهد الفاروق نظرة كلها
أمل ورجاء ، واستباحوا لأنفسهم أن ينفردوا بهبته الملكية
لأنهم أجدر الطوائف بالعطف وأحقهم بالعناية وأدعاهم إلى
الشفقة والرأاء !

فإن كانوا اليوم يؤملون في استرداد حقهم فلعلمهم في
ألمهم غير مخدوعين ولا مسرفين ..



امتازت عهود الحكام الكبار من أسرة محمد علي، بظواهر
تميزها وتسميها بطابع واضح : فكان عهد محمد علي باشا
عهد بعث وإحياء لآمة ذات ماض مجيد اندثر وخلف لها
عهوداً مظلمة سوداء . وامتاز عهد اسماعيل بإتمام الرسالة التي
بدأها محمد علي ، وهي نشر التعليم في البلاد . وكان عهد المغفور
له الملك فؤاد الأول عهد نهوض على وكفاح سياسي ونمو
صناعي ناشئ حديث . ومن قبل هؤلاء جميعا شهدت مصر في
تاريخها المظلم بعد عهد الفراعنة حتى عهد المماليك ، لمعات
مشرقة أضاءت سماها السوداء الحزينة وكشفت — لفترة
قصيرة — عن طبيعتها المجيدة ، فكانت عهود بعض الحكام
من البطالسة والعرب ، وحتى من المماليك أنفسهم ، عهودا
براقة ذات مجد حربي باهر ، لمع في السماء كالبرق مضيئا ثم
تلاشى كالبرق مسرعا !

فأى شيء يميز عهد الفاروق أو يجب أنه يميزه ؟
ليس الاستقلال جديدا على مصر فقد عرفته في فجر
التاريخ والغرب بعد قطعة من الظلام ، وليس المجيد الحربي
جديدا عليها فقد كان لتحتمس الثالث ورمسيس الثاني .
وأبستميك الأول وبطليموس والمعز وصلاح الدين وعلى بك

الكبير ومحمد على وإبراهيم باشا ، عظمة حرية تضاد دونها
عظمة دول حديثة . وليس المجد العلى أو الصناعى جديدا
عليها قد عرفت الحضارة قبل أن تعرفها دول العالم جميعا :
نحن فى هذه النواحي نبعث نهضة قديمة أو نكمل رسالة أجدادنا
الإيجاد ، لكننا لا نخلق خلقا جديدا !



ظاهرة واحدة يجب أن تطبع عهد الفاروق ، ظاهرة
توفر فيها الجدة فيعتبر وجودها خلقا وإنشاء لا تكملة
واقتراء ، وهى بعد جديرة بعهد الفاروق !

هؤلاء هم الفلاحون ، عنة مصر وعصرها العامل القنوع ،
يمارسون اليوم نفس الحياة المظلمة التى فرضت على آباؤهم
وأجدادهم منذ عهد الفراعنة حتى اليوم ، وهما هى ذى مأساتهم
نعرضها فى هذا الكتاب بحيث لا يجعلها بعد ذلك إلا غافل
أو جاحد . فليتميز العهد الجديد بسياسة ريفية ثابتة مستقرة
واضحة ، يكون من شأنها إنقاذ عشرة ملايين عامل مصرى
شقى محروم !



نم اسعوا

إننا نتغنى اليوم باستقلال أراه زائفا ، ونهضة أحسبها
مزعومة كاذبة ؛ لست أومن بهذا كله وسأظل به غير مؤمنة
ما دام فلاحنا هو هو حشرة تدب على الأرض ، عمياء
لا ترى ، جائعة لا تشبع ، جاهلة لا تبصر ، ذليلة لا تشكو
ولا تشعر ، وما دام ريفنا — كما كان — قبورا تضم أحياء
أمواتا ، ومستنقعات تحمل في ثناياها وعلى سطحها عوامل الفتك
بالفلاح المسكين والقضاء عليه .

لن يكون عهدنا جديدا إلا إذا هدمنا هذه القبور وبنينا
القرى من جديد ، وغزونا نفس الفلاح وقلبه وعقله بالنور
ليكون جديرا بالعهد الجديد !

هذا هو أمل الفلاح ، توجهه به إلى جلالة الملك ، وإلى
الرأى العام ؛ وهذه هي مأساة الفلاح ، نعلتها في صيحات
جرئة عالية ، لعلها توقف الضمير الإنساني فيرد إلى الفلاح
حقوقه الشرعية التي سلبته إياها العصور والأجيال !
إنها قضية التاريخ مسألة العمر ، ومأساة مصر الزراعية ،
لا بل مأساة الإنسانية كلها !

ترى هل بلغت ... ؟ اللهم فاشهد !

الصيغة الأولى إلى

في الريف المصرى

بقلم الأستاذة ابتة الشاطى

صورة صادقة مؤثرة لحياة الفلاح الشقى المجاهد .

